محكمة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لسنة 2022

الفهرس

تقديم 1

أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2022 2

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات 4

أولا : المحيط الاقتصادي الدولي والوطني 4

ثانيا : إعداد الميزانيّة 5

ثالثا : النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2022 8

رابعا : أبرز الملاحظات والتوصيات 15

الجزء الثاني: تحليل موارد وتكاليف الدولة 33

العنوان الأول : موارد الدّولة 33

المحور الأوّل: موارد ميزانية الدّولة 33

المحور الثاني: موارد الخزينة 54

العنوان الثاني : تكاليف الدّولة 64

المحور الأوّل: تكاليف الميزانيّة 64

المحور الثاني تكاليف الخزينة 87

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة 100

العنوان الأول : موارد الحسابات الخاصة 100

القسم 1: موارد الحسابات الخاصة في الخزينة 100

القسم 2 :موارد حسابات أموال المشاركة 104

العنوان الثاني : نفقات الحسابات الخاصة 105

القسم 1 :نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 106

القسم 2 : نفقات حسابات أموال المشاركة 108

العنوان الثالث : موارد الصناديق الخاصة ونفقاتها 109

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 110

العنوان الأول : موارد ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة....110

القسم 1 : موارد العنوان الأوّل..... 110

القسم 2 : موارد العنوان الثاني..... 111

العنوان الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة.....113.

القسم 1 : نفقات العنوان الأوّل..... 113

القسم 2 : نفقات العنوان الثاني..... 113

العنوان الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج..... 114

العنوان الرابع : مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج..... 114

الجزء الخامس: النّتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتّصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميّين والحساب العام للسّنة الماليّة.....115

العنوان الأول: النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية 115

العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2022.....121

الملاحق..... 125

المرفقات.....159

قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة

قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج.

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2022

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2022

تقديم

تولت محكمة المحاسبات طبقا لأحكام القانون الأساسي للميزانيّة والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات إعداد التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2022.

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 استنادا إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 والنصوص القانونيّة والترتيبيّة ذات العلاقة بالتصرّف المذكور.

وتمّ تدعيم التحاليل خاصّة بمعطيات مستخرجة من منظومة «أدب" ومن مصادر أخرى على غرار تقرير البنك المركزي لسنة 2022.

ويتضمّن هذا التقرير الأجزاء التّالية:

- أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2022؛
- التحليل الإجمالي وأهم الاستنتاجات والتوصيات حول إعداد وتنفيذ قوانين الماليّة لتصرّف 2022؛
- تحليل موارد وتكاليف الدّولة لتصرّف 2022؛
- تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصّة والصّناديق الخاصّة لتصرّف 2022؛
- تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج لتصرّف 2022؛
- النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2022

فرضيات قانون المالية لسنة 2022

نسبة النمو الاقتصادي	معدل سعر برميل النفط الخام	سعر صرف الدولار
2,6%	75 دولار	معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2021

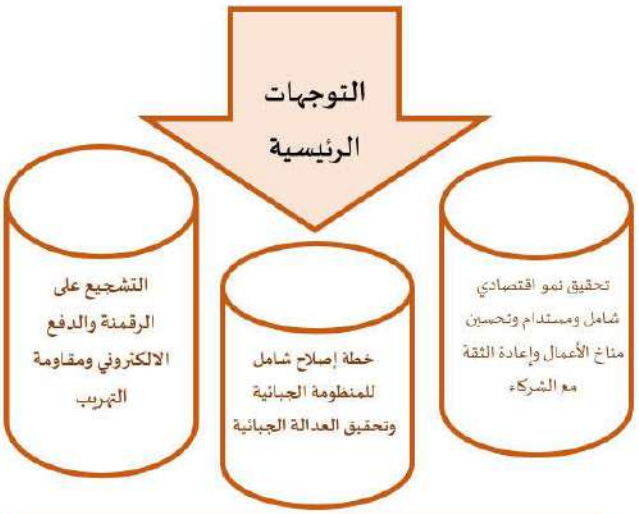

الإنجازات مقارنة بالتوقعات

فرضيات قانون المالية التعديلي لسنة 2022

نسبة النمو الاقتصادي	معدل سعر برميل النفط الخام
% 2,2	100,5 دولار

الإنجازات مقارنة بسنة 2021

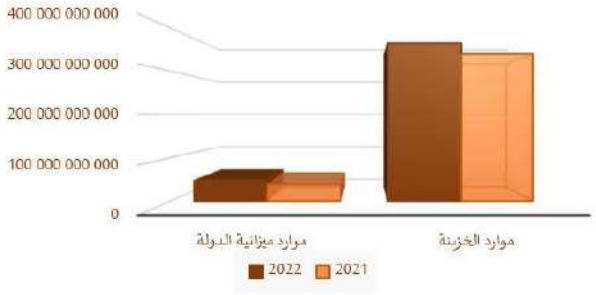

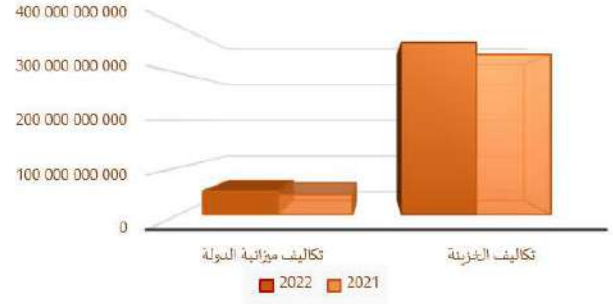

نتائج تنفيذ ميزانية 2022

عجز الميزانية 7,9 % من الناتج الداخلي الخام

مقابل عجز بلغ 7,7 % في 2021

نسبة المديونية 82,3 % من الناتج الداخلي الخام

مقابل نسبة بلغت 79,6 % في سنة 2021

أهم الأرقام في سنة 2022

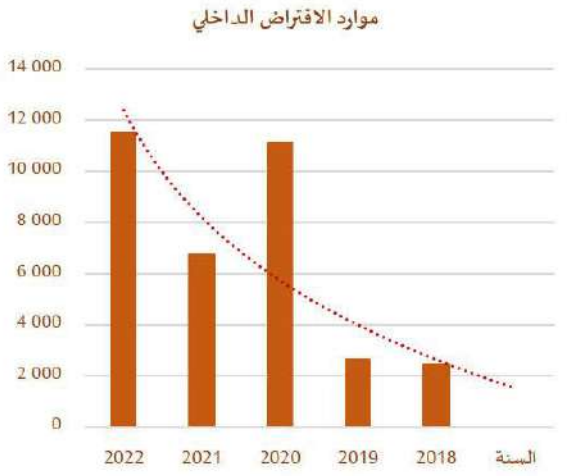

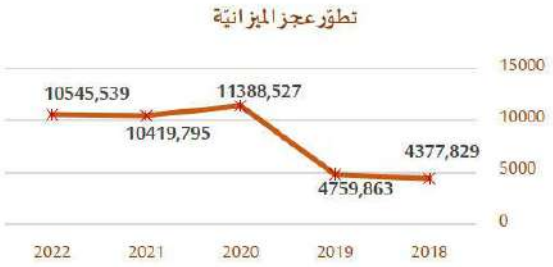

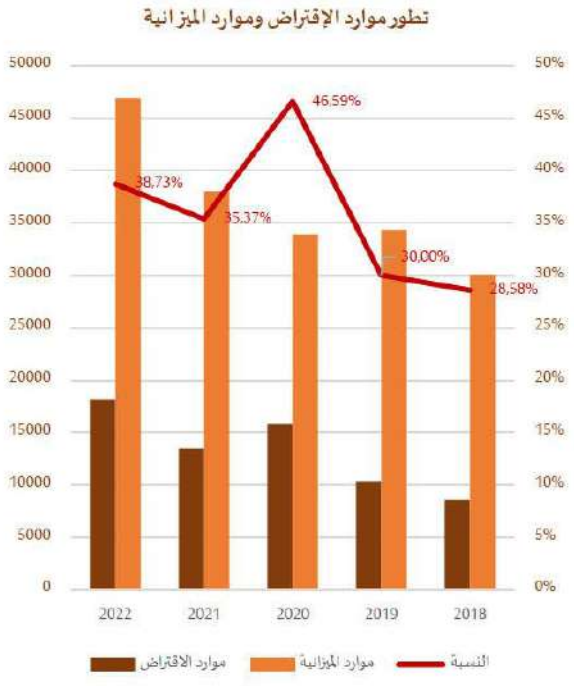

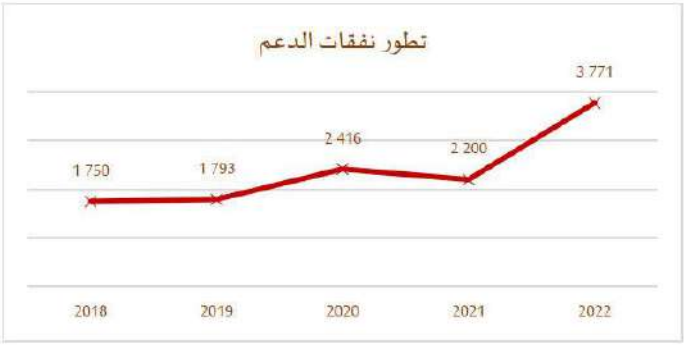

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم ملامح المحيط الاقتصادي الدولي والوطني لإعداد الميزانية وتنفيذها وتحليلا لمقتضيات قوانين الماليّة والتّعديلات التّرتيبيّة المدخلة عليها و لتنفيذ الميزانيّة والنتائج المتعلقة بها. كما يتضمن أهم استنتاجات محكمة المحاسبات وتوصياتها ذات العلاقة وخاصّة تلك المتعلقة بالتصرف المحاسبي وبالمخاطر المرتبطة بهيكلة الميزانية واستدامتها وكذلك عرضا لأهم الإجراءات الجبائية الواردة بقانون المالية لسنة 2022.

I. المحيط الاقتصادي الدولي والوطني[1]

ساهم اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا في شهر فيفري 2022 في اضطرابات حادة في الأسواق الدولية للمواد الأولية وفي تصاعد التضخم ليبلغ مستويات غير مسبوقة منذ عديد العقود بمعدل قدره 8,7 % في سنة 2022 مقابل 4,7 % في سنة 2021.

وبلغت نسبة النموّ العالمي في سنة 2022 ما قدره 3,5 % مقابل 3,6 % في سنة 2021 أي أقل من المعدل السنوي البالغ 3,8% والمسجل خلال الفترة 2000-2019.

وشهدت سوق التّشغيل الدولية تماسكا نسبيّا حيث تراجعت نسبة البطالة بشكل طفيف لتبلغ 5،80 % مقابل 6،20 % في سنة 2021. وانخفض حجم المبادلات للسلع والخدمات بنسبة5,6% مقابل ارتفاع بنسبة 10,6% في السنة السابقة.

وتأثر النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو بتداعيات الظرف العالمي نتيجة اضطرابات الواردات من الغاز الطبيعي المتأتية من روسيا حيث تراجعت نسبة النمو إلى 3,4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,4 % في سنة 2021.

أمّا على المستوى الوطني فقد عرف النشاط الاقتصادي تراجعا ملحوظا في سنة 2022 حيث بلغت نسبة النمو 2,8 % مقابل 4,5 % في العام السابق وذلك أساسا نتيجة تقلص إنتاج الصناعات غير المعملية وخاصة المحروقات والمناجم والبناء حدّت منه الانتعاشة النسبية للقطاع الفلاحي نتيجة ازدياد إنتاج زيت الزيتون وتحسن نشاط الخدمات المسوّقة وتماسك الصناعات التصديرية.

ولئن تراجعت نسبة البطالة في موفى سنة 2022 إلى غاية 15,2 % مقابل 16,2 في موفى السنة السابقة فإنّ إحداثات الشغل الصافية اقتصرت على 12,8 ألف موطن شغل مقابل 53,4 ألف موطن شغل في سنة 2021.

[1] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2022 وتمّ تحيين بعض المعطيات على ضوء تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2023.

وتفاقم العجز الجاري في سنة 2022 ليبلغ ما نسبته 8,8 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5,9 % في سنة 2021 وذلك نتيجة لتفاقم العجز التجاري بما نسبته 55,6 % تبعا لتصاعد الأسعار الدولية للمواد الأولية حدّ منه نموّ المقابيض السياحية بما نسبته 83,5 % ومداخيل الشغل بما نسبته 4,6 %.

وتواصل تراجع المخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية إلى ما يعادل 100 يوما من التوريد في موفى سنة 2022 مقابل 134 يوما في موفى سنة 2021 و162 يوما في نهاية سنة 2020. وبلغت نسبة الدين العمومي 82,3 %من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79,6 % في سنة 2021.

II. إعداد الميزانيّة

1. قانون الماليّة لسنة 2022[2]

استنادا للتقرير حول مشروع قانون الماليّة لسنة 2022 تمحورت أهم أهداف برنامج الإصلاحات المرتبط بهذا القانون حول تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وتحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع الشركاء بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب والمحافظة على موقع البلاد التونسية كوجهة جاذبة للاستثمار وعلى الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة والمحافظة على القدرة الشرائية.

كما شملت الأهداف إرساء جباية عادلة لا تثقل كاهل المؤسسات والأفراد وتحسين حوكمة إدارة القطاع العام وتعزيز إجراءات مجابهة تداعيات الأزمة الصحية.

وتأسست تقديرات ميزانيّة الدولة أساسا على الفرضيات التالية:

- نسبة نمو مقدرة في حدود 2,6 % بالأسعار القارة
- إعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2021 لسعر صرف الدّولار
- إعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 75 دولار
- الانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات اقتصادية وجبائية للحد من انزلاق المالية العمومية.

وضبطت تقديرات مداخيل ميزانيّة الدولة لسنة 2022 بمبلغ 38.618 م.د موزعة بين مداخيل جبائية بمبلغ 35.091 م.د و مداخيل غير جبائية بمبلغ 3.067 م.د وهبات بمبلغ 460 م.د. أمّا نفقات الميزانيّة فقد تمّ تقديرها في حدود 47.166 م.د وبالتالي يرتفع عجز الميزانية المتوقع بلوغه إلى ما قدره 8.548 م.د.

وتمّ الترخيص بموجب قانون الماليّة لسنة 2022 في تعبئة موارد خزينة في حدود 18.673 م.د تتوزع بين موارد اقتراض خارجي بمبلغ 12.652 م.د واقتراض داخلي بمبلغ 7.331 م.د وموارد خزينة أخرى بمبلغ -1.310 م.د. وفي المقابل ضبطت التقديرات بعنوان تكاليف الخزينة بمبلغ 10.125 م.د منها 4.473 م.د دين خارجي و5.552 م.د دين داخلي و100 م.د بعنوان إسناد قروض وتسبقات الخزينة.

[2] المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون الماليّة لسنة 2022.

2. قانون الماليّة التعديلي لسنة 2022[3]

تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2022 على ضوء تطوّرات الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي والضّغوطات والمستجدات وباعتبار النتائج المسجلة خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2022. وتمثلت الفرضيات التي ارتكز عليها هذا التحيين فيما يلي:

- مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة من 2,60 % إلى 2,20 % لكامل سنة 2022.
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 100,5 دولار عوضا عن 75 دولار.
- الترفيع في تقديرات مداخيل ميزانيّة الدولة بما قدره 2.512 م.د لتبلغ 41.130 م.د .
- الترفيع في تقديرات نفقات ميزانية الدولة بمبلغ 3.748 م.د لتصبح في حدود 50.914 م.د.
- الترفيع في تقديرات مداخيل الخزينة إلى حدود 19.690 م.د.

وتوزعت التقديرات الواردة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 بعنوان موارد ميزانيّة الدولة بين مداخيل جبائية بمبلغ 36.040 م.د ومداخيل غير جبائية بمبلغ 3.975 م.د وهبات بمبلغ 1.115 م.د. وتأتت الزيادة في التقديرات بهذا العنوان مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي من الموارد الجبائية (+949 م.د) والموارد غير الجبائية (+908 م.د) والهبات (+655 م.د).

أمّا موارد الخزينة فقد تمّ تقديرها في حدود 19.690 م.د أي بزيادة عن التقديرات الأصلية بمبلغ 1.017 م.د وتأتت من الترفيع في موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 1.947 م.د حدّ منها التقليص في موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 736 م.د وموارد الخزينة الأخرى بمبلغ 194 م.د.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد الدّولة لسنة 2022 حسب قانون المالية الأصلي والتعديلي (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي (2)	الفارق =(2)-(1)
المداخيل الجبائيّة	35 091	36 040	+ 949
المداخيل غير الجبائيّة	3 067	3 975	+ 908
الهبات	460	1 115	+ 655
جملة مداخيل الميزانيّة	38 618	41 130	**+ 2 512**
موارد الاقتراض الخارجي	12 652	11 916	- 736
موارد الاقتراض الداخلي	7 331	9 278	+ 1 947
موارد الخزينة الأخرى	- 1 310	- 1 504	- 194
جملة مداخيل الخزينة	**18 673**	**19 690**	**+ 1 017**

ونتج الترفيع في توقعات الاستخلاصات الجبائية أساسا عن الترفيع في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان معاليم وأداءات أخرى بمبلغ 764,600 م.د والضريبة على الشركات بمبلغ 555,500 م.د والآداءات على النّقل بمبلغ

[3] المرسوم عدد 69 لسنة 2022 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2022 المتعلق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2022.

107 م.د حدّ منه التخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الأداءات على السّلع والخدمات بمبلغ 353,400 م.د والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 124,700 م.د.

ووفقا للتقرير حول مشروع قانون الماليّة التعديلي لسنة 2022 تمّ الترفيع بما قدره 908 م.د في تقديرات المداخيل غير الجبائية على أساس خاصة تعبئة موارد بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري بمبلغ 1.527 م.د مقابل 659 م.د مقدرة أوليّا بالعلاقة مع ارتفاع سعر برميل النفط وارتفاع كميات الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي (23.3 مليار متر مكعب متوقعة لسنة 2022 مقابل 19.4 مليار متر مكعب مقدرة أوليا) فضلا عن تحصيل ما قدره 922 م.د بعنوان مداخيل النفط مقابل 628 م.د مقدرة أوليا نتيجة مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 100.5 دولار للبرميل مقابل 75 دولار مقدرة أوليا حدّ منها التخفيض في التقديرات الأوليّة بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة بما قدره 338 م.د والتخصيص والمصادرة بمبلغ 100 م.د.

وبلغت تقديرات قانون المالية التعديلي لنفقات ميزانيّة الدولة ما قيمته 50.914 م.د أي بزيادة قدرها 3.748 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة الأصلي لسنة 2022 وشملت أساسا نفقات التدخلات بمبلغ 4.440,174 م.د حدّ منها النقص في تقديرات نفقات الاستثمار بمبلغ 615,909 م.د.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات الدّولة لسنة 2022 حسب قانون الماليّة الأصلي والتعديلي (بحساب المليون دينار):

	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي(2)	الفارق =(2)-(1)
نفقات التأجير	21 573,334	21 552,659	- 20,675
نفقات التسيير (1)	1 991,920	1 844,706	- 147,214
نفقات التدخّلات (1)	14 262,505	18 702,679	4 440,174
نفقات الاستثمار	4 183,192	3 567,283	- 615,909
نفقات العمليّات الماليّة	130,930	130,930	0,000
نفقات التمويل	4 326,000	4 553,000	227,000
النفقات الطارئة وغير الموزعة	698,119	562,743	- 135,376
جملة نفقات ميزانية الدّولة	**47166,000**	**50914,000**	**3748,000**
تسديد أصل الدين الخارجي	4 473,000	4 272,000	- 201,000
تسديد أصل الدين الداخلي	5 552,000	5 534,000	- 18,000
قروض وتسبقات الخزينة	100,000	100,000	-
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-
جملة نفقات الخزينة	**10 125,000**	**9 906,000**	**- 219,000**

(1) تمّ ضبط التقديرات بعنوانها على ضوء معطيات وزارة الماليّة.

وتمّ التّخفيض في الاعتمادات المخصصة للتأجير بمبلغ 20,675 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر 2022 والذي تبلغ كلفته 195 م.د.

أمّا قسمي التسيير والتدخلات فقد تم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لها بما قدره 4.293 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة الأصلي. وشمل هذا الترفيع أساسا نفقات دعم المحروقات (4.737 م.د) حدّ منها إنخفاض نفقات التدخلات دون الدعم (-297 م.د) ونفقات التسيير (-147 م.د).

وتمت مراجعة التقديرات بعنوان نفقات دعم المحروقات للعوامل التالية:

- مراجعة سعر برميل النفط من 75 إلى 100,5 دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.
- عدم تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بالسوق الداخلية شهريا وبصفة آلية خلال الفترة المنقضية من سنة 2022 والاقتصار على تعديل الأسعار في أربع مناسبات فقط (فيفري، مارس، أفريل وسبتمبر).
- انخفاض الكميات المستهلكة.[4]

وتمّ التّرفيع في نفقات التمويل بما قدره 227 م.د نتيجة إرتفاع تقديرات فوائد الدّين الداخلي والخارجي. وذلك بالعلاقة مع ارتفاع نسب الفائدة المتغيرة بأسواق الإئتمان العالمية والزيادة في الفوائد مسبقة الدفع نتيجة الترفيع في حجم اصدارات رقاع الخزينة وإضافة الفوائد الثلاثية لقرض البنك الافريقي للصادرات والواردات "أفركسيم بنك" فضلا عن ارتفاع كلفة الايداعات بالخزينة العامة.[5]

3. التعديلات الترتيبية

شهدت الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 تعديلات عبر تحويل اعتمادات بين البرامج بقيمة 129,888 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 228,227 م.د وتوزيع الاعتمادات التكميلية المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة (562,743 م.د) والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (477,104 م.د) لترتفع الاعتمادات النّهائيّة إلى ما قيمته 51.391,104 م.د مقابل ما قدره 44.668,208 م.د في سنة 2021.وتمّ الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 154,605 م.د.

III. النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2022

يتضمن هذا الجزء أبرز النتائج التي أفضى إليها تنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2022 ومقارنتها مع التصرف السابق وذلك على مستوى عمليات الميزانيّة وعمليات الخزينة.

[4] تقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2022

[5] تقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2022

أ. عمليات الميزانيّة

4. مداخيل ميزانيّة الدولة

- **تطور المداخيل المحصلة بنسبة 23,39 %**

سجلت مداخيل ميزانيّة الدولة المحصلة في سنة 2022 نموّا بمبلغ 8.885,783 م.د وبنسبة 23,39 % مقارنة بتصرّف سنة 2021 لتبلغ ما قيمته 46.869,052 م.د.

- **ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 18,49 %**

بلغت المداخيل الجبائية المحققة في سنة 2022 ما قدره 40.788,014 م.د مقابل 34.424,259 م.د في سنة 2021 مسجلة بذلك زيادة قيمتها 6.363,755 م.د ونسبتها 18,49 %. وارتفع الضغط الجبائي إلى غاية[6] 25,4 % من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان في حدود 23,3% في سنة 2021.

- **نموّ المداخيل غير الجبائية بنسبة 34,10 %**

شهدت المداخيل غير الجبائية التي تمّ تحقيقها في سنة 2022 (4.712,090 م.د) نموّا ملحوظا بمبلغ 1.198,273 م. د وبنسبة 34,10 % مقابل تراجعا بمبلغ 2.513,454 م.د وبنسبة 41,70 % في سنة 2021. وتأت هذا النموّ أساسا من الزيادة في مداخيل الملكيّة بمبلغ 1.349،141 م.د وبنسبة 59،70 %.

- **ارتفاع حصة الهبات من جملة موارد الميزانيّة**

بلغت الهبات التي تمّ تحصيلها لفائدة الميزانيّة لسنة 2022 ما قدره 1.368,947 م.د مقابل 45,192 م.د في سنة 2021 لترتفع بذلك حصتها من جملة موارد الميزانيّة إلى 2،92 % مقابل 0،12 % في سنة 2021.

5. تكاليف ميزانيّة الدولة

- ✓ **زيادة الدفوعات بنسبة 16,65 %**

ارتفعت الدفوعات في سنة 2022 إلى حدود 49.632,394 م.د مسجلة نموّا بمبلغ 7.084,649 م.د وبنسبة 16,65 % مقابل زيادة قدرها 1.799,925 م.د ونسبتها 4,42 % في سنة 2021.

- ✓ **تراجع حصة التأجير من جملة الدفوعات**

بلغت الدفوعات في سنة 2022 بعنوان التأجير ما قيمته 124,848 21 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 942,646 م.د وبنسبة 4,67 % مقارنة بسنة 2021. وتراجعت حصته من جملة الدفوعات إلى 42,56 % مقابل 47,43 % في سنة 2021.

[6] التقرير السنوي للبنك لمركزي التونسي لسنة 2023

✓ **تراجع الدفوعات بعنوان نفقات التسيير بنسبة 0,49 %**

تراجعت الدفوعات بعنوان نفقات التسيير لسنة 2022 إلى غاية 2.146,087 م.د مقابل 2.156,654 م.د في سنة 2021 أي بما نسبته 0,49 % مقارنة بسنة 2021. وتقلصت حصتها من جملة الدفوعات إلى 4,32 % مقابل 5,07 % في سنة 2021.

✓ **زيادة الدفوعات بعنوان نفقات التّدخّلات بنسبة 44,14 %**

سجلت الدفوعات بعنوان نفقات التدخلات في سنة 2022 زيادة قدرها 5.557,818 م.د ونسبتها 44,14 % مقابل زيادة قدرها 1.373,249 م.د ونسبتها 12,24 %. وارتفعت حصتها من جملة الدفوعات إلى 36,57 % مقابل 29,6 % في سنة 2021.

✓ **تواصل تراجع الدفوعات بعنوان نفقات الاستثمار بنسبة 2,78 %**

مثلت الدفوعات بعنوان نفقات الاستثمار والبالغة في سنة 2022 ما قيمته 3.525,052 م.د وما حصته 7,1 % (8,52 % في سنة 2021) من جملة الدفوعات مسجلة بذلك تراجعا بمبلغ 100,795 م.د وبنسبة 2,78 % مقابل نقصا بمبلغ 423,314 م.د وبنسبة 10,45 % في سنة 2021.

✓ **ارتفاع الدفوعات بعنوان نفقات التمويل**

بلغت الدفوعات بعنوان نفقات التمويل في سنة 2022 ما قدره 4.552,493 م. د مسجلة زيادة بمبلغ 864,450 م.د وبنسبة 23,44 % مقابل تراجع بمبلغ 52,915 م.د وبنسبة 1,41 % في سنة 2021. وارتفعت في سنة 2022 كلّ من نفقات فوائد الدّين الدّاخلي ونفقات الدّين الخارجي بما نسبته على التوالي 30,02 % و14,08 %.

6. نتيجة ميزانيّة الدولة

❖ **زيادة عجز ميزانية الدولة بنسبة 1,21 %**

ارتفع عجز ميزانية الدولة[7] في سنة 2022 إلى ما قيمته 2.763,342 م.د مقابل 4.564,476 م.د في سنة 2021. ويرتفع هذا العجز بعد نقل فواضل الحسابات الخاصّة والبالغة ما جملته 7.782,197 م.د بصفة آليّة إلى تصرّف 2023 إلى 10.545,539 م.د مقابل 10.419,795 م.د في سنة 2021.

وارتفع عجز الميزانية في سنة 2022 نتيجة لارتفاع الدفوعات بعنوان تكاليف الميزانيّة بما قيمته 7.048,649 م.د ونسبته 16,65 % (مقابل نموّ قدره 1.799,925 م.د ونسبته 4,42 % في سنة 2021) حدّ منه تطور مداخيل ميزانيّة الدولة المحصلة بمبلغ 8.885,783 م.د وبنسبة 23,39 % (مقابل نموّ قيمته 4.085,144 م.د ونسبته 12,05% في سنة 2021).

[7] باعتبار الهبات الخارجيّة والتخصيص والمصادرة.

وقد تولى أمين المال العام ترسيم مبلغ العجز بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدّولة تصرف 2022"المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة بالمجموعة عدد 18 وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2022 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

❖ **تطور عجز ميزانيّة الدولة بعد نقل فواضل الحسابات الخاصة خلال الفترة 2012-2022 (بحساب م.د):**

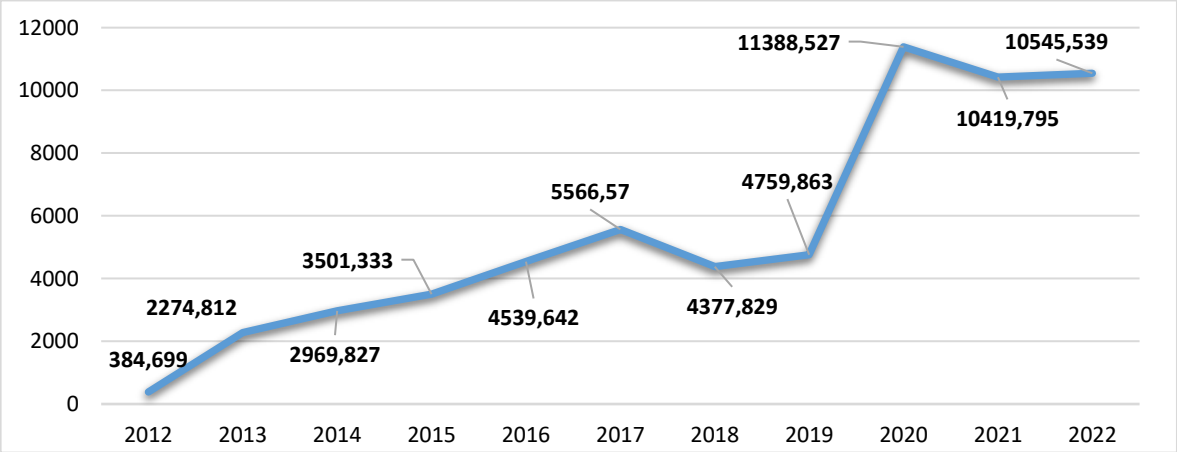

ب. عمليات الخزينة

7. موارد الخزينة

- **نموّ مداخيل الخزينة**

تمّ تسجيل في سنة 2022 موارد خزينة في حدود 365.459,331 م. د منها 347.306,291 م.د بعنوان موارد الخزينة الأخرى. ومقارنة بالتصرف السابق سجلت هذه الموارد زيادة قدرها 25.678,653 م.د ونسبتها 7,56 % موزعة بين موارد الاقتراض بمبلغ 4.717,176 م.د وموارد الخزينة الأخرى بمبلغ 20.961,477 م.د

- **زيادة في تحصيل موارد الاقتراض**

بلغت موارد الاقتراض المحصلة في سنة 2022 ما قدره 18.153,040 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 4.717,176 وبنسبة 35,11 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق. وتأتت هذه الزيادة أساسا من نموّ موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 4.734,195 م.د وبنسبة 69,95 % .

- **ارتفاع ملحوظ في اللجوء إلى الاقتراض الداخلي**

بلغت موارد الاقتراض الداخلي التي تمّ تحصيلها في سنة 2022 ما قيمته 11.502,613 م.د مقابل 6.768,418 م.د في سنة 2021 أي بارتفاع قدره 4.734,195 م. د ونسبته 69,95 % مقابل تراجع بمبلغ 4.357,903 م. د وبنسبة 39,17 % في سنة 2021.

وتأتت هذه الموارد التي تمت تعبئتها في سنة 2022 أساسا من رقاع الخزينة بمبلغ 8.187,948 م.د وبنسبة 71,18 %.

- **تراجع موارد الاقتراض الخارجي المحصلة**

تراجعت موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها في سنة 2022 (6.650,427 م.د) بما نسبته 0,26 %. وتأتت هذه الموارد أساسا من قروض دعم الميزانية في حدود 5.613,482 م.د .

8. تكاليف الخزينة

- **ارتفاع تكاليف الخزينة**

بلغت تكاليف الخزينة المسجلة في سنة 2022 ما قدره 365.446,774 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 25.651,363 م.د وبنسبة 7,55 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

- **انخفاض نفقات تسديد أصل الدين**

سجلت تكاليف تسديد أصل الدين في سنة 2022 انخفاضا بمبلغ 301,874 م.د وبنسبة 2,72 % مقارنة بالسنة السابقة لتبلغ 10.795,777 م.د.

وتأتى هذا النقص أساسا من تراجع تكاليف تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 1.871,073 م.د وبنسبة 30,48 %. حدّ منه تطوّر التكاليف المتعلّقة بتسديد أصل الدّين الدّاخلي بمبلغ 1.569,199 م.د وبنسبة 31,65 %.

ت. النتائج العامة لتنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2022

يبرز الجدول الموالي نتائج تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليّات الخزينة لسنة 2022 (م.د):

بحساب المليون دينار

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التقديرات النّهائيّة	الإنجازات	الفارق
المداخيل الجبائيّة	35 091,000	949,000	36 040,000	36 040,000	40 788,014	4 748,014
المداخيل غير الجبائيّة	3 067,000	908,000	3 975,000	3 975,000	4 712,090	737,090
الهبات	460,000	655,000	1 115,000	1 115,000	1 368,947	253,947
الترفيعات في تقديرات الحسابات الخاصّة	-	-	-	477,104	-	477,104 -
جملة مداخيل ميزانيّة الدّولة (1)	**38 618,000**	**2 512,000**	**41 130,000**	**41 607,104**	**46 869,052**	**5 261,947**
نفقات التأجير	21 573,334	20,675 -	21 552,659	21 414,067	21 124,848	289,219 -
نفقات التسيير	1 991,920	147,214 -	1 844,706	2 239,197	2 146,087	93,110 -
نفقات التدخّلات	14 262,505	4 440,174	18 702,679	18 963,760	18 150,252	813,508 -
نفقات الاستثمار	4 183,192	615,909 -	3 567,283	4 087,417	3 525,052	562,365 -
نفقات العمليّات الماليّة	130,930	0,000	130,930	133,663	133,662	0,001 -
نفقات التمويل	4 326,000	227,000	4 553,000	4 553,000	4 552,493	0,507 -
النفقات الطارئة وغير الموزعة	698,119	135,376 -	562,743	-	-	-
جملة نفقات ميزانية الدّولة (2)	**47 166,000**	**3 748,000**	**50 914,000**	**51 391,104**	**49 632,394**	**1 758,710-**

الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة (باعتبار فائض الحسابات الخاصّة) (3) = 1-2	**8 548,000-**	**1 236,000-**	**9 784,000-**	**9 784,000-**	**2 763,342-**	**7 020,658**
استثناء فائض الحسابات الخاصّة للسّنة الحاليّة (4)	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**7 782,197 -**	**7 782,197 -**
عجز الميزانيّة دون اعتبار فائض الحسابات الخاصّة (5) = 3+4	**8 548,000-**	**1 236,000-**	**9 784,000-**	**9 784,000-**	**10 545,539-**	**761,539-**
موارد الاقتراض الخارجي	12 652,000	736,000 -	11 916,000	11 916,000	6 650,427	5 265,573 -
موارد الاقتراض الداخلي	7 331,000	1 947,000	9 278,000	9 278,000	11 502,613	2 224,613
موارد الخزينة الأخرى	1 310,000 -	194,000 -	1 504,000 -	1 504,000 -	347 306,291	348 810,291
جملة موارد الخزينة (6)	**18 673,000**	**1 017,000**	**19 690,000**	**19 690,000**	**365 459,331**	**345 769,331**
تسديد أصل الدين الخارجي	4 473,000	201,000 -	4 272,000	4 272,000	4 268,279	3,721 -
تسديد أصل الدين الداخلي	5 552,000	18,000 -	5 534,000	5 534,000	6 527,498	993,498
قروض وتسبقات الخزينة	100,000	0,000	100,000	100,000	474,823	374,823
بقية تكاليف الخزينة	-	-	-	-	354 176,174	354 176,174
جملة تكاليف الخزينة (7)	**10 125,000**	**219,000-**	**9 906,000**	**9 906,000**	**365 446,774**	**355 540,774**
فائض (نقص) مقابيض الخزينة (8) = 6-7	8 548,000	1 236,000	9 784,000	9 784,000	12,557	9 771,443 -
فائض مقابيض الخزينة للسنة المنقضية (9)	-	-	-	-	4 653,756	4 653,756
النتيجة النهائيّة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة (10) = 8+9	**8 548,000**	**1 236,000**	**9 784,000**	**9 784,000**	**4 666,313**	**5 117,687-**

IV. أبرز الملاحظات والتوصيات

مكن فحص الحسابات الواردة على المحكمة في إطار غلق ميزانية الدولة لتصرف 2022 ودراسة الوثائق ذات العلاقة من الوقوف على الملاحظات والاستنتاجات التالية:

1. تقديم الحسابات وإحالة مشروع قانون غلق ميزانية

نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به.

ونص الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة

وخلافا لهذه الأحكام تواصل إحالة الحسابات من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. فقد تمّ إيداع حساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2022 بتاريخ 29 ديسمبر 2023 أي بتأخير ناهز 5 أشهر والحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة بتاريخ 3 ماي 2024 أي بتأخير ناهز 4 أشهر والملاحق الخاصة به بتاريخ 19 نوفمبر 2024 أي بتأخير فاق 10 أشهر. ولم يتمّ موافاة المحكمة بالمعطيات المتعلقة بإنجازات الصناديق الخاصة إلا بتاريخ 27 ديسمبر 2024.

ورغم تعهدها ضمن ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 لم تتول وزارة المالية إرساء منظومة معلوماتية تمكن من إعداد الحسابيات وتجميعها في الآجال وتستجيب إلى متطلبات المرور من ميزانية تنبني على الوسائل لميزانية حسب الأهداف.

وتؤكد محكمة المحاسبات على ضرورة تقليص آجال تقديم الحسابات واتخاذ الإجراءات اللازمة قصد التسريع في إرساء منظومة التصرف المحاسبي من نظام محاسبي للدولة وأدلة ونظم معلومات بما يمكّن من مسك حسابات الدولة وضبط الحسابات وإيداعها وإصدار قوانين غلق الميزانية في الآجال القانونية.

وأفادت وزارة المالية في ردّها على ملاحظات المحكمة بأنها تعمل حاليا على تنقيح كل من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 ومجلة المحاسبة العمومية. وأنها أمضت مؤخرا اتفاقية تمويل مع مؤسسة بنكية أجنبية بهدف إرساء منظومة معلوماتية مجمّعة للحسابات، وهو ما من شأنه أن يحسّن طرق تجميع الحسابات ويقلص آجال إعدادها وإحالتها للمحكمة.

2. تقديم حسابات آمري الصرف

ينص الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية على أنّ وزير المالية يقوم بإعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة على أساس الكشوفات الخاصّة التّي يلتزم بتقديمها آمرو الصرف في خصوص عملياتهم المتعلقة بالمصاريف وعلى أساس القوائم المالية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، بعد التصريح بمطابقتها لحساب الدولة العام من قبل محكمة المحاسبات".

كما ينص الفصل 208 من مجلّة المحاسبة العمومية على أن "يرفق الحساب العام بالحسابات الخاصّة التي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها مفصّلة حسب عناوين الميزانية وأقسامها وأبوابها وفصولها مع بيان مقدار الإعتمادات المقرّرة لها بالميزانية أو الإعتمادات الإضافية وما تمّ عقده منها وما أمر بصرفه ومبلغ الإعتمادات المخصصة الواجب نقلها إلى ميزانية السنة الموالية لصرفها فيما خصّصت له".

وعلى غرار السنوات السابقة تواصل، بالنسبة الى سنة 2022، عدم إحالة مصالح وزارة المالية، إلى محكمة المحاسبات، للحسابات الخاصّة بآمري الصرف وذلك خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلّة المحاسبة العمومية وذلك رغم تكرار المحكمة لملاحظتها في الغرض ضمن تقاريرها المتعلقة بغلق ميزانيات الدولة السابقة.

وتجدّد المحكمة ملاحظتها بضرورة موافاتها بحسابات آمري الصرف بالشكل المطلوب.

3. وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة

بلغ الرّصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في 31 ديسمبر 2022ما قدره 10.111,153 م.د مقابل 10.112,013 م.د في سنة 2021.

ولم يتمّ إدراج نتيجة السنة لتصرف للسنوات من 2017 إلى 2020بهذا الحساب وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفي سنة2022. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ غلق هذه الميزانيّات تباعا بالقوانين عدد 21 و20 و19 و18 المؤرخة في 5 مارس 2024.

وتمّ إيداع مشروع قانون عدد 075/ 2024 بمجلس نواب الشعب يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 وذلك بتاريخ 05 نوفمبر 2024.

وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2022 (10.545,539 م.د) و2021 (10.419,795 م.د) و2020 (11.388,527م.د) و2019 (1.073,285 م.د) و2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 44.167,273م.د.

ويمثل الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب ما نسبته 94,24 % من جملة موارد ميزانيّة الدولة (الموارد الذاتيّة) المحصّلة لسنة 2022 مقابل 38 % في سنة 2017. ويعكس تفاقم هذا الرّصيد ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل .كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير الموارد الذاتيّة للدولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين الموارد المحصلة والنفقات المنجزة ويترتّب عنه اللجوء المتواصل إلى متوفرات الخزينة.

وبالنظر إلى الطابع الظرفي لمتوفرات الخزينة التي تتمثل أساسا في الإيداعات المنجزة من قبل مختلف المتعاملين معها، يستوجب الأمر إيجاد الصيغ الكفيلة بتسويته والحدّ من استعمال هذه المتوفرات لتمويل تدخلات الدولة.

4. إحداث حساب خاصّ في الخزينة يسمى "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي

تمّ بموجب الفصل 53 من قانون الماليّة لسنة 2018 إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية وذلك للحد من عجز الصناديق الاجتماعية وتنويع مصادر التمويل.

وتستوجب هذه المساهمة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعة مداخيلهم للضريبة على الدخل والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وكذلك المعفاة منها. وتمّ بمقتضى الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2020 إعفاء الأجراء وأصحاب الجرايات ذوي الدخل المحدود من المساهمة الاجتماعية التضامنية والترفيع فيها بصفة ظرفية على بعض الشركات.

وتمّ بمقتضى الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2022 إحداث حساب خاصّ في الخزينة يسمى "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي تتأتّى موارده من عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية سالفة الذكر ومن موارد أخرى يمكن توظيفها له. ويتولى الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي الإذن بالدفع لمصاريف هذا الحساب.

ونصّ الفصل 12 سالف الذكر على أنه تضبط معايير توزيع عائدات" حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي "على صناديق الضمان الاجتماعي بمقتضى قرار من الوزير المكلّف بالضمان الاجتماعي. غير أنّه لم يتمّ توفير مايفيد إصدار هذا القرار.

ويبرز الجدول الموالي المبالغ التي تمّ تحصيلها سنوياً[8] (بحساب الدينار) بعنوان المساهمة الإجتماعية التضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية المحدثة بمقتضى الفصل 53 من قانون الماليّة لسنة 2018 وذلك خلال الفترة 2018-2022:

2022	2021	2020	2019	2018
592.499.014	499.759.408	493.360.680	431.733.533	225.063.295

بلغت موارد حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي التي تمّ تحصيلها سنة 2022 ما قيمته 592.499 م.د وتمّ انجاز نفقات بعنوانه خلال نفس السنة بمبلغ 452,708 م.د مسجلا بذلك فائضا قدره 139,791 م.د في 31 ديسمبر 2022.

وحسب ما ورد بالتقرير حول المنشآت العمومية الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2024 فقد انتفع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتحويلات من ميزانيّة الدولة بعنوان المساهمة التضامنية الاجتماعية في سنتي 2020 و2021 بما قيمته على التوالي 1.321 م.د و842 م.د. كما تمّ تحويل لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في سنتي 2020 و2021 بعنوان نفس المساهمة ما قدره على التوالي 970,6 م.د و762,3 م.د.

وجاء بنفس التقرير أنّه تمّ تسجيل بالقوائم الماليّة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2022 مبلغا ماليا قدره 247,7 م.د متأت من المساهمة الاجتماعية التضامنيّة.

[8] حسابات التصرف للسنوات المعنيّة.

وتولت المحكمة مراسلة وزارة الشؤون الاجتماعية قصد تمكينها من نسخة من قرار وزير الشؤون الاجتماعية الذي يضبط معايير توزيع عائدات "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" على صناديق الضمان الاجتماعي والمنصوص عليه بالفصل 12 من قانون المالية لسنة 2022 وبالمبالغ التي تمّ تحويلها سنويا لفائدة الصناديق الاجتماعية وذلك خلال الفترة من 2018-2024 مبوبة حسب كلّ صندوق. ولم تتلق المحكمة الرد في ذلك.

5. تبويب نفقات ميزانية الدولة

تواصل في سنة 2022 دمج نفقات قسم التسيير مع نفقات قسم التدخلات ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2022 وهو ما يخالف مقتضيات الفصل عدد 15 من القانون الأساسي للميزانية وقرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019.

ومن شأن التصرف على النحو المذكور أن يخالف مبدأ الشفافيّة المنصوص عليه بالفصل عدد 8 من القانون الأساسي آنف الذكر والذي يقتضي توضيح دور مختلف هياكل الدّولة وتوفير المعلومة حول ميزانيّة الدّولة حسب الأساليب والطرّق المتداولة.

وتدعو المحكمة وزارة المالية إلى تفعيل ما تعهدت به سابقا في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بتفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية للسنة وقانون المالية التعديلي ومشروع قانون غلق الميزانية بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتضمين هذه المعطيات التفصيلية ضمن جداول إضافية ترفق بمشروع قانون غلق الميزانية.

6. تعبئة الموارد الذاتية للدولة

تقتضي ديمومة الميزانية وقدرة الدولة على مواصلة الإيفاء بتعهداتها إحكام تعبئة الموارد العمومية لتمويل مختلف تدخلات الدولة وذلك في إطار التوازن الاقتصادي والمالي للسنة المعنية والعمل على حسن متابعة تطور هيكلة هذه الموارد بما يضمن استدامة توازناتها المالية. وفضلا عن تعزيز الموارد الذاتية للدولة للتحكم في مستوى العجز يستوجب ذلك العمل على تدعيم حصة المداخيل غير الجبائية ضمن هذه الأخيرة بهدف ضمان مستوى مقبول من الضغط الجبائي.

6.1 تغطية الموارد الذاتية للنفقات

طبقا للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 تتكون موارد الدولة من موارد الميزانية (التي تمثل الموارد الذاتية) وموارد الخزينة. وتقتضي أفضل الممارسات أن تخصص موارد الاقتراض لتغطية نفقات التنمية (نفقات الاستثمار حسب القانون الأساسي المذكور) على أن يتم تمويل بقية النفقات (بما في ذلك تسديد أصل الدين) بواسطة الموارد الذاتية.

وأفرزت دراسة تطور مؤشرات الميزانية عدم التقيد بهذه الضوابط فقد بلغت الموارد الذاتية ونفقات الميزانية باستثناء نفقات الاستثمار في سنة 2022 ما قيمته على التوالي 46.869,051 م.د و56.903,120 م.د مقابل على التوالي

37.983,269 م.د و50.019,549 م.د في سنة 2021. وبالتالي يتمّ استعمال جانب من موارد الاقتراض لتسديد نفقات أصل الدين وذلك على حساب نفقات الاستثمار.

ويبرز الرسم الموالي تطور الموارد الذاتية والدفوعات باستثناء نفقات الاستثمار خلال الفترة 2013-2022

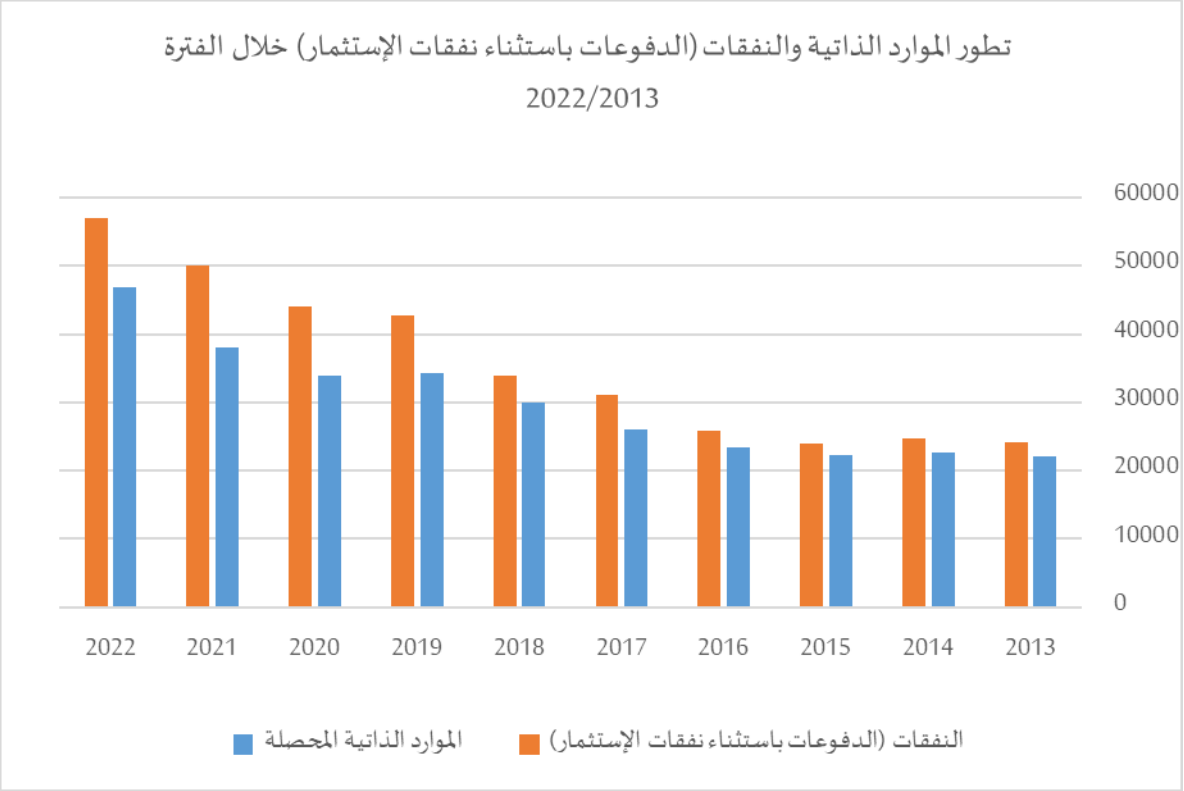

6.2 هيكلة الموارد الذاتية

يكتسي إحكام ضبط هيكلة تمويل الميزانية أهمية بالغة خاصة من حيث تعزيز الموارد الذاتية للميزانية دون أن تشكل نسبة الضغط الجبائي عائقا أمام الحركة الاقتصادية. وتتكون الموارد الذاتية للميزانية حسب القانون الأساسي للميزانية من المداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والهبات.

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة خلال الفترة 2022/2013:

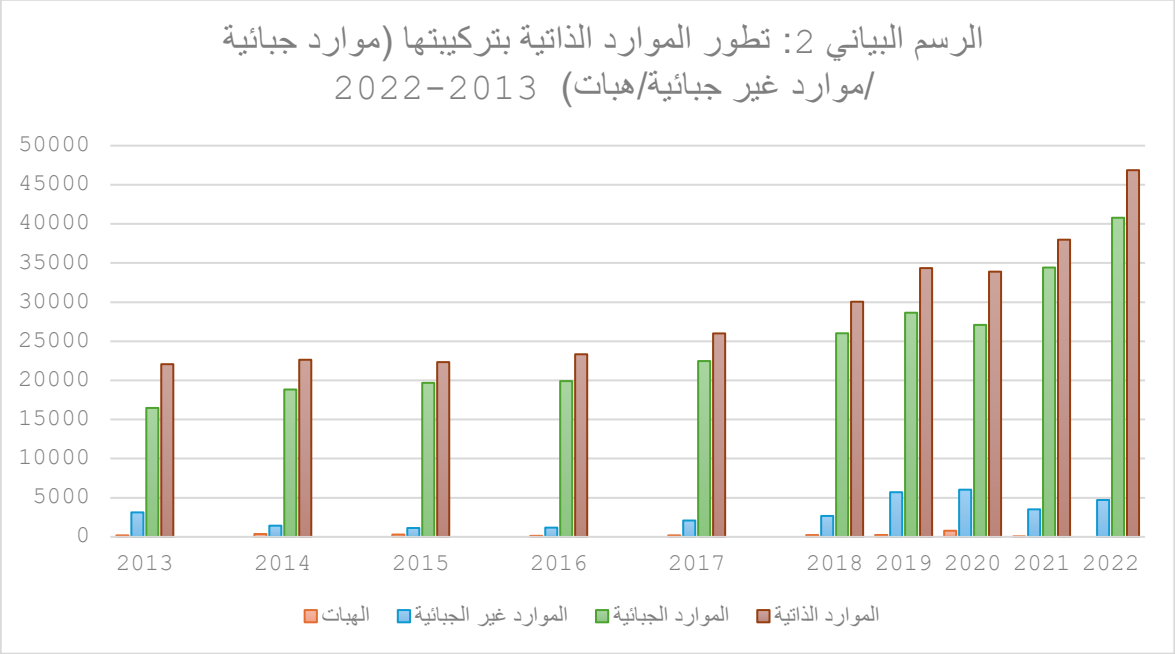

يتضح من خلال دراسة تطور هيكلة موارد الميزانيّة أهمية حصّة الموارد الجبائية التي مثلت في سنة 2022ما نسبته 87,03% مقارنة بالموارد غير الجبائية التي عرفت تذبذبا في تطورها.

واتسمت المداخيل الجبائيّة بأهمية حصة الضّرائب غير المباشرة والبالغة 26.396,068 م.د في سنة 2022 حيث مثلت ما نسبته 64,71% من جملة المداخيل الجبائيّة. وتعلق الجزء الأوفر منها بالأداء على القيمة المضافة.

أما الضرائب المباشرة فقد مثلت الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ما نسبته69,27 % منها في سنة 2022 مقابل 73,81 % في 2021 (علما بأن تحصيل هذا الصنف من الموارد يتم أساسا عبر آلية الخصم من المورد) وذلك على حساب الضريبة على الشركات.

وتوصي محكمة المحاسبات بالعمل على تدعيم حصة المداخيل غير الجبائية بما يمكّن من تعزيز الموارد الذّاتيّة للدولة وايجاد المعادلة بين مختلف مكونات الجباية.

6.3 استخلاص الموارد الجبائية

تشكو المداخيل الجبائية إجمالا ضعفا في الاستخلاص ففضلا عن أهمية عدد المنضوين تحت النظام التقديري والبالغ عددهم 406.000 في موفى ديسمبر 2022 ساهمت محدودية المراقبة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها تلك التي هي في حالة إغفال في ضعف تحقيق الموارد الجبائية.

ويشار في هذا الخصوص إلى أن محكمة المحاسبات قامت خلال السنوات الأخيرة بإنجاز عدة مهام رقابية تعلقت بمصالح راجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للأداءات (مراكز مراقبة الأداءات بصفاقس 1 وصفاقس 2 وإدارة المؤسسات الكبرى ...) أفرزت عديد النقائص تعلقت خاصة بضعف نسبة تغطية المطالبين بالأداء وبمحدودية

اعتماد منهجية تحليل المخاطر عند برمجة المراجعات سواء الأولية منها أو المعمقة فضلا عن ضعف متابعة الامتيازات الجبائية لمحدوديّة التنسيق بين كافة الأطراف المعنية بها رغم أهمية الرهانات المرتبطة بها.

كما ساهمت الإخلالات التي رصدتها محكمة المحاسبات بمناسبة المهام الرقابية المنجزة لدى عدد من المصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في محدودية تحصيل الموارد الجبائية. وخلصت هذه المهام التي شملت كافة جوانب حوكمة مسار استخلاص الديون العمومية إلى معاينة جملة من الإخلالات تمحورت خاصة حول وجود حجم هام من الديون المتعثرة تعلقت بذمّة الأشخاص والمؤسسات المصادرة أملاكهم وبديون مشمولة بإجراءات التصفية والإجراءات الجماعية وأخرى تعود لفترات قديمة جدا بما يحد من حظوظ استخلاصها. كما ساهمت محدودية الوسائل والآليات المعتمدة وضعف التنسيق والتعاون بين جميع المصالح المعنية بالاستخلاص ووجود نقائص بالمنظومة المعلوماتية للتصرّف في الديون في ضعف نسب استخلاصها.

ومن شأن تفعيل توصيات المحكمة الصادرة بمناسبة المهمات الرقابية المشار إليها أعلاه أن يمكن من الرفع من نسق استخلاص مستحقات الدولة ومن تدعيم الموارد الذاتية للميزانية. ومن بين هذه التوصيات يذكر خاصة

- تدعيم نسق اعتماد منهجية تحليل المخاطر في المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية
- توفير الوسائل الضرورية للقيام بأعمال المسح الجبائي والاستقصاء
- إيجاد الآليات المناسبة لدعم التنسيق والتعاون بين مصالح المراقبة الجبائية ومصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص وبقية المتدخلين العموميين في المجال لتقديم المساعدة اللازمة في أعمال البحث عن المدينين والاستقصاء والتبليغ،
- مراجعة شروط الطرح وتيسير إجراءاته لتطهير حسابات الدولة من الديون التي استحال استخلاصها بما يضفي أكثر مصداقية وشفافية على الحجم الحقيقي للديون التي يمكن استخلاصها.
- تطوير النظام المعلوماتي للتصرّف في الديون المثقلة.

وعلى صعيد أخر تم بمقتضى الفصلين 66 و67 من قانون المالية لسنة 2022 إقرار عفو جبائي حيث تم بمقتضى الفصل 66 من هذا القانون تمكين الأشخاص الطبيعيين الذين بحوزتهم مبالغ متأتية من أنشطة خاضعة للأداء وغير مصرح بها من تسوية وضعياتهم الجبائية بخصوص هذه المبالغ وذلك بإيداع تصاريحهم في أجل أقصاه موفي شهر جوان 2022 بحساب بنكي أو بريدي ودفع ضريبة تحررية بنسبة 10% من المبالغ المذكورة.

كما أقرّ الفصل 67 من نفس القانون إقرار التخلي كليا أو جزئيا عن الخطايا والعقوبات المالية ومصاريف التتبع المستوجبة من قبل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين ينخرطون في إجراءات التسوية المنصوص عليها بموجب هذه الأحكام والمتعلقة بالديون الجبائية وبالخطايا والعقوبات المالية أو بالخطايا الجبائية الإدارية أو بالإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء أو بالتصاريح الجبائية المنقوصة.

وخلافا لمقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينص على أنه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتحليل حول الأثار المالية للإجراءات الجبائية لم يتوفر للمحكمة ما يفيد قيام وزارة الماليّة بذلك.

وقد تطورت الموارد الجبائية المحصلة في سنة 2022 بما قيمته 6.363,755 م.د وما نسبته 18,49% لتبلغ 40.788,014 م.د مقابل 34.424,259 م.د في سنة 2021. وأمام غياب المعطيات الرسمية الشاملة حول مردود العفو الجبائي الذي تمّ إقراره في سنة 2022 لم يتسن ضبط مفعول الإجراءات التي تمّ إقرارها بهذا العفو على الزيادة المحصلة في سنة 2022 بعنوان الموارد الجبائية.

وحسب التقرير السنوي للأداء لسنة 2022 لمهمة المالية فقد مكن العفو الجبائي من توفير ما قدره 1.101,62 م.د تأتت أساسا من الديون الجبائية المثقلة بمبلغ 1.082,88 م.د ومن الخطايا والعقوبات المالية بمبلغ 18,18 م.د

وقصد الوقوف على نجاعة الإجراءات التي يتمّ اتخاذها بخصوص العفو الجبائي تؤكد المحكمة على ضرورة اجراء تقييم من طرف وزارة المالية لمثل هذه الإجراءات وتحديد الاثار المالية المباشرة على موارد الميزانية وذلك عملا بمقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينص على أنه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتحليلا حول الأثار المالية للإجراءات الجبائية.

وأفادت الوزارة أنه تم تطوير منظومة scoring وهي منظومة تعنى بتصنيف الديون العمومية وفقا لمقاييس محددة تأخذ بعين الاعتبار قابلية الدين للاستخلاص على غرار أهمية مبلغ الدين، أقدمية الدين، طبيعة نشاط المدين.... وتقوم المنظومة على استغلال قواعد المعطيات (سندة، رفيق، صادق...). وتهدف إلى مساعدة القبّاض على أخذ القرار المناسب وتحديد أولويات الاستخلاص من أجل ضمان مزيد من النجاعة وترشيد التتبّعات ذات العلاقة.

6.4 المداخيل غير الجبائيّة

وفقا للفصل الثالث من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019[9] تبوّب المداخيل غير الجبائيّة إلى أربعة أصناف وهي دخل الملكية ومبيعات سلع وخدمات وخطايا وعقوبات ومصادرات ومداخيل غير جبائيّة أخرى.

وعلى مستوى الهيكلة، بلغت مداخيل الملكيّة في سنة 2022ما قدره 3.608,886 م.د وهو ما يمثل 76,57 %من جملة المداخيل غير الجبائيّة. ويتمثل الجزء الأوفر من مداخيل الملكية في الموارد المتأتية من أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة (2.834,014 م.د منها 2.758,081 م.د بعنوان أتاوة عبور الغاز) وفوائض مرابيح المنشآت العموميّة (518,474 م.د) التي تتأتى خاصة من حصّة الدّولة من مرابيح البنك المركزي التونسي.

وأفادت وزارة المالية ضمن ردها على ملاحظات المحكمة بأنها تعمل على تدعيم الموارد الذاتية للدولة تكريسا لسياسة التعويل على الذات كخيار وطني للتحكم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين.

وأضافت أنه تم خلال شهر نوفمبر 2024 انعقاد مجلس وزاري مضيق حول تحسين تعبئة الموارد الذاتية للدولة من المداخيل غير الجبائية.

[9] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة

أ-مرابيح البنك المركزي التونسي

ينصّ الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي على أنّه تتكون الأرباح من الحاصل الصافي بعد طرح جميع الأعباء والاستهلاكات والمدخرات . وتخصص خمسة عشرة في المائة من هذه الأرباح لفائدة الاحتياطي القانوني. ويصبح هذا التخصيص غير وجوبي إذا بلغ الاحتياطي نصف رأس المال. ويستمر العمل به إذا لم يبلغ الاحتياطي تلك النسبة. ويبرز الجدول الموالي تطور الموارد المحصلة لفائدة ميزانيّة الدولة بعنوان مرابيح البنك المركزي التونسي خلال الفترة 2018-2022:

	2018	2019	2020	2021	2022
نتيجة السنة المحاسبية[10]	881,321	1.049,156	621,704	451,224	715,226
القسط الراجع للدولة	676,321	704,156	567,704	360,724	406,726

ب -مردود المنشآت العمومية

أدت النتائج السلبية الصافية التي حققتها العديد من المنشآت العمومية في سنة 2021 والتي ناهزت[11] بخصوص 48 منشأة عمومية من أصل 114 منشأة ما قيمته 1706,2 م.د إلى تراجع مردود هذه المنشآت في ميزانية 2022.

وشملت هذه النتائج السلبية خاصة ديوان الحبوب (- 477.2 م د) وشركة نقل تونس (- 225.6 م د) وديوان الطيران المدني والمطارات (- 173.4 م د) والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (- 139 م د) والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (-137.3 م د) يليها الديوان التونسي للتجارة (-120.2 م د).

وساهمت وضعية هذه المنشآت في تفاقم ديونها تجاه الدولة التي بلغت بخصوص عينة تتكون من 50 منشأة من جملة 114 منشأة ما قيمته 10.692,1م.د في موفى 2022 وشملت الديون الجبائية وحصص المرابيح على التوالي في حدود 50,3% و37,6 %.

وفي المقابل بلغت ديون الدولة تجاه هذه المنشآت في سنة 2022 ما قيمته 7.043,6م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 1,9 % مقارنة مع سنة2021.

وفضلا عن تواصل وجود ديون متقاطعة بين الدولة وهذه المنشآت تواجه هذه الأخيرة عديد المخاطر التي ساهمت في هشاشة وضعيتها المالية وحدت من قدرتها على تعزيز الدور التنموي للدولة. وتتوزع هذه المخاطر حسب التقرير حول المنشآت العمومية المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2024 بين ما هو هيكلي مرتبط بالديون المتقاطعة وبسياسة الأسعار وحجم الأعباء التشغيلية وما هو اقتصادي يرتبط بمناخ الأعمال.

[10] تقارير البنك المركزي التونسي للسنوات المعنية.

[11] التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لقانون المالية لسنة 2024.

ويتطلب ضمان ديمومة هذه المنشآت والحد من العبء الذي تتحمله ميزانية الدولة بعنوانها وتأمين دورها في تعزيز الموارد الذاتية للميزانية العمل على مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المتعلق بحوكمة المساهمات والمؤسسات والمنشآت العمومية ووضع برنامج إصلاح ملائم للمنشآت العمومية والالتزام بتطبيقه.

6.5 إدراج الهبات الموظفة بميز انيّة الدولة

بلغت الهبات التي تمّ تحصيلها في سنة 2022 ما قدره 1.368,947 م.د مسجلة نموا هاما بمبلغ قدره 1.323,755 م.د مقابل تراجع بما قيمته 733,947 م.د في سنة 2021. وارتفعت حصتها من جملة الموارد الذاتية للدولة إلى 2,92 % مقابل 0,12 % في سنة 2021.

وتواصل في سنة 2022 عدم إدراج الهبات الخارجية الموظفة لتمويل البرامج والمشاريع العمومية والتي تفتح في شأنها حسابات خاصة بالبنوك التجارية أو بالبنك المركزي التونسي. ويخالف التصرف على النحو المذكور مقتضيات الفصل 14 القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

ولضمان شمولية الموارد المدرجة بميزانيّة الدولة وإجراء الرقابة المطلوبة عليها تجدد محكمة المحاسبات دعوتها إلى كلّ من وزارة المالية والجهات المنتفعة بهذه الهبات لإتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراجها بالميزانيّة وفق مقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة العمومية.

وأفادت الوزارة ضمن ردّها على ملاحظات المحكمة أنه تم التأكيد في كل من منشور رئيس المحكومة عدد 11 المؤرخ في 13 أفريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ومنشور رئيس المحكومة عدد 11 المؤرخ في 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على إدراج مجمل الهبات الخارجية الموظفة ضمن مشروع ميزانيات مختلف المهمات عبر اعتماد آلية حسابات أموال المشاركة.

كما أضافت أن مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية تضمن وجوبية إدراج الهبات الموظفة النقدية بميزانية الدولة.

7. مسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية

تمّ في إطار تفعيل مقتضيات التصرف المبني على النتائج اعتماد تمشّي تدريجي قصد تطوير النظام المحاسبي للدّولة. ويهدف هذا التمشّي إلى الانتقال من نظام المحاسبة القائم على الدفع إلى نظام المحاسبة القائم على الاستحقاق بالاعتماد على معايير محاسبيّة مستمدّة من المعايير الدوليّة تمكّن من تقديم صورة أمينة للوضعية الماليّة للدّولة وتوفّر لمستعملي القوائم الماليّة معلومة ماليّة تستجيب إلى مبادئ المصداقيّة والشفافيّة والسّلامة.

وتبعا لذلك تمّ في سنة 2014 إحداث12 مجلس وطني لمعايير الحسابات العمومية ومراجعة النّظام المحاسبي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلّة المحاسبة العمومية. وتمت المصادقة على الإطار المرجعي للمعلومة المالية لذوات القطاع العمومي بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 26 نوفمبر 2019. ويضبط هذا

[12] الفصل 87 من قانون المالية لسنة 2014

الإطار ويوضح المفاهيم التي ينبغي اعتمادها لإعداد معايير الحسابات العمومية. كما ينص على أهداف المعلومة المالية والمبادئ التي تمثّل الأسس المرجعية لها.

وتولى المجلس المذكور إعداد 12 معيار محاسبي تمت المصادقة عليها بمقتضى قرارات صادرة عن وزير الماليّة منها 7 معايير محاسبية خاصة بحسابات الدولة و5 معايير محاسبية تتعلق بحسابات الجماعات المحلية.

وفي نفس هذا التمشي نصّ الفصل 27 من القانون الأساسي للميزانيّة[13] على ضرورة مسك المحاسبة العامّة حسب أسلوب القيد المزدوج وفق مبدأ إثبات الحقوق والتزامات الدولة استنادا إلى معايير تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على رأي المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة.

وحسب هذا الفصل يتولى المحاسبون العموميون مسك وإعداد حسابات الدولة وفق المبادئ المتعارف عليها وخاصة منها أن تكون هذه الحسابات سليمة وصادقة وتعكس بصورة أمينة الوضعية المالية للدولة ولممتلكاتها. وتخضع القوائم المالية السنوية للدولة التي يعدها وزير المالية إلى المصادقة السنوية لمحكمة المحاسبات.

وطبقا لمقتضيات الفصل 28 والفقرة الأخيرة من الفصل 66 من نفس القانون المذكور يتم مسك محاسبة تحليلية لتحديد الكلفة الحقيقية للبرامج الموضوعة لتحقيق أهداف السياسات العمومية ويحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة.

وخلافا لمقتضيات الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانيّة الذي ينصّ على أنّه " تدخل أحكام الفصلين 27 و28 المتعلقة بمسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية والفقرة الأخيرة من الفصل 66 المتعلقة بآجال تقديم مشروع قانون غلق الميزانية سنة 2022." لم يتمّ بخصوص تصرف سنة 2022 تطبيق المقتضيات القانونية سالفة الذكر.

ووفق نفس مقتضيات الفصل 72 المذكور سابقا يرفق مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة المالية المعنية بالقوائم المالية للدولة بما في ذلك المجمعة عند الاقتضاء وتقرير محكمة المحاسبات المتعلق بالمصادقة على صحة القوائم المالية للدولة وسلامتها وذلك في أجل أقصاه سنة 2023. وأمام عدم التقيد بهذه المقتضيات في الأجل المذكور وتفاديا لمخالفته عند اعداد وتقديم حسابات الدولة لتصرف سنة 2023 تدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لتجاوز هذا الإشكال.

وأفادت الوزارة بأنها تولت إعداد مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وإحالته على مصالح رئاسة الحكومة بتاريخ 08 أوت 2024 قصد استكمال الإجراءات المتعلقة باستصداره.

وتضمن هذا المشروع تنقيحا للفصل 72 منه حيث "...تدخل أحكام الفصلين 27 و28 وأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 66 (جديد) من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيز النفاذ سنة 2029 على أن تدخل أحكام العددين 2 و3 من الفقرة الأولى من الفصل 68 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيز النفاذ سنة 2030."

[13] عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

8. تقديرات سلبية لموارد الخزينة الأخرى

نصّ الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه تدرج موارد الدولة وتكاليفها في الميزانية بمبالغها الجملية والخام دون مقاصة بينها وتستعمل جملة موارد الدولة لتسديد جملة تكاليفها. وتشتمل موارد الدولة وتكاليفها على موارد الميزانية وتكاليفها وعلى موارد الخزينة وتكاليفها طبقا للفصل 12 من نفس القانون.

وتشمل موارد الخزينة وتكاليفها وفق ما جاء بالفصل 17 من هذا القانون على الموارد والتكاليف الناتجة عن إدارة الدين العمومي وإدارة الصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبيقاتها.

وتبينّ بخصوص تصرف سنة 2022 أنّه تمّ ادراج تقديرات سلبية لموارد الخزينة الأخرى بقانوني المالية الأصلي والتعديلي تقديرات سلبية بما قدره على التوالي - 1.310 م.د و- 1.504 م.د.

وللوقوف على مبررات ادراج هذه التقديرات السلبية في مستوى الموارد تولت محكمة المحاسبات طلب توضيحات من الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية بتاريخ 12 نوفمبر 2024. وجاء برد الإدارة العامة المذكورة الوارد على المحكمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بأنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى وأبرزها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع والايداعات لدى الخزينة العامة ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه ا الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة.

ويبرز الجدول الموالي تفصيلا لهذه التقديرات السلبية الواردة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2022:

موارد الخزينة الأخرى	تقديرات قانون المالية لسنة 2022	تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2022
الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى (1) :	**- 3010**	**-1654**
- الإصدارات	6131	8233
- التسديدات	- 9141	- 9887
الايداعات لدى الخزينة العامة[14] (2)	**1550**	-
استخلاص أصل قروض الخزينة (3)	**150**	**150**
المجموع (1+2+3)	**- 1310**	**-1504**

ويخالف إدراج تقديرات ضمن قانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2022 بعنوان آليات الدين قصيرة المدى مقتضيات الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية سالف الذكر. كما يمس اعتماد النتيجة الصافية لهذه الموارد عند ادراجها بموارد الدولة بمبدأ الشفافية المنصوص عليه بالفصل 8 من نفس القانون.

وتوصي المحكمة بضرورة التقيد بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة عند إدراج التقديرات بقوانين الماليّة بعنوان موارد ونفقات الخزينة الأخرى.

[14] تمّ الاتفاق مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير على تأجيل تحويل مبلغ 1.550 م.د واحتسابه ايداعات لفائدتهما لدى الخزينة العامة وتأجيل خلاص المزود الجزائري.

ومن ناحية أخرى لوحظ أنّ التقديرات التي يتمّ إدراجها سنويا بقوانين المالية بعنوان موارد الخزينة الأخرى لا تشمل كافة الأقسام الثلاثة المكونة لها (حسابات الأصول وحسابات الخصوم والعمليات الترتيبية) ويقتصر ادراجها في مستوى استخلاصات أصل قروض الخزينة والإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى والإيداعات لدى الخزينة العامة فقط وهو ما ترتب عنه تسجيل فوارق كبيرة بين التقديرات والإنجازات.

كما أنّ احتساب الموارد المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين ضمن الموارد المحصلة سنويّا بعنوان موارد الخزينة الأخرى من شأنه تضخيم موارد الميزانيّة دون موجب وهو ما يخالف مقتضيات الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة.

ويبرز الجذول الموالي تطور هذه الموارد المحصلة خلال الفترة 2020 -2022:

السنة	2020	2021	2022
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف (1)	31 332,210	36 119,479	47 143,635
تداول الأموال بين المحاسبين (2)	116 423,550	120 089,810	137 481,313
المجموع (1) + (2)	**147 755,760**	**156 209,289**	**184 624,948**
جملة موارد الخزينة الأخرى (3)	**291 593,439**	**326 344,812**	**347 306,291**
النسبة من موارد الخزينة الأخرى (3/2+1)	**50,67**	**47,87**	**53,16**

وتدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة إلى تسوية هذه الوضعية وذلك من خلال إيجاد الصيغ الملائمة للمعالجة المحاسبية لهذا الصنف من الموارد والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين خاصة وأنّ الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية سالف الذكر لم ينصّ صراحة عن هذه الأموال عند استعراضه لمكونات موارد الخزينة.

ومن شأن إدراج موارد الخزينة الأخرى ونفقاتها في الميزانية بمبالغها الجملية والخام دون مقاصة ومعالجة كلّ العمليات التي تعتبر تداولا للسيولة بين المحاسبين العموميين أن يضفي المصداقية والشفافية على نتائج تنفيذ ميزانيّة الدولة ويلغي كلّ ما من شأنه أن يضخم النتائج دون مبرر.

9. ارتفاع ملحوظ لموارد الاقتراض الداخلي

بلغت موارد الاقتراض الداخلي التي تمّ تحصيلها في سنة 2022 ما قيمته 11.502,613 م.د مقابل 6.768,418 م.د في سنة 2021 أي بارتفاع قدره 4.734,195 م. د ونسبته 69,95 % مقابل تراجع بمبلغ 4.357,903 م. د وبنسبة 39,17 % في سنة 2021. وتأتت هذه الموارد التي تمت تعبئتها في سنة 2022 أساسا من رقاع الخزينة بمبلغ 8.187,948 م.د وبنسبة 71,18 %.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور موارد الاقتراض الداخلي خلال الفترة 2018-2022:

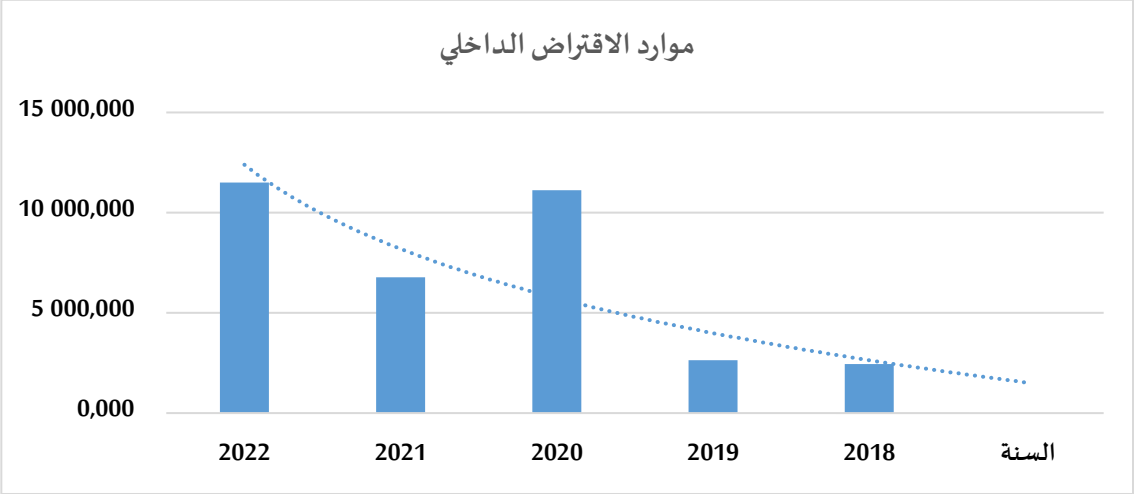

ونظرا لمحدودية السوق الداخلية وحاجة القطاع الخاص للتمويلات قصد توسيع أو احداث مشاريع جديدة توصي المحكمة بأهمية البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية في إطار تفعيل وتنشيط الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم اللجوء إلى آليات الدين قصيرة المدى وأبرزها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 آليات الدين قصيرة المدى لتحصيل موارد بعنوان موارد الخزينة الأخرى ولا يتمّ احتسابها ضمن موارد الاقتراض الداخلي.

ويفسر تزايد اللجوء إلى الاقتراض الداخلي خلال السنوات الأخيرة بتزايد عجز الميزانية الذي بلغ في سنة 2022 ما قدره 10.545,539 م.د مقابل 4.377،829 م.د في سنة 2018 مثل ما يبيّنه الرسم البياني الموالي.

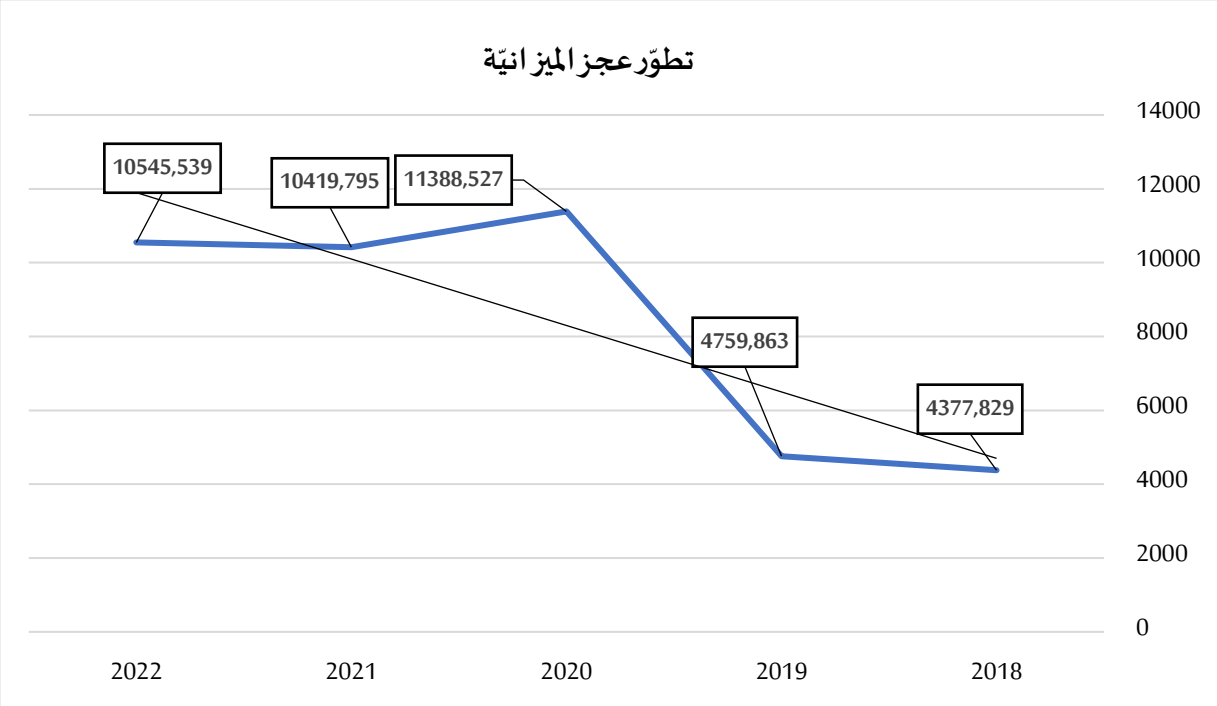

10. الإجراءات الجبائية الواردة بقانون الماليّة لسنة 2022

تمحورت الأحكام الجبائية الواردة بقانون المالية لسنة 2022 حول مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار وتعبئة الإدخار وتشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ومواصلة الإصلاح الجبائي فضلا عن التشجيع على الرقمنة والدفع الالكتروني ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب وتعبئة موارد إضافية للدولة وإجراءات ذات طابع اجتماعي وصحي وإجراءات لدعم المصالحة والامتثال الضريبي.

خلافا للسنوات السابقة لم تتول وزارة الماليّة نشر وثيقة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2022 والتي تستعرض مختلف الإجراءات مبوبة حسب محاور الإصلاحات المقترحة ومشاريع الأحكام الجبائية المقترحة مع بيان شرح أسبابها والمردود المالي المنتظر منها. ومن شأن توفير هذه الوثيقة ونشرها أن تساعد المحكمة على تقييم مردود وفاعلية مختلف الإجراءات الواردة بقانون المالية.

ونصّ الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول ميزانية الدولة في إطار التوازنات العامة يتضمن خاصة تحليلا حول الأثار المالية للإجراءات الجبائية. وتدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة إلى مدها بمبررات عدم نشر هذه الوثيقة بموقعها الرسمي.

وتمثلت الأحكام الواردة بقانون المالية لسنة فيما يلي:

- ✓ **مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الإستثماروتعبئة الإدخار**

تم بمقتضى الفصل 20 من قانون المالية لسنة 2022 تمكين الشركات من إعادة تقييم عقاراتها المبنية وغير المبنية التي تتضمنها موازنتها في 31 ديسمبر2021 حسب قيمتها الحقيقية مع اعفاء من الضريبة على الشركات القيمة الزائدة عند إعادة التقييم والقيمة الزائدة المتأتية التفويت في العقارات المعاد تقييمها في حدود مبلغ القيمة الزائدة الناتجة عن إعادة التقييم.

وأقرّ الفصل 21 من نفس القانون تمكين المؤسسات من طرح إضافي بنسبة 50 % من مصاريف البحث والتطوير التي تبذلها في إطار اتفاقية مبرمة مع مؤسسات عمومية تنشط في مجال البحث العلمي وذلك شريطة ألا تقل مساهمة المؤسسة في المصاريف الجملية للبحث والتطوير موضوع الاتفاقية عن 10 % مع حد أقصى ب 200 ألف دينار سنويا.

كما تم بمقتضى الفصل 24 منه الترفيع، من 5000 دينار إلى 10000 دينار سنويا، في المبلغ الأقصى للفوائض القابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل المحققة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي ومن القروض الرقاعية على أن لا تتجاوز الفوائض القابلة للطرح المتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار الوطني التونسي 6000 دينار عوضا عن 3000 دينار سنويا.

وفي سياق متصل تم بمقتضى الفصل 25 من هذا القانون منح المؤسسات الصناعية المصدرة كليا إمكانية بيع منتجاتها بالسوق المحلية خلال سنة 2022 في حدود 50 % من رقم معاملاتها المحقق خلال سنة 2019 عوضا عن 30 % من رقم معاملاتها المحقق خلال السنة السابقة دون أن يفقدها صفة المصدر الكلي.

وقصد دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة في مجال النقل الجوي الدولي أقرّ الفصل 26 من نفس القانون منح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان التوريد والإقتناء المحلي للمنتجات والتجهيزات والمعدات والخدمات الضرورية لنشاط النقل الجوي الدولي والخدمات المرتبطة به.

وتم بمقتضى الفصل 27 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار في مبلغ الطرح من قيمة المساكن المشيّدة من قبل الباعثين العقاريين المعفى من معلوم التسجيل النسبي المحدد ب % 3 من قيمة المسكن والمنصوص عليه بالفصل 23 مكرر من القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بالبعث العقاري. ومكن الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2022 الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين على معنى التشريع المتعلّق بالصرف من امتياز التسجيل بالمعلوم القار لإقتناءاتهم بالعملة الأجنبية للعقارات المبنية المعدة لممارسة نشاط إقتصادي.

- ✓ **تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**

تعلقت الفصول 28 و30 و31 و32 من قانون المالية لسنة 2022 بإجراءات لدعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ومزيد التشجيع على استعمال الطاقات البديلة غير الملوثة.

فقد تم بمقتضى الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2022 دعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال تشجيع الأفراد على الإكتتاب في القروض الرقاعية الخضراء والقروض الرقاعية المسؤولة اجتماعيا والقروض الرقاعية المستدامة التي تصدرها هذه المؤسسات وذلك بتمكينهم من طرح مبلغ الفوائض المتأتية من الرقاع المذكورة في حدود 1000 دينار سنويا.

وتم بمقتضى الفصل 30 من قانون المالية لسنة 2022 التخفيض ب 50 % في المعلوم على الإستهلاك الموظف على العربات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي والإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة على العربات السيارة المجهزة بمحرك كهربائي والتخفيض في المعلوم المستوجب على السيارات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي بنسبة 50 %.

وتم بمقتضى الفصل 31 من قانون المالية لسنة 2022 التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية المدرجة بعدد التعريفة الديوانية م85.41 من 20 %إلى 10 %. وتم بمقتضى الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع في نسبة المعلوم للمحافظة على البيئة من 5 % إلى 7 % وذلك لتوفير الموارد الضرورية لتمويل احداث مصبات المراقبة والفرز ومراكز تثمين النفايات.

✓ مواصلة الإصلاح الجبائي

تم بمقتضى الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2022 إخضاع تجارة التفصيل للمشروبات الكحولية والخمور والجعة للأداء على القيمة المضافة مع منحهم حق الطرح بعنوان المخزونات (فائض أولي). وتم بمقتضى الفصل 34 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء العمولات الراجعة لوكلاء أسواق الجملة المتعلقة بمنتجات الفلاحة والصيد البحري من الأداء على القيمة المضافة. وتم بمقتضى الفصل 36 من قانون المالية لسنة 2022 الإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة على توريد بعض مدخلات الأعلاف. وتم بمقتضى الفصل 37 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء الهبات الممنوحة الممنوحة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والجمعيات بما في ذلك المسندة في إطار التعاون الدولي وجميع العقود الممولة بموجب هذه الهبات من معاليم التسجيل. كما تم منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى بعنوان السيارات السياحية الممولة أو المسلمة في إطار هبة.
وتم بمقتضى الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2022 توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عمليات بيع لفائدة الدولة للتجهيزات ذات الصبغة العسكرية والدفاعية والسيارات المعدة لمقاومة الحرائق والسيارات ذات التجهيزات الخاصة بالخدمات الأمنية. كما يمنح الامتياز المذكور أعلاه للأجزاء والقطع المنفصلة والتوابع المتعلقة بهذه التجهيزات والسيارات. وتم بمقتضى الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء اقتناءات بمقابل أو بدون مقابل للعقارات من قبل الدولة بما في ذلك العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية من معاليم التسجيل.

✓ التشجيع على الرقمنة والدفع الالكتروني ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب

بهدف تيسير تكوين الشركات وتجمعات المصالح الاقتصادي، أقر الفصل 42 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء من إجراء التسجيل عقود تكوين هذه الذوات المعنوية التي لا تتضمّن إلتزاما أو إبراء أو إحالة أملاك منقولة أو عقارات بين الشركاء أو الأعضاء أو غيرهم من الأشخاص.
وتم بمقتضى الفصل 43 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء من الأداء على القيمة المضافة للعمولات التي يتحملها المزود أو مسدي الخدمة في إطار عمليات الدفع الإلكتروني بواسطة المطارف والأنترنات والهاتف الجوال وذلك بهدف التشجيع على اعتماد الدفع الإلكتروني وتكريس شفافية المعاملات المالية.
وتم بمقتضى الفصلين 47 و48 من قانون المالية لسنة 2022 إحداث صنف جديد للمراجعة الجبائية يسمى "المراجعة المحدودة"، ويتميز هذا الصنف بإقتصاره على مراجعة الوضعية الجبائية لفترة محدودة لا تتجاوز السنة وبإعتماد آجال مختصرة تتعلق بسير عملية المراجعة وبختم أعمالها وذلك بهدف مزيد التحكم في النسيج الجبائي والتصدي لأعمال التهرب الضريبي وتسريع نسق البت في مطالب استرجاع مبالغ الأداء الزائدة.
وبهدف مزيد تحسين مردود الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل في صنفي الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية، تم بمقتضى الفصل 51 من قانون المالية لسنة 2022 مضاعفة الخطية المستوجبة بعنوان عدم توظيف التسبقة المنصوص عليها بالفصل 51 رابعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات. وساهم هذا الإجراء في استخلاص ما قدره 7,611 م.د خلال سنة 2022.

وبهدف مقاومة التهرب الضريبي وتحويل وجهة الامتيازات الجبائية، تم بمقتضى الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2022 حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة بعنوان الإقتناءات المحلية والتوريد.

- ✓ **تعبئة موارد إضافية لخزينة الدولة**

تم بمقتضى الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع في تعريفة معلوم التسجيل القار والمعلوم المستوجب على تسليم نسخ من العقود المسجلة من 25 دينار إلى 30 دينار عن كل صفحة أو عن كل عقد. ونصّ الفصل 54 من المرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 على إحداث معلوم طابع جبائي على تذاكر البيع المسلّمة من قبل المغازات التجارية والمستغلّين لعلامة تجارية أجنبية وذلك بواقع 100 مليم على كل تذكرة بيع. ويشمل هذا القرار المستغلّين تحت التسمية الأصلية لتسمية أو لعلامة أجنبية. وبلغت الموارد المحصلة بهذا العنوان 11,619 م.د.

ونصّ الفصل 55 من المرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 الترفيع في مبالغ معلوم الجولان الموظف على السيارات السياحية.

- ✓ **إجراءات ذات طابع اجتماعي وصحي**

تم بمقتضى الفصل 62 من المرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 التنصيص على إجراءات لمساندة الصيدلية المركزية التونسية، من خلال التخفيض إلى 0 % نسبة المعاليم الديوانية المستوجبة على الأدوية التي لها مثيل مصنوع محليا الموردة من قبل الصيدلية المركزية التونسية والمدرجة بالعددين 30.03 و30.04 من تعريفة المعاليم الديوانية وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2023 .

ويؤقف العمل بالأداء على القيمة المضافة المستوجب على الأدوية التي لها مثيل مصنوع محلياً الموردة من قبل الصيدلية المركزية التونسية والمدرجة بالعددين 30.03 و30.04 من تعريفة المعاليم الديوانية وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

كما تعفى الصيدلية المركزية التونسية من الأداءات والمعاليم المستوجبة والخطايا المتعلقة بها بعنوان وارداتها من منتجات الحماية الفردية المنجزة خلال سنة 2020 والتي انتفعت في شأنها بنظام المستودع الخاص للحساب الشخصي طبقا لأحكام الفصل 181 من مجلةّ الديوانة.

وقصد تخفيف جباية منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقي من انتشار فيروس كورونا تم بمقتضى الفصل 63 من قانون المالية لسنة 2022 مراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة بعنوان توريد وصنع وبيع منتجات الحماية الفردية المخصصة للتوقي من انتشار فيروس كورونا. وتطبق أحكام هذا الفصل إلى غاية 31 ديسمبر2022 .

وتم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2022 منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان المدخلات اللازمة لصنع الأقنعة الواقية الخاصة بالأطفال المصابين بمرض "كزرودرم بقمنتوزم" (أطفال القمر).

وتم بمقتضى الفصل 65 من قانون المالية لسنة 2022 منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والإعفاء من المعاليم الديوانية والمعلوم على الإستهلاك عند توريد المحضرات الغذائية الموجهة للتغذية السريرية بالأنبوب المدرجة ضمن العدد 21.06 من التعريفة الديوانية من قبل الأشخاص المرخص لهم من قبل وزارة الصحة.

الجزء الثاني: تحليل موارد وتكاليف الدولة

I. موارد الدّولة

طبقا للفصل الأوّل من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة تشمل موارد الدّولة موارد الميزانيّة التي تمثّل الموارد الذاتية للدولة وموارد الخزينة التي توظّف في تمويل الميزانيّة.

ويبرز الجدول الموالي موارد الدّولة المحصّلة في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021:

بالدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	34.424.259.489	40.788.014.427	6.363.754.938	18,49
المداخيل غير الجبائيّة	3.513.816.984	4.712.089.988	1.198.273.004	34,10
الهبات	45.192.139	1.368.947.279	1.323.755.140	2929,17
جملة موارد ميزانية الدّولة	**37.983.268.612**	**46.869.051.694**	**8.885.783.082**	**23,39**
جملة موارد الخزينة	**339.780.677.877**	**365.459.331.243**	**25.678.653.366**	**7,56**
موارد الاقتراض الخارجي	6.667.446.610	6.650.426.873	17.019.737-	0,26 -
موارد الاقتراض الداخلي	6.768.418.160	11.502.613.520	4.734.195.360	69,95
موارد الخزينة الأخرى	326.344.813.107	347.306.290.850	20.961.477.743	6,42
جملة موارد الدولة	**377.763.946.489**	**412.328.382.937**	**34.564.436.448**	**9,15**

وتشمل التّحاليل الواردة بهذا العنوان موارد ميزانيّة الدّولة وموارد الخزينة لسنة 2022.

المحور الأوّل: موارد ميزانية الدّولة

وفقا لأحكام الفصل 14 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمؤرّخ في 13 فيفري 2019، تبوّب مداخيل ميزانيّة الدّولة حسب الأقسام بين المداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والهبات. وتمّ تبويب مداخيل تلك الأقسام حسب قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 إلى إحدى عشر صنفا.

وبلغت التّقديرات الأوليّة لموارد ميزانية الدّولة المضمّنة بالمرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2022 ما قيمته 38.618 م.د مقابل 33.109 م.د في سنة 2021 أي بنمو نسبته 16,63 %.

وتمّ بمقتضى المرسوم عدد 69 لسنة 2022 المؤرّخ في 22 نوفمبر 2022 والمتعلّق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2022 الترفيع في هذه التّقديرات لتبلغ 41.130 م.د أي بترفيع قدره 2.512 م.د ونسبته 6,5 % مقارنة بالتّقديرات الأوّلية.

وتعلّقت التنقيحات بالترفيع في تقديرات الموارد الجبائية بمبلغ 949 م.د والموارد غير الجبائية 908 م.د والهبات بمبلغ 655 م.د.

وبعد الترفيع في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 154,605 م.د وفي تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ 322,499 م.د بموجب قرارات صادرة عن وزير المالية، بلغت التقديرات النّهائيّة لمداخيل ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 ما قيمته 41.607,104 م.د.

وتواصل في سنة 2022 عدم تبويب الزيادة في تقديرات مداخيل هذه الحسابات حسب المداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والهبات الموظفة ممّا لا يمكن إجراء التحاليل والمقارنات بين التقديرات النهائية والإنجازات الخاصة بكلّ صنف منها بالدقة المطلوبة.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة في سنة 2022 ما قيمته 46.869,052 م.د أي بنسبة إنجاز 121,37 %مقارنة بالتقديرات الأولية ومتجاوزة بذلك التّقديرات النهائيّة بما قدره 5.261,947 م.د وما نسبته 12,65 %. وتعكس هذه الفوارق نقصا في دقّة ضبط تقديرات الميزانيّة بالرغم من إعتماد قانون المالية التعديلي في موفى السنة وذلك خلافا لمبدأ المصداقيّة المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم في تقديرات الموارد والنفقات المضمّنة بقوانين الماليّة.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2022 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدينار

البنود	تصرّف 2022				فارق الانجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات	بتقديرات قانون المالية الاصلي	بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	35 091 000 000	36 040 000 000	36 040 000 000	40 788 014 427	5 697 014 427	4 748 014 427
المداخيل غير الجبائية	3 067 000 000	3 975 000 000	3 975 000 000	4 712 089 988	1 645 089 988	737 089 988
الهبات	460 000 000	1 115 000 000	1 115 000 000	1 368 947 279	908 947 279	253 947 279
الترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة	-	-	154 605 613	-	-	- 154 605 613
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	-	-	322 498 695	-	-	- 322 498 695
جملة موارد ميزانية الدّولة	**38 618 000 000**	**41 130 000 000**	**41 607 104 308**	**46 869 051 694**	**8 251 051 694**	**5 261 947 386**

ومقارنة بإنجازات سنة 2021، شهدت الموارد المحصلّة خلال سنة 2022 ارتفاعا بمبلغ 8.885,783 م.د وبنسبة 23,39% مقابل تطوّر بمبلغ 4.085,144 م.د وبنسبة 12,05% في التّصرّف السّابق. وتعود الزيادة في تحصيل الموارد خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 إلى تسجيل تطور في كل من المداخيل الجبائية بمبلغ 6.363,755 م.د أي

بنسبة 18,49 % والمداخيل غير الجبائيّة بمبلغ 1.198,273 م.د وبنسبة 34,10 % ومداخيل الهبات بمبلغ 1.323,755 م.د وبنسبة 2929,18 %.

وساهم العفو الجبائي المنصوص عليه بالفصل 67 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2022 في ارتفاع الموارد الجبائية وذلك بتيسير تسوية وضعية الأشخاص بعنوان الديون الجبائية المثقلة والخطايا والعقوبات المالية والإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء والتصاريح الجبائية المنقوصة والمخالفات الديوانية.

أمّا بخصوص الموارد غير الجبائيّة فإن الزيادة ترجع أساسا إلى تطور العائدات المتأتية من معاليم عبور أنابيب الغاز ومن مداخيل تسويق منتوجات نفطية.

وحسب التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2023، سجّلت نسبة الضغط الجبائي ارتفاعا ليبلغ ما نسبته 25,4 % في سنة 2022 مقابل 23,3 % في سنة 2021.

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021:

بالدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة (نسبة الضغط الجبائي)	34 424 259 489 % 23,3	40 788 014 427 % 25,4	6 363 754 938	18,49
المداخيل غير الجبائيّة	3 513 816 984	4 712 089 988	1 198 273 004	34,10
الهبات	45 192 139	1 368 947 279	1 323 755 140	2929,17
جملة موارد ميزانية الدّولة	**37 983 268 612**	**46 869 051 694**	**8 885 783 082**	**23,39**

وعلى مستوى هيكلة موارد الميزانيّة لسنة 2022، بلغت حصّة الموارد الجبائية ما نسبته 87,03 % وحصة الموارد غير الجبائية ما نسبته 10,05 % وبلغت حصة الهبات التي وقع تعبئتها 2,92 %.

وتوصي محكمة المحاسبات بالعمل على تدعيم المداخيل غير الجبائيّة للدّولة بما يمكّن من تعزيز مواردها الذّاتيّة ودون التعويل المفرط على المداخيل الجبائيّة.

ويبيّن الرّسم البياني التّالي تطوّر حجم موارد الميزانية حسب طبيعتها من موارد جبائيّة وغير جبائيّة والهبات (بحساب الدينار) خلال الفترة 2019-2022:

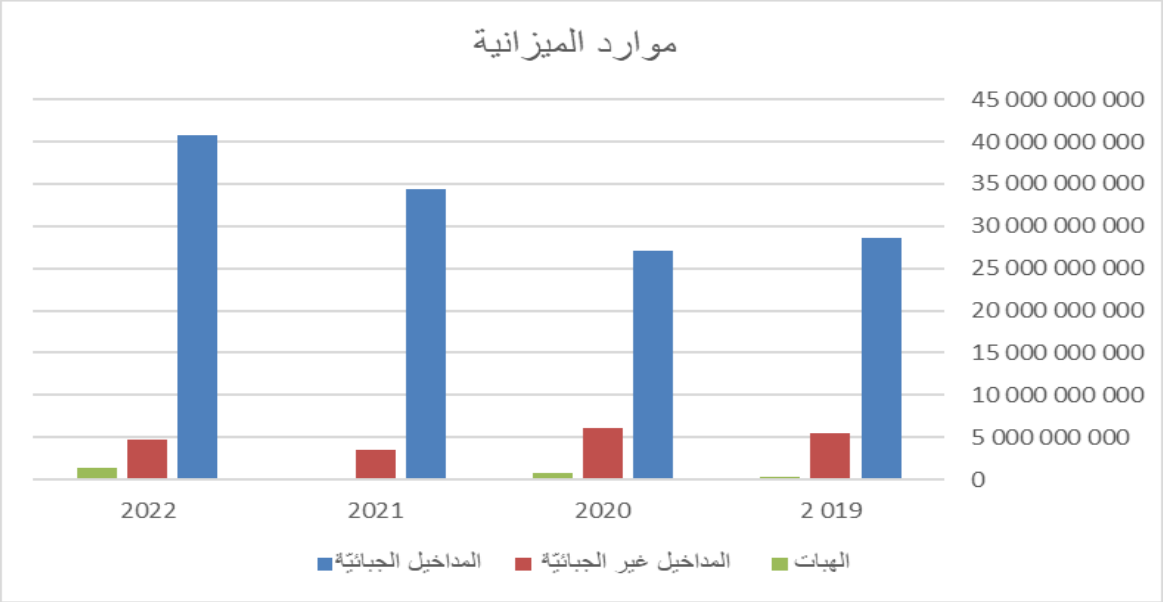

تتعلّق التّحاليل التّالية بالمداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والمداخيل المتأتّية من الهبات.

1. المداخيل الجبائيّة

تبوّب المداخيل الجبائيّة وفقا للفصل الثاني من قرار[15] وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019، حسب خمسة أصناف وهي الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة والأداءات على النّقل والأداءات على السّلع والخدمات والأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة وأداءات ومعاليم أخرى.

وتمّ بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2022 ضبط التقديرات الأوليّة بعنوان المداخيل الجبائيّة في حدود 35.091 م.د وتمّ بموجب قانون الماليّة التعديلي الترفيع فيها لتبلغ التقديرات النهائيّة ما جملته 36.040 م.د. ونتج ذلك أساسا عن الترفيع في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان معاليم وأداءات أخرى بمبلغ 764,600 م.د والضريبة على الشركات بمبلغ 555,500 م.د والأداءات على النّقل بمبلغ 107 م.د حدّ منه التخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الأداءات على السّلع والخدمات بمبلغ 353,400 م.د والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 124,700 م.د .

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد التي تمّت تعبئتها بعنوان هذا القسم خلال سنة 2022 ما جملته 40.788,014 م.د مقابل 34.424,259 م.د في التّصرف السابق أي بتطور بمبلغ 6.363,755 م.د وبنسبة 18,49% وبزيادة بمبلغ 5.697,014 م.د عن التقديرات الأولية وبزيادة عن التّقديرات النّهائيّة بمبلغ 4.748,014 م.د.

ومقارنة بسنة 2021 سجّلت الموارد المحصّلة بعنوان معاليم وأداءات أخرى تطورا بمبلغ 2.335,815 م.د وبنسبة 30,58 % وبعنوان الأداءات على السلع والخدمات زيادة بمبلغ 1.850,784 م.د وبنسبة 15,01 %. كما سجلت المداخيل المتأتية من الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة في سنة 2022 تطورا قدره 1.730,301 م.د

[15] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة

ونسبته 13,67 % مقارنة بالتصرف السابق غير أنّها حافظت على حصّتها ضمن الموارد الجبائية حيث مثلت ما نسبته 35,28 % مقابل 36,78 % في سنة 2021.

ويبين الجدول التالي مقابيض المداخيل الجبائية في سنة 2022 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2021:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2022/2021	
	2022	2021	2022		القيمة	النسبة %
الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	15 001 000 000	12 661 645 687	14 391 946 478	- 609 053 522	1 730 300 791	13,67
الأداءات على النّقل	474 000 000	371 140 689	454 907 766	- 19 092 234	83 767 077	22,57
الأداءات على السّلع والخدمات	14 017 000 000	12 332 208 674	14 182 992 710	165 992 710	1 850 784 036	15,01
معاليم على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1 856 000 000	1 420 031 937	1 783 119 647	- 72 880 353	363 087 710	25,57
معاليم وأداءات أخرى	4 692 000 000	7 639 232 502	9 975 047 825	5 283 047 825	2 335 815 323	30,58
جملة المداخيل الجبائيّة	**36 040 000 000**	**34 424 259 489**	**40 788 014 427**	**4 748 014 427**	**6 363 754 938**	**18,49**

وتشمل التّحاليل الواردة بهذا الجزء الضرائب المباشرة والمتعلّقة بالأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة والضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى.

أ. الضرائب المباشرة: الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة

بلغت التقديرات الأولية بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لسنة 2022 ما جملته 14.570,200 م.د وتمّ بموجب قانون الماليّة التعديلي الترفيع فيها إلى 15.001 م.د أي بتطور قدره 430,800 م.د. وتمّ تحقيق هذه التقديرات في حدود 14.391,946م.د أي بنسبة تحصيل في حدود 98,77 % مقارنة بالتقديرات الأولية.

ويبين الجدول التالي إنجازات سنة 2022 مقارنة بسنة 2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	9 345 978 295	9 968 887 688	622 909 393	6,66
الضريبة على الشّركات	3 315 667 392	4 423 058 790	1 107 391 398	33,40
جملة الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	**12 661 645 687**	**14 391 946 478**	**1 730 300 791**	**13,67**

ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت مداخيل الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة في سنة 2022 تطورا قيمته 1.730,301 م.د ونسبته 13,67 %. ويعود هذا التطور إلى الزيادة في الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات

بمبلغ 1.107,392 م.د وبنسبة 33,40 % وتلك المتأتية من الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين بمبلغ 622,909 م. د وبنسبة 6,66 %.

أ.1. الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

سجلت المداخيل بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تطورا قدره 622,909 م.د وبنسبة 6,66 % في سنة 2022 مقارنة بالتصرف السابق. ويعود ذلك أساسا إلى نمو مداخيل المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة بمبلغ 614,967 م.د وفوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك بمبلغ 92,899 م.د والأرباح الصناعية والتجارية بمبلغ 82,479 م.د، حد منه تراجع المداخيل المتأتّية من ضرائب أخرى على دخل الأشخاص الطبيعيّين بمبلغ 345,599 م.د ومن التسبقات على الصفقات العموميّة بمبلغ 85,248 م.د.

ويعزى نمو الموارد المتأتية من المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة أساسا إلى صرف القسط الأول من الزيادة[16] في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية المنصوص عليه بالأمر الحكومي عدد 797 لسنة 2022 المؤرخ في 08 نوفمبر 2022 والزيادة في الأجور في القطاع الخاص بموجب اتفاقيات قطاعية[17].

وبخصوص هيكلة الضّريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، استأثرت المداخيل المتأتّية من المرتّبات والأجور والجرايات العمريّة بالحصّة الأوفر منها وذلك بمبلغ 7.062,433 م.د وبنسبة 70,84 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
المرتبات و الأجور و الجرايات و الإيرادات العمريّة	6 447 465 714	7 062 432 915	614 967 201	9,54
مكافاة ،عمولة ، وساطة، أجور ظرفية وأكرية	565 456 893	630 053 848	64 596 955	11,42
فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	329 654 955	422 554 275	92 899 320	28,18
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الأموال المنقولة	840 588 317	881 576 883	40 988 566	4,88
اتاوات لغير المقيمين	54 475 281	74 672 384	20 197 103	37,08
تسبقات على موارد الاستهلاك الموردة	281 564	1 129 358	847 794	301,10
تسبقات على الصفقات العموميّة: خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 د.ت	241 534 306	156 286 327	- 85 247 979	- 35,29
الأرباح الصّناعيّة و التّجاريّة	193 578 391	276 057 849	82 479 458	42,61
أرباح المهن غير التّجاريّة	107 376 853	183 280 703	75 903 850	70,69
الضريبة التقديرية	71 038 139	81 531 676	10 493 537	14,77
أرباح الاستغلال الفلاحي والصيد البحري	40 105 322	42 694 899	2 589 577	6,46

[16] بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر 2022 والذي تبلغ كلفته 195 م.د.

[17] الزيادة في القطاع الخاص بعنوان سنة 2022 وبمفعول رجعي منذ شهر ديسمبر 2021.

المداخيل العقاريّة	97 343 083	145 136 250	47 793 167	49,10
ضرائب أخرى على دخل الاشخاص الطبيعيّين	357 079 477	11 480 320	- 345 599 157	- 96,78
جملة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	**9 345 978 295**	**9 968 887 688**	**622 909 393**	**6,66**

أ.2. الضريبة على الشّركات

تمّ ضبط التقديرات الأولية لسنة 2022 بعنوان الضّريبة على الشّركات في حدود 4.111,500 م.د وتم تعديلها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 4.667 م.د. وكانت الاستخلاصات المنجزة بعنوانها بمبلغ 4.423,059 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 107,58 % مقارنة بالتقديرات الأولية و94,77 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة.

ومقارنة بالتّصرّف السّابق، سجّلت الضريبة على الشركات في سنة 2022 تطورا بقيمة 1.107,392 م.د وبنسبة 33,40 % وذلك نتيجة أساسا نمو كلّ من الموارد المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية بمبلغ 646,021 م.د وبنسبة 34,94 % ومن الضرائب على أرباح الشركات البترولية بمبلغ 614,666 م.د وبنسبة 76,88 % حدّ منه التراجع في الموارد بعنوان أداءات أخرى على الشركات بمبلغ 186,273 م.د وبنسبة 94,29 %.

ويفسر التطور المسجل في الموارد المتأتية من الضرائب على أرباح الشركات البترولية بارتفاع أسعار النفط جراء الحرب الروسية الأكرانية[18] بنسبة 41,70 % في سنة 2022 فضلا عن تراجع سعر صرف الدينار[19] في موفى سنة 2022 بنسبة 7,2 % مقابل الدولار الأمريكي وبنسبة 0,9 % تجاه الأورو.

أمّا التراجع في الموارد المتأتية من أداءات أخرى على الشركات فيعزى أساسا إلى إدراج الموارد المحصلة بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية الموظفة على الشركات البترولية والشركات غير البترولية بالحساب الخاصّ في الخزينة "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي المحدث بمقتضى الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2022 (بلغت الموارد المحصلة بعنوان هذه المساهمة في سنة 2021 ما قيمته 150,714 م.د) بعد أن كانت مدرجة ضمن هذا البند.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
الضرائب على أرباح الشركات البترولية	799 540 828	1 414 207 149	614 666 321	76,88
الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية	1 848 854 395	2 494 875 597	646 021 202	34,94
تسبقات على الصفقات العمومية: خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 د.ت	41 660 457	44 532 306	2 871 849	6,89
تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة	345 368 069	382 532 607	37 164 538	10,76
مكافأة، عمولة، وساطة أجور ظرفيّة و أكرية	3 029 608	4 980 740	1 951 132	64,40
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الاموال المنقولة	52 684 621	57 486 917	4 802 296	9,12
الأتاوة المدفوعة من قبل الغير المقيمين	25 786 728	12 302 329	- 13 484 399	- 52,29

[18] بلغ معدل سعر برميل برنت 99,8 دولار حسب التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي 2022 ص 56.

[19] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 120.

المداخيل العقاريّة	1 179 137	850 624	- 328 513	- 27,86
آداءات أخرى على الشركات	197 563 549	11 290 520	- 186 273 029	- 94,29
جملة الضريبة على الشّركات	**3 315 667 392**	**4 423 058 790**	**1 107 391 398**	**33,40**

ب. الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى

تمّ ضبط التقديرات الأولية بعنوان الضّرائب غير المباشرة والمعاليم الأخرى لسنة 2022 في حدود 20.520,800 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 21.039 م.د مقابل ما جملته 17.602 م.د في سنة 2021. وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان 26.396,068 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 128,63 % مقارنة بالتقديرات الأولية و125,46 % مقارنة بالتقديرات النّهائيّة.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر حجم الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى خلال سنة 2022 مقارنة بالتقديرات النّهائيّة وبالتصرف السابق:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2022	2021	2022	القيمة	النسبة %
الأداءات على النّقل	474 000 000	371 140 689	454 907 766	83 767 077	22,57
الأداءات على السّلع والخدمات	14 017 000 000	12 332 208 674	14 182 992 710	1 850 784 036	15,01
معاليم على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1 856 000 000	1 420 031 937	1 783 119 647	363 087 710	25,57
معاليم وأداءات أخرى	4 692 000 000	7 639 232 502	9 975 047 825	2 335 815 323	30,58
الجملة	**21 039 000 000**	**21 762 613 802**	**26 396 067 949**	**4 633 454 147**	**21,29**

مقارنة بالسّنة الفارطة، سجلت الاستخلاصات بعنوان الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى تطورا بمبلغ 4.633,454 م.د أي بنسبة 21,29 %. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى نمو كلّ من الموارد بعنوان الأداءات على السّلع والخدمات بقيمة 1.850,784 م.د ومعاليم وأداءات أخرى بقيمة 2.335,815 م.د.

وحافظت الضّرائب غير المباشرة والمعاليم الأخرى على حصّتها تقريبا من جملة المداخيل الجبائيّة حيث بلغت نسبتها 64,71 % في سنة 2022 مقابل 63,21 % في سنة 2021.

ب.1. الأداءات على النقل

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2022 بعنوان الأداءات على النقل بمبلغ 367 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى 474 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 454,908 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 123,95 % مقارنة بالتقديرات الأولية وبنسبة 95,97 % مقارنة بالتقديرات النهائية. ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان نموا قدره 83,767 م.د ونسبته 22,57 %.

ويبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات على النقل خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
معاليم على نقل العقارات المنقولة	320 056 232	403 107 338	83 051 106	25,95
معاليم على نقل الممتلكات	4 248 391	5 068 796	820 405	19,31
حصص التسجيل العقاري	46 836 066	46 731 633	- 104 433	- 0,22
الجملة	**371 140 689**	**454 907 766**	**83 767 077**	**22,57**

ويعود تطور الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات على النقل في سنة 2022 أساسا إلى نمو الموارد المحصلة بعنوان المعاليم على نقل العقارات المنقولة بمبلغ 83,051 م.د وبنسبة 25,95 % والتي تمثل نسبة 88,61 % من جملة الأداءات على النقل. ويعزى هذا النمو أساسا إلى تحيين تعريفة معلوم التسجيل القار بالترفيع فيها من 25 دينار إلى 30 دينار طبقا لأحكام الفصل 53 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2022.

ب.2. الأداءات على السلع والخدمات

بلغت التقديرات الأولية لسنة 2022 بعنوان الأداءات على السلع والخدمات ما قيمته 14.370,400 م.د وبلغت التقديرات النهائية ما قيمته 14.017 م.د وتمّ في شأنها استخلاص مبالغ جمليّة بقيمة 14.182,993 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 98,69 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت الموارد المتأتية من الأداءات على السلع والخدمات تطورا بمبلغ 1.850,784 بنسبة 15,01 %. ويعود هذا النمو أساسا إلى ارتفاع كل من الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 1.411,019 م.د والموارد المتأتّية من المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 402,278 م.د.

واستأثرت الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بالحصّة الأكبر بمبلغ 10.176,773 م.د أي بنسبة 71,75 % تليها الموارد المستخلصة بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 3.604,036 م.د أي بنسبة 25,41 %.

وتمّ بموجب الفصل 55 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع في مبالغ معلوم الجولان الموظف على السيارات السياحية وهو ما يفسر ارتفاع معاليم على النقل ومنتوجات أخرى بمبلغ 37,486 م.د وبنسبة 10,28 %.

ويبين الجدول التالي تطوّر حجم الأداءات على السلع والخدمات بين سنة 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
الأداء على القيمة المضافة	8 765 754 402	10 176 773 785	1 411 019 383	16,10
المعلوم عل الاستهلاك	3 201 759 013	3 604 036 736	402 277 723	12,56
معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	364 695 259	402 182 189	37 486 930	10,28
جملة الأداءات على السّلع والخدمات	**12 332 208 674**	**14 182 992 710**	**1 850 784 036**	**15,01**

ب.1.2. الأداء على القيمة المضافة

شهدت الإنجازات بعنوان الأداء على القيمة المضافة لسنة 2022 والبالغة 10.176,774 م.د زيادة مقارنة بالتّقديرات الأولية بمبلغ 200,374 م.د وبنسبة 2,01 %.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان نموا قدره 1.411,020 م.د ونسبته 16,10 %مقابل نموّ قدره 1.563,641 م.د ونسبة 21,71 % في سنة 2021. ويعود التطور في تعبئة الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة إلى نمو كلّ من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد بمبلغ 1.112,612 م.د والأداء على القيمة المضافة عند الاقتناء محليا بقيمة 298,407 م.د.

وساهمت الزيادة الحاصلة بهذا العنوان في سنة 2022 إلى توسيع مجال تطبيق الأداء على القيمة المضافة من خلال حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة وإخضاع للأداء على القيمة المضافة تجارة التفصيل للمشروبات الكحولية والخمور والجعة تطبيقا لأحكام الفصلين 52 و33 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2022 وكذلك إلى تحسن مردود المعاليم الديوانية (+ 27,60%) تبعا لارتفاع الواردات[20] (+ 32,4 %).

وعلى مستوى الهيكلة، تراجعت خلال سنة 2022 حصّة الأداء على القيمة المضافة بالنظام المحلي لصالح حصّة الأداء بالنظام عند التّوريد لتبلغ ما نسبته 47,92 % مقابل 52,23 % في سنة 2021.

ويبرز الجدول التّالي الموارد المحصلة بعنوان الأداء على القيمة المضافة في سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2022	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
الأداء على القيمة المضافة : نظام ديواني	4 187 390 105	5 300 002 187	1 112 612 082	26,57
الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	4 578 364 297	4 876 771 598	298 407 301	6,52
جملة الأداء على القيمة المضافة	**8 765 754 402**	**10 176 773 785**	**1 411 019 383**	16,10

[20] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 65-66.

ب.2.2. المعلوم على الاستهلاك

تم ضبط التقديرات الأولية بعنوان المعلوم على الاستهلاك في حدود 3.930 م.د وتمّ بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2022 ضبط التّقديرات النهائيّة في حدود 3.630 م.د وتمّ تحصيل ما قدره 3.604,037 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 99,28 %.

وسجلت الموارد المتأتية من المعلوم على الاستهلاك سنة 2022 تطوّرا بمبلغ 402,278 م.د وبنسبة 12,56 % مقارنة بالتصرف السابق مقابل تطوّر بمبلغ 314,054 م.د ونسبة 10,88 % في سنة 2021. ويعزى هذا النّمو إلى تطوّر كل من المعلوم على الإستهلاك عند الإقتناء محليّا بمبلغ 250,401 م.د وبنسبة 16,60 % والمعلوم على الإستهلاك عند التّوريد بمبلغ 151,877 م. د وبنسبة 8,97 %.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
المعلوم عل الاستهلاك: نظام ديواني	1 693 238 478	1 845 115 247	151 876 769	8,97
المعلوم عل الاستهلاك: نظام داخلي	1 508 520 535	1 758 921 490	250 400 955	16,60
جملة المعلوم عل الاستهلاك	**3 201 759 013**	**3 604 036 736**	**402 277 723**	**12,56**

ويعود تطوّر المعلوم على الاستهلاك عند الاقتناء محليّا إلى نمو مردود معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد (نظام داخلي) بمبلغ 208,080 م.د والمعلوم على الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة 42,328 م.د ومعلوم الزّيادة الخصوصيّة على التّبغ والوقيد بمبلغ 36,005 م.د حدّ منه تراجع مداخيل معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية بمبلغ 36,015 م.د.

وتجدر الإشارة أنه بهدف مزيد التشجيع على استعمال الطاقات البديلة غير الملوثة، تم بمقتضى الفصل 30 من قانون المالية لسنة 2022 تخفيف جباية العربات السيارة المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي والعربات السيارة المجهزة بمحرك كهربائي وذلك بالتخفيض ب 50 % في المعلوم على الإستهلاك الموظف على العربات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي والإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة على العربات السيارة المجهزة بمحرك كهربائي والتخفيض في المعلوم المستوجب على السيارات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي بنسبة 50 %.

ب.3. الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 ضبط التقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الديوانية بما قدره 1.856 م.د مقابل ما قيمته 1.303 م.د في سنة 2021. وتم تحصيل الموارد بهذا العنوان بقيمة 1.783,119 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 96,06 % وبنمو بمبلغ 363,087 م.د مقارنة بالتّصرّف السّابق.

وتأتت الزيادة المسجلة في سنة 2022 من نمو كل من المداخيل بعنوان المعاليم الديوانية بمبلغ 308,007 م.د والمداخيل بعنوان أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية عند التوريد بمبلغ 46,699 م.د. ويعزى النموّ المسجل بهذا العنوان إلى تطور حجم كلّ من الواردات والصادرات على التّوالي بنسبة 32,4 % و29,9 % في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021[21] وإلى مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على المنتجات الاستهلاكية التي لها مثيل مصنوع محليا وذلك بالترفيع في نسبها طبقا لأحكام الفصل 57 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2022.

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
المعاليم الديوانيّة	1 138 421 969	1 446 429 102	308 007 133	27,06
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التوريد	249 929 973	296 628 946	46 698 973	18,68
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التصدير	31 679 995	40 061 600	8 381 605	26,46
الجملة	**1 420 031 937**	**1 783 119 647**	**363 087 710**	**25,57**

ب.4. أداءات ومعاليم أخرى

ضبط قانون المالية لسنة 2022 التّقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى في حدود 3.927,400 م.د. وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى 4.692 م.د. وتمّ في شأنها تحصيل ما قيمته 9.975,048 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 212,59 % وبتطور مقارنة بالتصرف السابق بمبلغ 2.335,815 م.د وبنسبة 30,58 %. ويعود هذا النمو أساسا لتطور الموارد المتأتية من المداخيل الجبائيّة الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة[22] بمبلغ 2.171,713 م.د ومن المعلوم على العقود والمبادلات بمبلغ 84,720 م.د ومن معاليم الطابع الجبائي بمبلغ 40,585 م.د.

ويعزى التطور المسجل في مداخيل معاليم الطابع الجبائي في سنة 2022 إلى إحداث معلوم طابع جبائي على تذاكر البيع المسلّمة من قبل المغازات التجارية والمستغلين لعلامة تجارية أجنبية بقيمة 100 مليم على كل تذكرة بيع تطبيقا

[21] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 65-66.

[22] بلغت الموارد المحصلة لفائدة الحساب الخاصّ في الخزينة "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 ما قيمته 592,499 م.د.

للفصل 54 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2022. وبلغت الموارد المحصلة بهذا العنوان 11,619 م.د.

يبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
معاليم الطابع الجبائي	501 162 049	541 746 593	40 584 544	8,10
معاليم على العقود والمبادلات	265 847 043	350 567 119	84 720 076	31,87
معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى	2 196 951	2 603 500	406 549	18,51
المعلوم الوحيد على التّأمينات	228 141 054	244 344 173	16 203 119	7,10
خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة	355 706 746	361 571 097	5 864 351	1,65
أداءات أخرى	47 780 947	64 105 057	16 324 110	34,16
مداخيل جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	6 238 397 712	8 410 110 284	2 171 712 572	34,81
الجملة	**7 639 232 502**	**9 975 047 825**	**2 335 815 323**	**30,58**

2. المداخيل غير الجبائيّة

وفقا للفصل الثالث من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019[23] تبوّب المداخيل غير الجبائيّة إلى أربعة أصناف وهي دخل الملكية ومبيعات سلع وخدمات وخطايا وعقوبات ومصادرات ومداخيل غير جبائيّة أخرى.

وبلغت التقديرات الأولية بعنوان المداخيل غير الجبائيّة لسنة 2022 ما قدره 3.067 م.د وتم بموجب قانون المالية التعديلي ضبط التقديرات النهائية في حدود 3.975 م.د وتمّ تحصيلها إلى غاية 4.712,090 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 153,63 % مقارنة بالتقديرات الأوّلية.

ومقارنة بالتّصرّف السّابق، سجّلت المداخيل غير الجبائيّة تطّورا بما قدره 1.198,273 م.د ونسبته 34,10 %. وتأتى هذا النّمو أساسا من الزيادة في مداخيل الملكية بمبلغ 1.349,140 م.د وبنسبة 59,70 % حدّ منها تراجع المداخيل غير الجبائيّة الأخرى بمبلغ 169,273 م.د وبنسبة 16,30 %.

وعلى مستوى الهيكلة، بلغت مداخيل الملكيّة ما قدره 3.608,886 م.د وهو ما يمثل 76,59 %من جملة المداخيل غير الجبائيّة تليها المداخيل الجبائية الأخرى بمبلغ 868,146 م.د وحصّتها 18,42 %.

[23] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 والمتعلّق بضبط تبويب مداخيل ميزانيّة الدّولة.

ويبين الجدول التالي الموارد المستخلصة بعنوان المداخيل غير الجبائية لسنة 2022 مقارنة بتقديرات السّنة وبسنة 2021:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق بين إنجازات 2022/2021	
	2022	2021	2022		القيمة	النسبة %
مداخيل الملكيّة	3 193 500 000	2 259 746 014	3 608 886 657	415 386 657	1 349 140 643	59,70
مبيعات سلع وخدمات	7 000 000	52 400 998	53 855 367	46 855 367	1 454 369	2,78
خطايا وعقوبات ومصادرات	219 000 000	164 481 717	181 201 120	37 798 880 -	16 719 403	10,16
مداخيل غير جبائيّة أخرى	555 500 000	1 037 188 255	868 146 845	312 646 845	169 041 410 -	16,30 -
جملة المداخيل غير الجبائيّة	**3 975 000 000**	**3 513 816 984**	**4 712 089 988**	**737 089 988**	**1 198 273 004**	**34,10**

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر المداخيل غير الجبائيّة (بحساب م.د) وحصّتها خلال الفترة من 2019 إلى 2022:

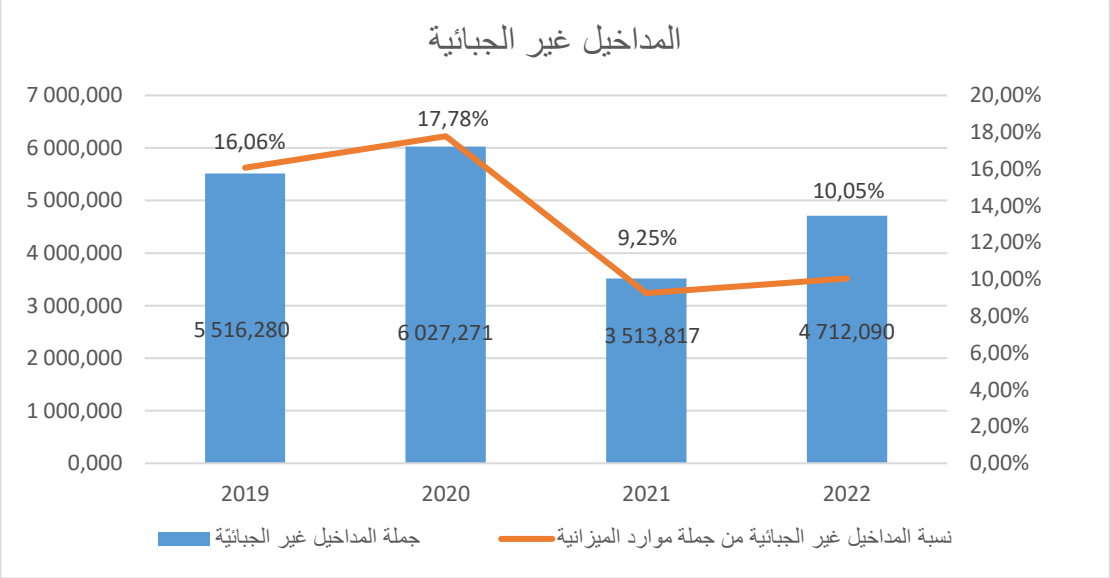

أ. مداخيل الملكية

تمّ ضبط التقديرات الأولية لسنة 2022 بعنوان مداخيل الملكية في حدود 2.322,900 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 3.193,500 م.د وتمّ تحقيقها بنسبة 155,361 % مقارنة بالتقديرات الأوّليّة. وبلغت الإنجازات بهذا العنوان ما جملته 3.608,887 م.د مسجلة بذلك نموا بقيمة 1.349,141 م.د وبنسبة 59,70 % مقارنة بالتصرف السابق.

وتأتت الزيادة في الموارد المحصلة في سنة 2022 أساسا من نموّ الموارد بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بمبلغ 1.587,221 م.د وبنسبة 127,30 % حد منه تراجع الموارد بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العمومية بمبلغ 210,530 م.د وبنسبة 28,88 % وبعنوان الفوائد بمبلغ 54,843 م.د وبنسبة 26,78 %.

وساهمت الموارد بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بالحصة الأكبر بمبلغ 2.834,014 م.د وبنسبة 78,54 % تليها الاستخلاصات بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العمومية بمبلغ 518,473 م.د وبنسبة 14,36 %.

ويبرز الجدول الموالي الفارق بين الانجازات بعنوان مداخيل الملكية خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
الفوائد	204 798 459	149 955 272	- 54 843 187	- 26,78
حصص المرابيح	79 149 664	106 443 145	27 293 481	34,48
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	729 004 337	518 473 864	- 210 530 473	- 28,88
أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة	1 246 793 554	2 834 014 376	1 587 220 822	127,30
جملة مداخيل الملكيّة	**2 259 746 014**	**3 608 886 657**	**1 349 140 643**	**59,70**

أ.1. الفوائد

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2022 بعنوان الفوائد بمبلغ 110,100 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصل حدّ 135 م.د. وبلغت الإنجازات ما قيمته 149,955 م.د أي بنسبة إنجاز تساوي 111,07 % بالمقارنة مع التقديرات النهائية. ومقارنة بإنجازات سنة 2021 شهد مردود الفوائد تراجعا بما قيمته 54,843 م.د وما نسبته 26,78 %.

ويبرز الجدول الموالي تطور الموارد التي تمّ تحصيلها بعنوان الفوائد بين سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الانجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة (%)
مرابيح الخزينة فوائد السندات المضمونة	14 173 828	20 247 909	6 074 081	42,85
إستخلاص فوائد القروض	81 868 131	60 704 362	- 21 163 769	- 25,85
فوائد القروض الموثوقة برهن	272 456	406 382	133 926	49,16
فوائض صكوك بدون رصيد	181 693	262 877	81 184	44,68
مداخيل مالية أخرى	94 726	23 024	- 71 702	- 75,69
مرابيح الخزينة نتيجة تحويل العملة	205	68 274 513	68 274 308	33304540,70
مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة	108 207 420	36 205	- 108 171 215	-99,97
مجموع الفوائد	**204 798 459**	**149 955 272**	**- 54 843 187**	**- 26,78**

ويعزى هذا التراجع في سنة 2022 أساسا لانخفاض في مردود كلّ من مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة بمبلغ 108,171 م.د وبنسبة 99,97 % وإستخلاص فوائد القروض بمبلغ 21,164 م.د وبنسبة 25,85 % حدّ منه تطور

مرابيح الخزينة نتيجة تحويل العملة بقيمة 68,274 م.د ومرابيح الخزينة المتأتية من فوائد السندات المضمونة 6,074 م.د.

أ.2. حصص المرابيح

سجلت الموارد بعنوان حصص المرابيح تطورا في سنة 2022 بمبلغ 27,294 م.د وبنسبة 34,48 % مقارنة بالتصرف السابق. وتأتى هذا النمو من المفعول المزدوج لتطور الموارد بعنوان حصص المرابيح على الشّركات البترولية بمبلغ 30,294 م.د وبنسبة 40,53 % وانخفاض الموارد بعنوان حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية بمبلغ 3 م.د وبنسبة 68,14 %.

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الإنجازات بعنوان حصص المرابيح خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
حصص المرابيح على الشّركات البترولية	74 746 328	105 040 111	30 293 783	40,53
حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية	4 403 336	1 403 034	- 3 000 302	- 68,14
جملة حصص المرابيح	**79 149 664**	**106 443 145**	**27 293 481**	**34,48**

أ.3. فوائض مرابيح المنشآت العموميّة

مقارنة بالتصرف السابق، شهدت فوائض مرابيح المنشآت العمومية تراجعا في سنة 2022 بمبلغ 210,530 م.د وبنسبة 28,88 %. ويعود ذلك لانخفاض كل من حصّة الدّولة من مرابيح البنك المركزي بمبلغ 206,980 م.د وفوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية بمبلغ 3,550 م.د.

ويبين الجدول التّالي الموارد المستخلصة بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مرابيح البنك المركزي	567 704 337	360 723 864	- 206 980 473	- 36,46
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية	161 300 000	157 750 000	- 3 550 000	- 2,20
جملة فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	**729 004 337**	**518 473 864**	**- 210 530 473**	**- 28,88**

ويعزي انخفاض مرابيح البنك المركزي التونسي المحصلة لفائدة الميزانيّة لسنة 2022 بما نسبته 36,46 % مقارنة بالتصرف السابق إلى تراجع نتيجته المحاسبية لسنة 2021 إلى غاية[24] 451,224 م.د مقابل 621,704 م.د سنة 2020.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر فوائض مرابيح المنشآت العموميّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2018 -2022:

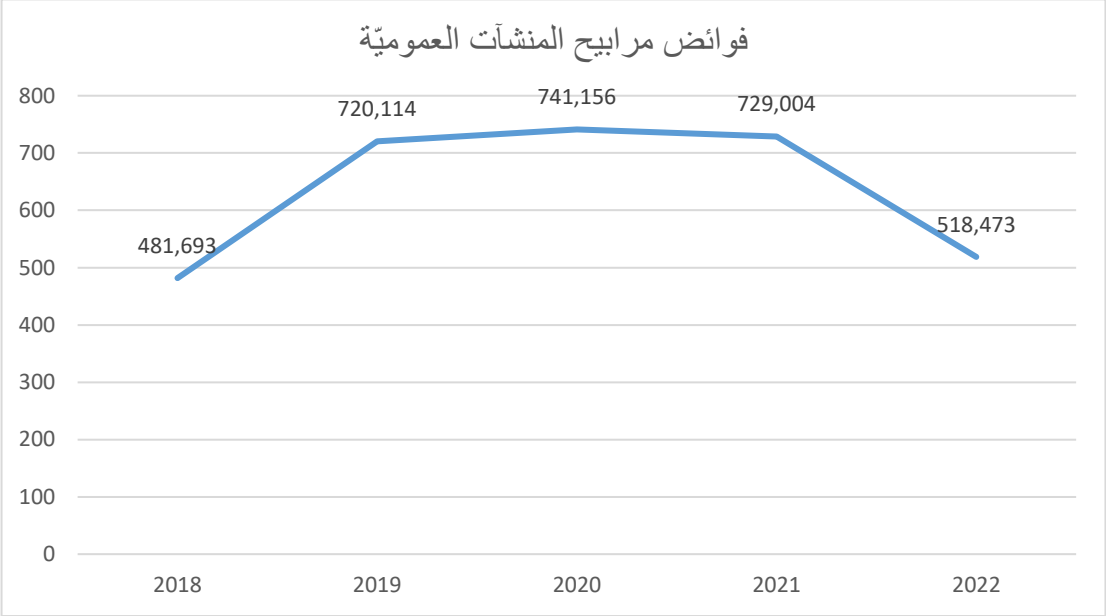

أ.4. أتاوات و أكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة

تم ضبط التقديرات الأولية لسنة 2022 للموارد بعنوان الأتاوات والأكرية والمحاصيل الأخرى من أملاك الدولة في حدود 1.339,800 م.د والتقديرات النهائية في حدود 2.523,500 م.د وتم تحصيل ما قدره 2.834,014 م.د أي بنسبة 211,53 % مقارنة بالتقديرات الأوّليّة. وشهدت هذه المداخيل تطورا بقيمة 1.587,221 م.د وبنسبة 127,30 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعود هذا النمو أساسا الى زيادة الاستخلاصات المتأتية من الأتاوات بقيمة 1.574,955 م.د وبنسبة 133,12 %.

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الإنجازات سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
أتاوات	1 183 126 654	2 758 081 943	1 574 955 289	133,12
أكرية	40 560 746	49 593 909	9 033 163	22,27
محاصيل أخرى من أملاك الدّولة	23 106 154	26 338 523	3 232 369	13,99
الجملة	**1 246 793 554**	**2 834 014 376**	**1 587 220 822**	**127,30**

[24] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2021.

وتأتت الزيادة الهامة في مداخيل الأتاوات أساسا من نمو كل من المداخيل المتأتّية من معاليم عبور أنابيب الغاز بمبلغ 1.246,513 م.د وبنسبة 214,09 % ومداخيل تسويق منتوجات نفطيّة بمبلغ 329 م.د ونسبته 55,48 % وذلك نظرا لتأثير ارتفاع أسعار المحروقات على الأتاوة المحصلة بعنوان مرور أنبوبي الغاز الجزائرين[25] حيث ازدادت أتاوة أنبوب الغاز العابر لتونس بأكثر من ثلاثة أضعاف (1.828,749 م.د في سنة 2022 مقابل 582,236 م.د سنة 2021) نتيجة التأثير المتزامن لإرتفاع الأسعار وارتفاع كميات الغاز الجزائري المنقولة عبر الأراضي التونسية نحو إيطاليا نظرا لاضطرابات التزويد على الصعيد الدولي[26].

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الأتاوات خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مداخيل تسويق منتوجات نفطيّة	593 000 000	922 000 000	329 000 000	55,48
معاليم عبور أنابيب الغاز	582 236 559	1 828 749 253	1 246 512 694	214,09
ما يدفع بعنوان استغلال الملك العمومي	7 404 424	6 206 753	1 197 671-	16,18 -
معاليم على استغلال المياه الجوفيّة	485 671	1 125 937	640 266	131,83
جملة الأتاوات	**1 183 126 654**	**2 758 081 943**	**1 574 955 289**	**133,12**

ب. موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات

حدّدت التّقديرات الأولية في سنة 2022 بعنوان الموارد المتأتّية من مبيعات سلع وخدمات بما قيمته 6 م.د والتقديرات النهائية في حدود 7 م.د وتم تحصيلها إلى غاية 53,855 م.د. ومقارنة بالتّصرّف السابق، شهدت المداخيل بعنوان المبيعات المتأتّية من السلع والخدمات تطورا طفيفا بمبلغ 1,454 م.د وبنسبة 2,78 %. وحصلت المعاليم الإدارية الأخرى على حصة قدرها 44,235 م.د وبنسبة 82,13 % من جملة الاستخلاصات بعنوان مبيعات السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة أن قانون المالية الأصلي والتعديلي لم يتضمن تقديرات بعنوان معاليم إدارية أخرى التي سجلت مداخيل بقيمة 44,236 م.د تتعلق بخدمات ومعاليم ليست بجديدة على غرار معلوم على الكشف بالأشعة عند التوريد ومعلوم على بيع المشروبات الكحولية وعلى اللحوم المذبوحة ومعلوم على المكاييل والموازين مما يمس من مبدأ المصداقية المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمن بقانون المالية.

[25] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 58.

[26] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 74.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من مبيعات السلع والخدمات خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مصاريف الإدارة والتّصرّف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبّع	6 685 339	4 009 109	- 2 676 230	- 40,03
معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضّة	1 249 215	1 732 953	483 738	38,72
الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع	2 924 370	3 877 575	953 205	32,60
معاليم إداريّة أخرى	41 542 074	44 235 730	2 693 656	6,48
جملة مبيعات السلع والخدمات	**52 400 998**	**53 855 367**	**1 454 369**	**2,78**

ت. خطايا وعقوبات ومصادرات

تمّ ضبط التقديرات الأولية في سنة 2022 بعنوان الخطايا والعقوبات والمصادرات في حدود 387,100 م.د والتّقديرات النهائيّة بمبلغ 219 م.د وتم تحصيل مبلغ 181,201 م.د أي بنسبة 46,81 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وسجّلت الموارد المتأتّية من هذا الصّنف من المداخيل تطورا قدره 16,719 م.د مقارنة بالتصرف السابق أي بنسبة 10,16%.

ويعزى هذا النمو أساسا إلى زيادة في المداخيل بعنوان الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة بقيمة 21,719 م.د وبنسبة 18,97 % حد منه تراجع مداخيل المصادرة بمبلغ 5,000 م.د وبنسبة 10,00 % مقارنة بالتّصرّف السّابق. وتأت مداخيل المصادرة أساسا من التفويت في شركة الأدوية بقيمة 45 م.د[27].

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الخطايا والعقوبات والمصادرات خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة	114 481 717	136 201 120	21 719 403	18,97
المصادرة	50 000 000	45 000 000	-5 000 000	-10,00
جملة الخطايا والعقوبات والمصادرات	**164 481 717**	**181 201 120**	**16 719 403**	**10,16**

ويبين الرسم البياني التالي تطور الموارد المستخلصة من مداخيل المصادرة (بحساب م.د) خلال الفترة 2018-2022:

[27] تقرير مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2022 ص 20.

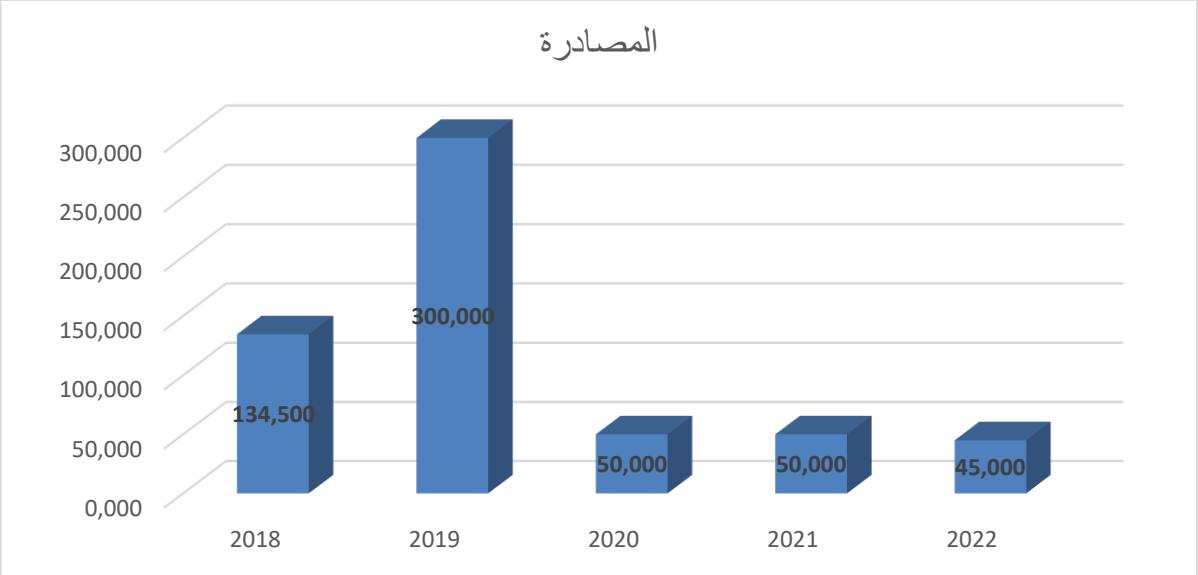

ث. مداخيل غير جبائية أخرى

تمّ ضبط التقديرات الأولية في سنة 2022 بعنوان المداخيل غير الجبائية الأخرى في حدود 351 م.د والتّقديرات النهائيّة في حدود 555,500 م.د وتم تحصيل ما قدره 868,147 م.د.

وسجلت مداخيل سنة 2022 تراجعا بمبلغ 169,041 م.د وبنسبة 16,30 % مقارنة بالتّصرّف السّابق حيث شهدت كلّ البنود المتعلّقة بمداخيل غير الجبائية الأخرى تراجعا وخاصة منها دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي بمبلغ 85 م.د وبنسبة 97,48 % ومداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة بمبلغ 79,063 م.د وبنسبة 11,57 % بإستثناء مداخيل استرجاع القروض التي تطورت بقيمة 2,118 م.د وبنسبة 156,95 %.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من المداخيل غير الجبائية الأخرى خلال سنتي 2021 و2022:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي	87 200 000	2 200 000	85 000 000 -	97,48 -
مبالغ أخرى راجعة للدّولة ومقابيض بعناوين شتى	143 710 212	137 881 238	5 828 974 -	4,06 -
مداخيل إسترجاع القروض (العنوان الثاني)	1 350 000	3 468 383	2 118 383	156,92
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة	683 500 649	604 437 684	79 062 965 -	11,57 -
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	121 427 394	120 159 540	1 267 854 -	1,04 -
جملة المداخيل غير الجبائيّة الأخرى	**1 037 188 255**	**868 146 845**	**169 041 410 -**	**16,30 -**

وشهدت الموارد المتأتية من استرجاع القروض تطورا في سنة 2022 بمبلغ 2,118 م.د ونسبة 156,92 % مقابل 0,400 م.د ونسبة 42,11 % في سنة 2021. وتأتت هذه الموارد بالأساس من مجموعة من قروض الميزانية التي تم منحها من قبل الدولة بغاية تغطية مصاريف بعض المشاريع.

ووفقا لما جاء في التقرير حول الدين العمومي الذي تم إرفاقه بمشروع قانون المالية لسنة 2023 فقد بلغت الاستخلاصات المجراة خلال سنة 2022 بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ما قدره 153 م.د مقابل 270,100 م.د سنة 2021 و94 م.د في سنة 2020. ويرجع هذا الضعف في نسق الاستخلاصات أساسا إلى الصعوبات المالية التي تمر بها عدد من المؤسسات العمومية نظرا للظرف الإقتصادي العالمي والوطني الذي اتسم بارتفاع مؤشرات التضخم وارتفاع كبير في أسعار عديد من المنتوجات المستوردة خاصة أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج مقابل استقرارا في أسعار بيع منتوجاتها.

3. الهبات

ضبطت التقديرات الأولية للهبات في حدود 460 م.د وتم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2022 الترفيع فيها لتبلغ 1.115 م.د. وتم تحقيقها في حدود 1.368,947 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 122,78 %. ومقارنة مع التصرف السابق، عرفت المداخيل المتأتية من الهبات نموا هاما بمبلغ قدره 1323,755 م.د ونسبته 2929,17 % مقابل تراجع بما قيمته 733,947 م.د ونسبته 94,20 % في سنة 2021.

وارتفعت حصة الهبات من جملة الموارد الذاتية للدولة في سنة 2022 لتبلغ 2,92 % مقابل 0,12 % في سنة 2021 وذلك كما يبينه البياني الموالي المتعلق بتطور الموارد المحصّلة بعنوان الهبات (بحساب م.د) خلال الفترة من 2019 إلى 2022:

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الموارد المحصّلة بعنوان الهبات (بحساب م.د) خلال الفترة 2019-2022:

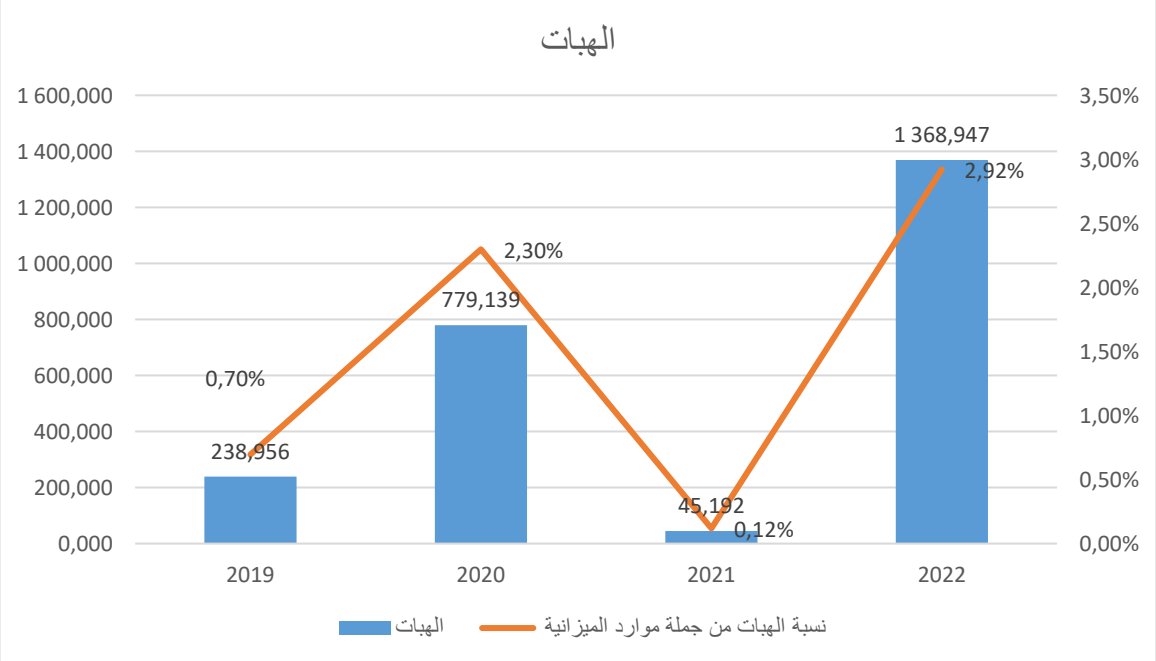

وتعلقت الهبات التي تمت تعبئتها لفائدة ميزانية الدولة في سنة 2022 بهبة من المفوضية الأوروبية بقيمة 584,090 م.د تليها هبة من الحكومة التركية بما قدره 238,270 م.د وهبة الحكومة الجزائرية بقيمة 307,620 م.د.

وتواصل في سنة 2022 عدم إدراج الهبات الخارجية الموظفة لتمويل البرامج والمشاريع العمومية والتي تفتح في شأنها حسابات خاصة سوى بالبنوك التجارية أو البنك المركزي التونسي. ويخالف التصرف على النحو المذكور مقتضيات الفصل 14 القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراج كلّ الهبات موظفة كانت أو غير موظفة بالميزانيّة وذلك عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة العمومية وهو ما يمكن من ضمان شمولية الموارد المدرجة بميزانيّة الدولة وإجراء الرقابة المطلوبة.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراج كلّ الهبات موظفة كانت أو غير موظفة بالميزانيّة وذلك عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة العمومية وهو ما يمكن من تحقيق شمولية الموارد وإجراء الرقابة المطلوبة على صيغ إستعمالها.

المحور الثاني: موارد الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2022 موارد الخزينة في حدود 18.673 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي لنفس السنة إلى غاية 19.690 م.د مسجلة بذلك زيادة نسبتها 5,45 % تأتت من موارد الإقتراض بمبلغ 1.211 م.د حد منها تراجع موارد الخزينة الأخرى بمبلغ 194 م.د.

وتشمل هذه الموارد[28] كلّ من الموارد الناتجة عن إدارة الدين العمومي وإدارة الصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبيقاتها.

وتبينّ بخصوص تصرف سنة 2022 أنّه تمّ ادراج تقديرات سلبية لموارد الخزينة الأخرى بقانوني المالية الأصلي والتعديلي تقديرات سلبية بما قدره على التوالي - 1.310 م.د و- 1.504 م.د.

وللوقوف على مبررات ادراج هذه التقديرات السلبية في مستوى الموارد تولت محكمة المحاسبات طلب توضيحات من الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية بتاريخ 12 نوفمبر 2024. وجاء برد الإدارة العامة المذكورة الوارد على المحكمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بأنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى وأبرزها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع والايداعات لدى الخزينة العامة ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه ا الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة.

ويخالف إدراج تقديرات ضمن قانوني المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2022 بعنوان آليات الدين قصيرة المدى مقتضيات الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية سالف الذكر. كما يمس اعتماد النتيجة الصافية لهذه الموارد عند ادراجها بموارد الدولة بمبدأ الشفافية المنصوص عليه بالفصل 8 من نفس القانون.

ويبرز الجدول التّالي موارد الخزينة المحققة في سنة 2022 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

[28] الفصل 17 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانيّة.

بحساب م.د

البيانات	2022				فارق الإنجازات مقارنة	
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتّقديرات النّهائيّة
موارد الاقتراض	19 983,000	1 211,000	21 194,000	18 153,040	1 829,960-	3 040,960-
موارد الخزينة الأخرى	1 310,000 -	194,000 -	1 504,000 -	347 306,291	348 616,291	348 810,291
جملة موارد الخزينة	**18 673,000**	**1 017,000**	**19 690,000**	**365 459,331**	**346 786,331**	**345 769,331**

وتمّ في سنة 2022 تحصيل موارد خزينة بمبلغ 365.459,331 م.د أي بزيادة عن التّقديرات النّهائيّة بمبلغ 345.769,331 م.د تأتت أساسا من الزيادة المسجلة بعنوان موارد الخزينة الأخرى بمبلغ 348.810,291 م.د حدّ منها النقص في تحقيق موارد الاقتراض بمبلغ 3.040,960 م.د.

وتمكن الموارد التي يتمّ تحقيقها بهذا العنوان من توفير السيولة اللازمة لتنفيذ ميزانية الدولة في آجالها في انتظار تحصيل المقابيض المرخص فيها في إطار قانون المالية. كما تمكن من تمويل مساهمة الدولة في دفع الحركة الاقتصادية وذلك بواسطة منح تسبقات للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وإسناد قروض لفائدة المنشآت العمومية.

1. موارد الإقتراض

بلغت التّقديرات بعنوان موارد الإقتراض طبقا لقانون الماليّة لسنة 2022 ما قدره 19.983 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي إلى غاية 21.194 م.د مقابل 20.270 م.د في سنة 2021 أي بتطوّر نسبته 4,56 % . وتمّ تحصيلها في حدود 18.153,040 م.د أي بنسبة إنجاز 85,65 %.

ويبرز الجدول التّالي موارد الاقتراض لسنة 2022 مقارنة بالتّقديرات النهائيّة وبإنجازات سنة 2021:

م.د

البنود	التقديرات النهائيّة 2022	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2022/2021	
		2021	2022	2022	القيمة	النسبة
موارد الاقتراض الخارجي	11.916,000	6.667,446	6.650,427	5 265,573 -	17,019 -	0,26 -
موارد الاقتراض الداخلي	9.278,000	6.768,418	11.502,613	2 224,613	4 734,195	69,95
جملة موارد الاقتراض	**21.194,000**	**13.435,864**	**18.153,040**	**3.040,960 -**	**4.717,176**	**35,11**

وتطورت موارد الاقتراض المحصّلة في سنة 2022 بما قيمته 4.717,176 م.د ونسبته 35,11 % مقارنة بالتّصرّف السّابق. وتأتت هذه الزيادة من نموّ موارد الاقتراض الدّاخلي بمبلغ 4.734,195 م.د وبنسبة 69,95 % حدّ منها النقص في تحصيل موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 17,019 م.د وبنسبة 0,26 %.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر موارد الاقتراض وموارد الميزانيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2018-2022:

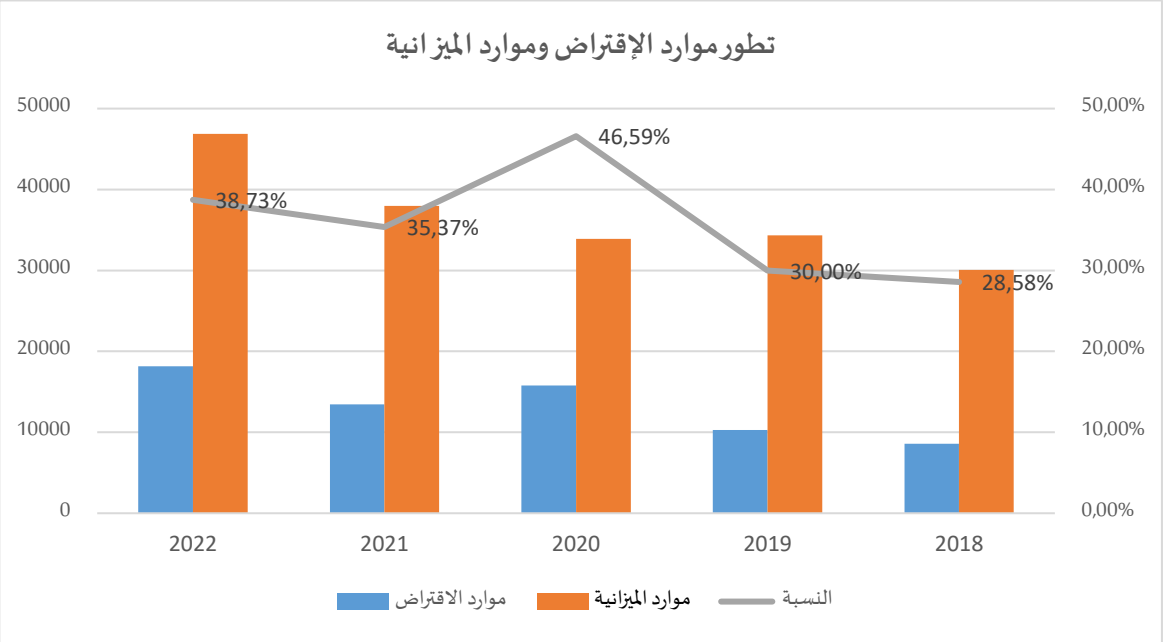

ونظرا لمحدودية السوق الداخلية وحاجة القطاع الخاص للتمويلات قصد توسيع أو احداث مشاريع جديدة توصي المحكمة بأهمية البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية في إطار تفعيل وتنشيط الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم اللجوء إلى آليات الدين قصيرة المدى وأبرزها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 آليات الدين قصيرة المدى لتحصيل موارد بعنوان موارد الخزينة الأخرى ولا يتمّ احتسابها ضمن موارد الاقتراض الداخلي.

ويبرز الرسم البياني التّالي هيكلة موارد الاقتراض خلال الفترة 2018 - 2022:

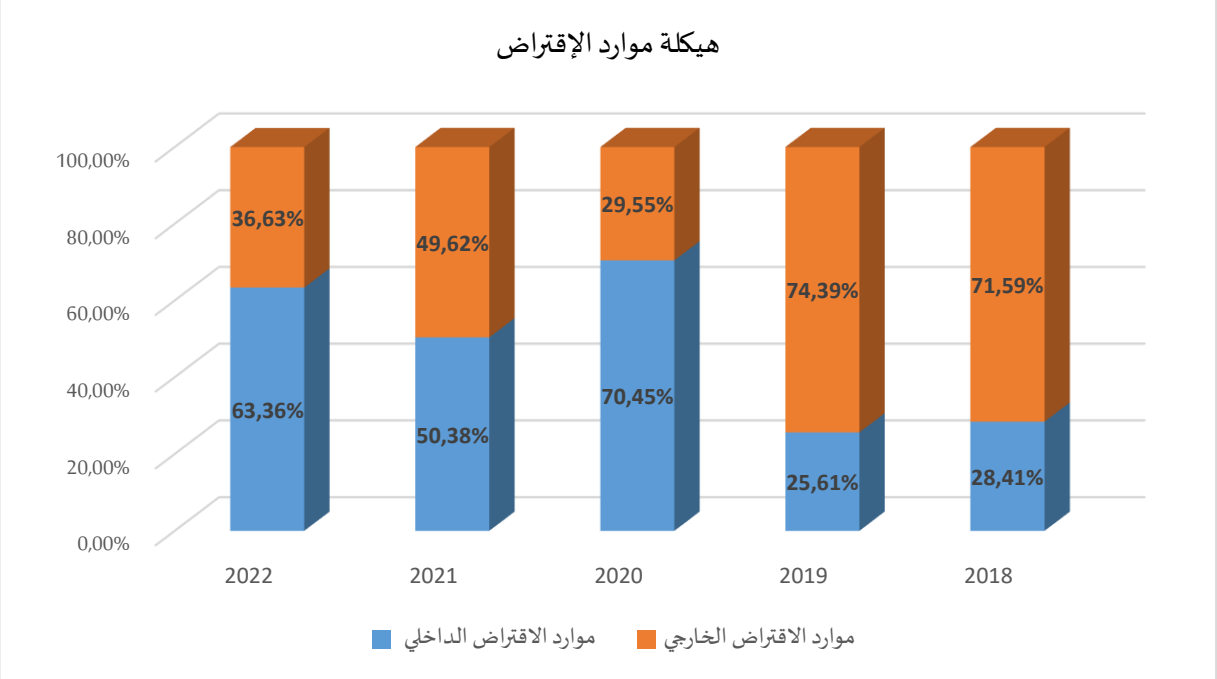

أ- موارد الاقتراض الداخلي

ضبطت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2022 بعنـوان موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 7.331 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي لتبلغ 9.278 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 11.502,613 م.د أي بزيادة بمبلغ 2.224,613 م. د وبنسبة 23,98 % عن التّقديرات النهائيّة.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2021-2022:

م.د

البنود	2021		2022		التغيرات 2022/2021	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	194,400	%2,87	5.776,000	%50,21	5.581,600	2871,19
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3.498,111	%51,68	2.411,948	%20,97	1.086,163 -	31,05-
- مجموع موارد رقاع الخزينة	**3.692,511**	**%54,56**	**8.187,948**	**%71,18**	**4.495,437**	**121,74**
- دين داخلي بالعملة	1.269,804	%18,76	339,880	%2,95	929,924 -	73,23-
- تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي	0,000	%0,00	0,000	%0,00	0,000	0,00
قرض وطني	1.806,103	%26,68	2.974,785	%25,86	1.168,682	64,71
جملة موارد الإقتراض الداخلي	**6.768,418**	**%100,00**	**11.502,613**	**%100,00**	**4.734,195**	**69,95**

ومقارنة بالسنة السابقة شهدت موارد الاقتراض الدّاخلي التي تمّ تحقيقها في سنة 2022 نموا بمبلغ 4.734,195 م.د وبنسبة 69,95 % مقابل تراجع بمبلغ 4.357,903 م. د وبنسبة 39,17 % في سنة 2021.

وتأتت موارد الإقتراض الداخلي التي تمت تعبئتها في سنة 2022 أساسا من رقاع الخزينة بمبلغ 8.187,948 م.د وبنسبة 71,18 % مسجلة بذلك نموّا أكثر من الضعف مقارنة بالتّصرّف السّابق. وتوزعت موارد رقاع الخزينة المحصلة بين رقاع خزينة ذات 52 أسبوع بمبلغ 5.776 م.د و رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 2.411,948 م.د.

وتتوزع رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2022 كما يلي:

أصناف رقاع الخزينة القابلة للتنظير	القيمة (سنة 2022)	النسبة %
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8.8% 28 سبتمبر 2032)	1 000 000 000 000	41,46
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 31 جانفي 2029)	308 900 000 000	12,81
رقاع الخزينة القابلة للتنظير(8% 18 نوفمبر 2030)	131 200 000 000	5,44
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 10 مارس 2033)	105 000 000 000	4,35
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (7,5% 13 ديسمبر 2028)	415 638 000 001	17,23
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (7% 24 نوفمبر 2023)	194 900 000 000	8,08

رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 24 نوفمبر 2025)	256 310 000 000	10,63
الجملة	**2 411 948 000 001**	**100,00**

وتراجعت حصّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير من جملة موارد الاقتراض الدّاخلي في سنة 2022 إلى غاية 20,97 % مقابل 51,68 % في سنة 2021.

وتطوّرت الموارد المتأتّية من الإكتتاب الوطني في سنة 2022 بقيمة 1.168,682 م.د وبنسبة 64,71 % لتبلغ ما قيمته 2.974,785 م.د مقابل تراجع القروض الداخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ 929,924 م.د وبنسبة 73,23 %.

وأمام التوجه نحو التعويل المتواصل على الاقتراض الداخلي خاصة عبر رقاع الخزينة توصي المحكمة بأهمية ترشيد اللجوء إلى مثل هذه الخيارات والنظر إلى المخاطر المترتبة عنها في ظل محدودية السوق الداخلية وضعف الإدخار الوطني مقابل حاجيات تمويل متسارعة للقطاع الخاص.

ب- موارد الاقتراض الخارجي

ضبط قانون الماليّة لسنة 2022 التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي في حدود 12.652 م.د وتمّ التقليص فيها بموجب قانون المالية التعديلي إلى 11.916 م. د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 6.650,427 م.د أي بنسبة نسبة انجاز في حدود 55,81 % مقارنة بالتّقديرات النّهائيّة.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق تراجعت موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها في سنة 2022 (6.650,427 م.د) بما نسبته 0,26 %. وتأتت هذه الموارد أساسا من قروض دعم الميزانية في حدود 5.613,483 م.د والقروض الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة بقيمة 817,141 م.د واسترجاع القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 219,798 م.د.

وبلغت نسبة استعمال القروض الخارجية في موفى سنة 2022 ما نسبته 80,27 % مقابل 78,54 % في التصرف السابق.

ويبرز الرسم البياني الموالي تركيبة موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها لسنتي 2021 و2022:

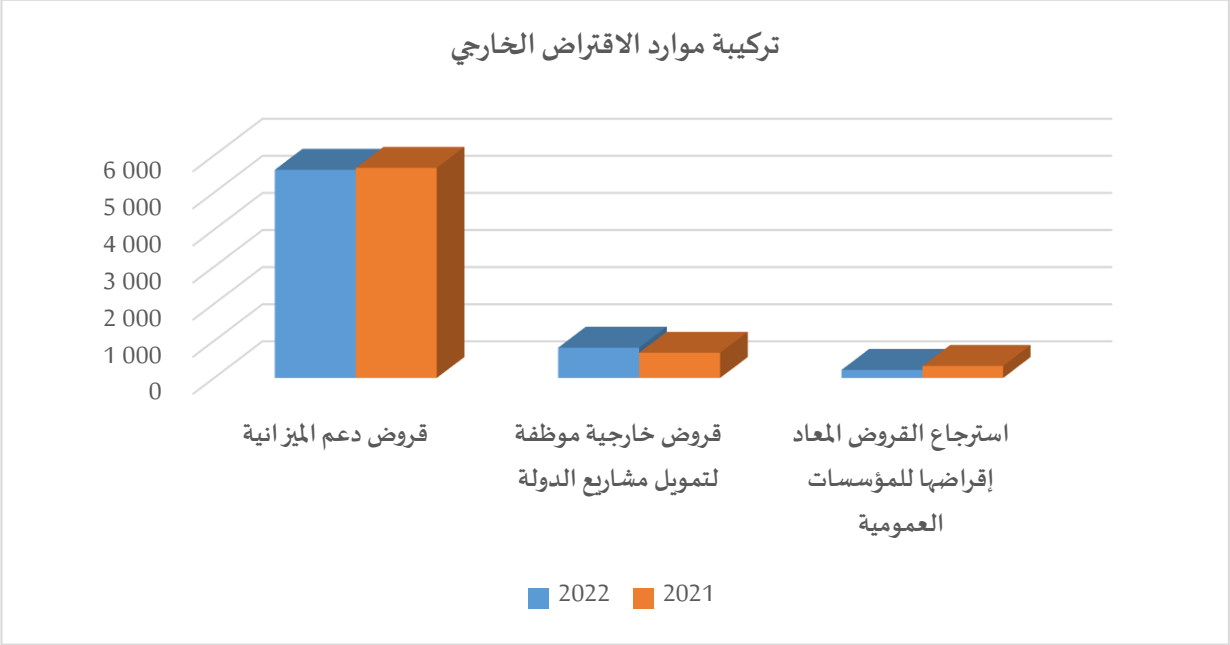

ويبرز الجدول التالي توزيع الالتزامات الخارجية للدولة بعنوان موارد الاقتراض والسحوبات المنجزة بعنوانها حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّت تعبئتها إلى غاية 31 ديسمبر 2022[29]:

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي 2022	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثنائية	29 344,254	21 473,800	73,18%	26,25
- القروض متعدّدة الأطراف	49 109,365	38 672,234	78,75%	43,94
- السوق الماليّة العالمية	20 222,222	20 222,222	100,00%	18,09
- قروض المزودين	346,709	225,083	64,92%	0,31
صندوق النقد الدولي	12 748,957	9 129,428	71,61%	11,41
المجموع العامّ	**111 771,507**	**89 722,767**	**80,27%**	**100,00**

ب.1 موارد قروض دعم الميزانية

بلغت الموارد التي تمّ تحصيلها في سنة 2022 بعنوان قروض دعم الميزانيّة ما قيمته 5.613,482 م.د مسجلة بذلك نسبة تحصيل في حدود 56,57 % مقارنة بالتقديرات النهائية البالغة قيمتها 9.921 م.د.

ونتج النقص في تحصيل موارد قروض دعم الميزانيّة التي تمّ تقديرها في سنة 2022 أساسا من الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 96,42 % وبنك التنمية الألماني بنسبة 78,14% وصندوق النقد العربي 66,38%. ولم يتمّ تعبئة موارد بقيمة 1.018,800 م.د من صندوق النقد الدولي نظرا لعدم التوصل إلى إبرام الاتفاق بينه وبين تونس حول برنامج الإصلاحات المزمع تنفيذها.

[29] كتاب الدين لسنة 2022.

وتأتّت التمويلات لدعم الميزانية في سنة 2022 أساسا عن طريق قرض من البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بمبلغ 2.089,420 م.د وقرض من الجمهورية الجزائرية بمبلغ 1.477,665 في إطار البرتوكول المالي بين البلدين وقرض من الإتحاد الأوروبي بمبلغ 966,060 م.د.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة لدعم الميزانيّة لسنة 2022:

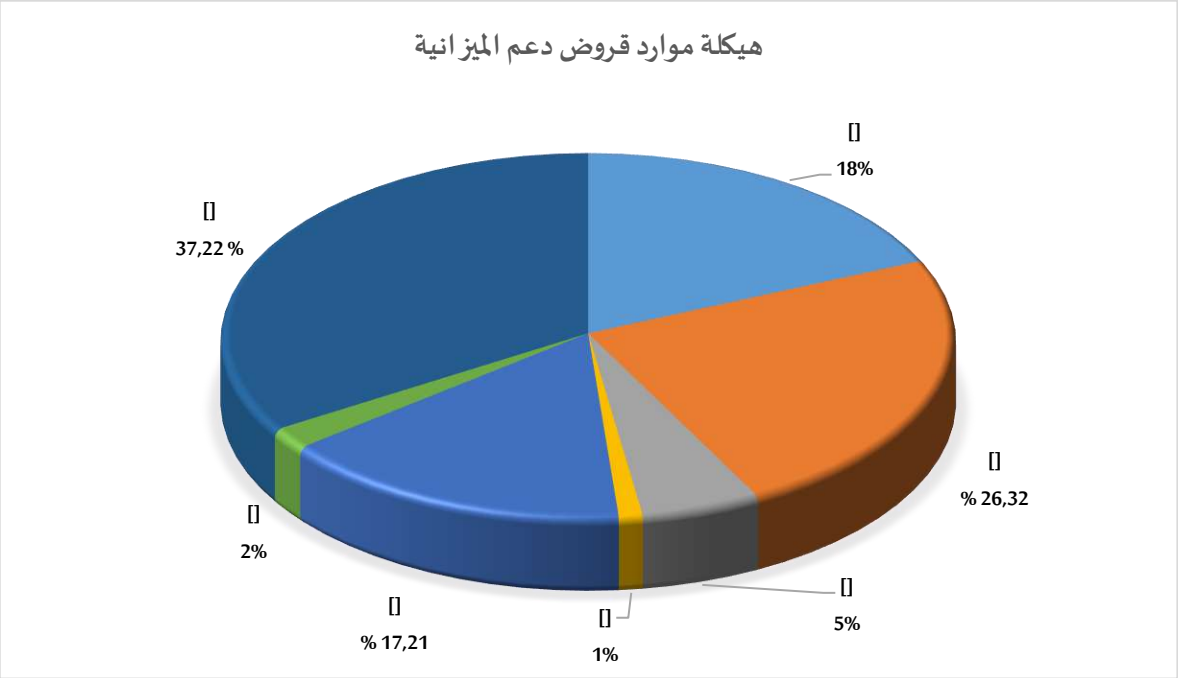

ب.2 القروض الخارجية الموظفة

تمّ تحصيل موارد بعنوان القروض الخارجية الموظفة في سنة 2022 ما قيمته 817,141 م.د مسجلة بذلك نقصا قدره 582,859 م.د عن التقديرات النهائيّة وزيادة بمبلغ 137,933 م.د مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

وإستأثرت قطاعات التجهيز والفلاحة والصيد البحري بالقسط الأكبر من هذه القروض بمبلغ قدره 587,290 م.د وبنسبة 71,87 %. وتمّ تخصيص الجزء المرصود لوزارة التجهيز والبالغ قيمته 294,136 م.د لتمويل نفقات الاستثمار واستفاد قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بما قيمته 293,154 م.د.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة الموظفة لسنة 2022:

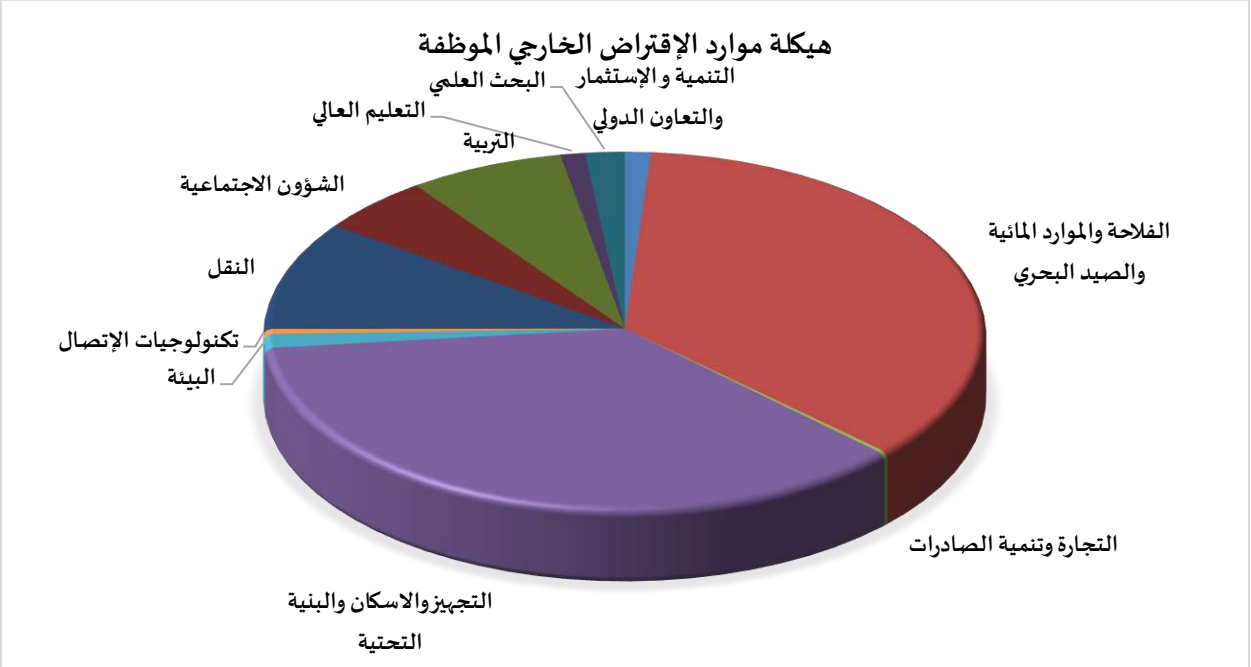

ب.3 موارد إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها

ضبط قانون الماليّة التعديلي لسنة 2022 تقديرات نهائية بعنوان موارد إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 100 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 219,798 م.د أي بنسبة انجاز80 ,219 %. ومقارنة بالتصرف السابق تراجعت الموارد المحصلة بهذا العنوان بمبلغ 104,087 م.د وبنسبة 32,14 %.

وارتفعت في سنة 2022 متخلدات المؤسسات العمومية المنتفعة بإعادة إقراض القروض الخارجية بمبلغ 23,800 م.د لتستقر في حدود 536,000 م.د وهو ما يمثل نسبة 48,19 % من المبلغ الجملي لمتخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية التي تبلغ 1.112,200 م.د[30].

وشهدت متخلدات المؤسسات العمومية بعنوان القروض الخارجية المعاد اقراضها استقرارا خلال سنتي 2020 و2021 بما قيمته على التوالي 527,700 م.د و 515,200 م.د لتنخفض سنة 2022 إلى 455,800 م.د[31] ويعود ذلك إلى أن الشركة التونسية للكهرباء و الغاز عادت إلى النسق الطبيعي في تسديد أقساط القروض وتمثل متخلدات هذا الصنف من القروض حوالي % 47 من جملة متخلدات القروض الممنوحة إلى المؤسسات العمومية.

في المقابل يفسر ضعف نسبة استخلاص هذه القروض أساسا إلى تدهور وضعية بعض المؤسسات العمومية التي تعاني من إختلال في توازناتها المالية وعجز هيكلي على غرار شركة تونس للنقل التي بلغت مخلداتها تجاه الدولة في نهاية سنة 2022 ما قدره 275,50 م.د أي حوالي % 60 من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها وذلك نظرا لعدم

[30] تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2022 ص59.

[31] تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2022 ص60.

الترفيع في أسعار النقل للعموم منذ 2011 رغم الإرتفاع المتواصل في كلفة النقل(أسعار الوقود؛ قطع الغيار؛ الأجور)[32].

2. موارد الخزينة الأخرى

بلغت التقديرات النهائية بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2022 بعنوان موارد الخزينة الأخرى ما قدره - 1.504 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها 347.306,291 م.د مقابل 326.344,812 م.د في سنة 2021.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد الخزينة الأخرى لسنتي 2021 و2022:

م.د

بيان الحسابات	الموارد المحصلة		التغيّرات 2022/2021	
	2 021	2 022	القيمة	النسبة %
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**82.536,695**	**73.418,196**	**- 9.118,499**	**- 11,05**
المتوفرات قصيرة المدى	81.663,391	72.754,427	- 8.908,964	- 10,91
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	873,304	663,769	- 209,535	- 23,99
التّسبقات القابلة للتّرجيع	873,304	663,769	- 209,535	- 23,99
قيم الحكومة				
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**31.093,440**	**41.999,592**	**10.906,152**	**35,08**
مستحقات البنك المركزي				
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال				
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,673	1,523	0,850	126,17
حسابات الغير	31.080,399	41.998,056	10.917,657	35,13
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	12,367		- 12,367	- 100,00
حسابات محاسبي الدّولة				
حسابات محاسبي البلديّات	0,001	0,012	0,012	2043,05
حسابات هيئات مختلفة				
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة				
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**212.714,677**	**231.888,504**	**19.173,827**	**9,01**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	6.381,176	8.976,967	2.595,791	40,68
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	13.595,061	10.283,280	- 3.311,781	- 24,36
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	36.119,479	47.143,635	11.024,156	30,52
تداول الأموال بين المحاسبين	120.089,810	137.481,313	17.391,503	14,48
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	33.443,710	23.993,935	- 9.449,775	- 28,26
حسابات الدّين العمومي	3.085,442	4.009,375	923,933	29,94
جملة موارد الخزينة الأخرى	**326.344,812**	**347.306,291**	**20.961,479**	**6,42**

[32] تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2022 ص 60.

وباستثناء موارد الخزينة المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (47.143,635 م.د) وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (137.481,313م.د) المضمنة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، تعلقت المداخيل المحققة بعنوان موارد الخزينة الأخرى في حدود 72.754,427 م.د بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا بالموارد المسجلة في سنة 2022 بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (68.392,540 م.د) وبحساب الحكومة بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي (4.361,887 م.د).

كما شملت موارد الخزينة الأخرى لسنة 2022 مداخيل قدرها 23.993,935 م.د تم تضمينها بالمجموعة عدد 18 من حسابات أمين المال العام (عمليات للتسوية أو للتحويل) وتعلقت في حدود 15.775,898 م.د بحساب صندوق الادخار التونسي والحساب الجاري بالبريد في حين شمل الباقي أساسا رقاع الخزينة قصيرة المدى (ذات 13 و26 أسبوع).

وتعلقت موارد الخزينة المضمنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 41.998,056 م.د بإيداع أموال المؤسسات شبه الدولية (ن مكرر) في حدود 37.459,298 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد الخزينة الأخرى لسنة 2022 المتعلقة بالمجموعة عدد 14 (مقابيض للتسوية أو للتحويل) والبالغة 8.976,967 م.د. تعلقت أساسا بمداخيل في حدود 127,701 م.د بعنوان معاليم الصيانة العقارية وفي حدود 31,424 م.د بعنوان صندوق لا مركزي للتضامن وما قدره 20,175 م.د كمعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة. كما شملت نفس المجموعة مداخيل بقيمة 14,056 م.د تتعلّق بصندوق الجوائح الطّبيعيّة.

وناهزت الموارد بعنوان الأموال المتداولة بين المحاسبين العموميين ما قيمته 137.481,313 م.د مسجلة بذلك نموّا بما نسبته 14,48 % مقارنة بالتصرّف السابق. وتمثل هذه الموارد ما نسبته 39,58 % من مجموع موارد الخزينة الأخرى التي تمّ تحقيقها في سنة 2022.

ومن شأن إدراج هذه الأموال بموارد الخزينة الأخرى أن يساهم في تضخيم موارد الميزانيّة دون موجب وهو ما يخالف مقتضيات الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة.

II. تكاليف الدّولة

يتناول تحليل التكاليف بالنسبة إلى تصرّف 2022 ميزانية الدّولة بمحوريها تكاليف الميزانية (المحور الأوّل) وتكاليف الخزينة (المحور الثاني)، وذلك طبقا للتبويب المدرج بالقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

المحور الأوّل: تكاليف الميزانيّة

ضبط مرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022 التقديرات بعنوان تكاليف ميزانية الدّولة في حدود 47.166 م.د مقابل 40.203 م.د في سنة 2021. مسجّلة بذلك تطوّرا بمبلغ 6.963 م.د ونسبة 17,32 %، في حين اقتصرت الزيادة على 1.012 م.د نسبة 2,58 % في التصرّف السّابق.

وشهدت هذه التقديرات تعديلا بموجب قانون الماليّة التعديلي[33] تمثل في الترفيع فيها لتبلغ 50.914 م.د (مقابل 44.241 م.د في سنة 2021) أي بزيادة قدرها 3.748 م.د ونسبتها 7,95 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن الترفيع في تقديرات نفقات التدخلات بقيمة 4.440 م.د حدّ منها التقليص في تقديرات نفقات الاستثمار بقيمة 615 م.د. ووزعت هذه النفقات وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 23 نوفمبر 2022.

كما شهدت اعتمادات ميزانية الدّولة لسنة 2022 تعديلات أخرى خلال السنة عبر تحويل اعتمادات بين البرامج[34] بقيمة 129,888 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 228,227 م.د وتوزيع الاعتمادات التكميلية المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة[35] (562,743 م.د) والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (477,104 م.د) لترتفع الاعتمادات النّهائيّة إلى ما قيمته 44.668,208 [36] م.د مقابل ما قدره 44.668,208 م.د في سنة 2021.

وتمّ نقل الاعتمادات بين البرامج ضمن ميزانية الدولة لسنة 2022 تِبعاً لتغيير على مهمة البيئة والشؤون المحلية سابقًا حيث تمّ فصل مهمة البيئة عن الشؤون المحلية التي تمّ إلحاقها بمهمة الدّاخلية[37]، والفصل بين وزارتي المالية والاقتصاد والتخطيط بعد أن كان في وزارة واحدة[38]. وشمل الفصل أيضا وزارتي الشباب والرياضة والتشغيل والتكوين المهني[39]. ويجدر أنه سُجل غياب للأوامر الحكومية لنقل الاعتمادات بعنوانها.

وفي ما يتعلّق بالإعتمادات المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة فقد بلغت 698,119 م.د وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى ما قدره 562,743 م.د مقابل 511,347 م.د في سنة 2021، وتمّ توزيعها وفقا

---

[33] المرسوم عدد 69 لسنة 2022 المؤرخ في 22 نوفمبر 2022 يتعلق بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2022.

[34] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

[35] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

[36] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

[37] أمر رئاسي عدد 138 لسنة 2021 مؤرخ في 11 أكتوبر 2021 والمتعلق بتسمية أعضاء الحكومة.

[38] وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

[39] كانت وزارة واحدة تحمل اسم وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني.

لقرار وزيرة الماليّة المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 في حدود 562,743 م.د أي بنسبة 99,99 % مقابل 98,30 % في التّصرف السابق.

وتمّ توزيع النفقات الطارئة وغير الموزعة حسب الأقسام فاستأثر قسم نفقات الاستثمارات بالنصيب الأوفر من الاعتمادات التكميلية بما قدره 175,961 م.د ونسبته 31,27 % مقابل على التوالي 137,915 م.د وبنسبة 27,44 % في التصرف السابق. يليه قسم التدخلات بما قدره 164,100 م.د وبنسبة 29,16 % وقسم نفقات التأجير بمبلغ 113,423 م.د وبنسبة 20,16 % ونفقات التسيير بمبلغ 106,526 م.د وبنسبة 18,43 %. وفي خصوص نفقات التأجير، فقد تمّ ترسيم جزء منها يقدر بـ279 م.د بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة[40] تحسبا لإنعكاس إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر 2022.

وفيما يتعلّق بتوزيع الاعتمادات التكميلية المأمور بصرفها على صعيد المهمات والبرامج، فقد كانت الحصة الأوفر في سنة 2022 من نصيب مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك بمبلغ 195,978م.د وبنسبة 34,83 % وخصص منها مبلغ 114,478 م.د لفائدة قسم نفقات الاستثمار. كما أسند لمهمة الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات اعتمادات تكميلية قدرها 80,000 م.د وجهت كليًّا لنفقات التدخلات وتحديدا الفصل "منح للمؤسسات الدستورية".

وأسند لمهمة الدفاع الوطني اعتمادات تكميلية قدرها 68,343 م.د خصصّ منها 29,294 م.د لتدعيم نفقات الإستثمار (بنسبة 48,46 %) و39,048 م.د لنفقات التسيير (بنسبة 37,14 %). وتليها مهمة الصحة اعتمادات تكميلية قدرها 68,776 م.د وأدرج أغلبها بعنوان نفقات التأجير الاستثمار.

ويبيّن الملحق عدد 1 توزيع الاعتمادات التكميلية حسب المهمّات والأقسام في سنة 2022.

من ناحية أخرى وعلى مستوى الإنجاز، ارتفعت الدفوعات إلى 49.632,394 م.د مقابل 42.547,745 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 7.084,649 م.د ونسبتها 16,15%. ومقارنة بالاعتمادات النهائية، سجلت نفقات سنة 2022 نسبة إنجاز قدرها 96,58 % مقابل نسبة إنجاز 95,25 % في السنة السابقة.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات النهائية لسنة 2022 والدفوعات حسب الأقسام مقارنة بسنة 2022:

م.د

الأقسام	الاعتمادات النهائية	الدفوعات				تطور الدفوعات	
		2021		2022			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %
نفقات التأجير	21 414,067	20 182,202	47,43	21 124,848	42,56	942,646	4,67
نفقات التسيير	2 239,197	2 156,654	5,07	2 146,087	4,32	10,567-	0,49-
نفقات التدخلات	18 963,760	12 592,434	29,6	18 150,252	36,57	5 557,818	44,14

[40] تقرير حول قانون الماليّة التعديلي لسنة 2022.

نفقات الاستثمار	4 087,417	3 625,847	8,52	3 525,052	7,10	100,795-	2,78-
نفقات العمليات المالية	133,663	302,565	0,71	133,662	0,27	168,903-	55,82-
نفقات التمويل	4 553,000	3 688,043	8,67	4 552,493	9,18	864,450	23,44
المجموع	**51 391,104**	**42 547,745**	**100,000**	**49 632,394**	**100,000**	7 084,649	**16,65**

تأتّى تطور نفقات الميزانية أساسا إلى ارتفاع نفقات التدخلات بزيادة قدرها 5.557,818 م.د ونفقات التأجير بما قيمته 942,646 م.د ونفقات التمويل بما قيمته 864,450 م.د، حدّ منه تراجع كل من نفقات العمليات المالية والاستثمار بما قيمته على التوالي 168,903 م.د و100,795 م.د.

ومقارنة بالسنة السابقة تواصل تراجع حصة نفقات التأجير من نفقات الميزانيّة وذلك بمبلغ 21.124,848 م.د وبنسبة 42,56 % مقابل 47,43 % في التصرف السابق. كما تراجعت حصة نفقات التسيير إلى 4,32 % مقابل 5,07 % في السنة السابقة وبلغت 2.146,087 م.د. وتواصل تراجع حصّة نفقات العمليات المالية ونفقات الإستثمار إلى ما نسبته على التوالي 0,27 % و7,10 %. فيما تطورت حصة نفقات التدخلات بمبلغ 18.150,252 م.د وبحصّة 36,57 % ونفقات التمويل بمبلغ 4.552,493 م.د وبحصّة 9,17 %.

ويبرز الرّسم الموالي توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 بين مختلف الأقسام:

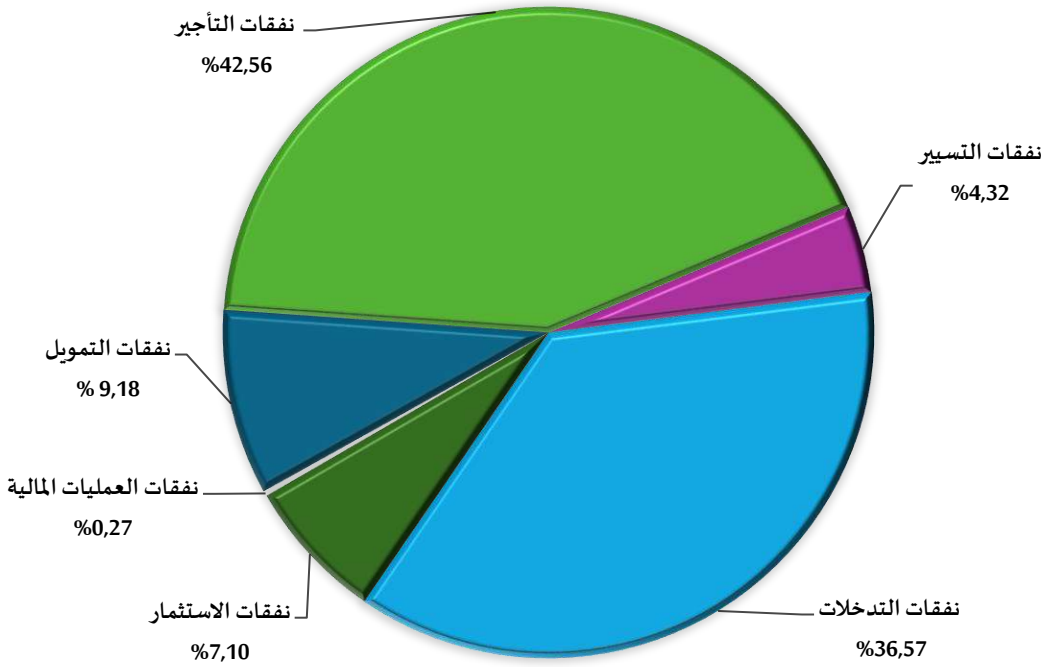

وتواصل خلال الفترة 2018 - 2022 تطور نفقات التأجير بنسق تصاعدي في حين لم تشهد نفقات الاستثمار المباشرة[41] نموا ملحوظا، وذلك كما يتضح من الرسم البياني التالي :

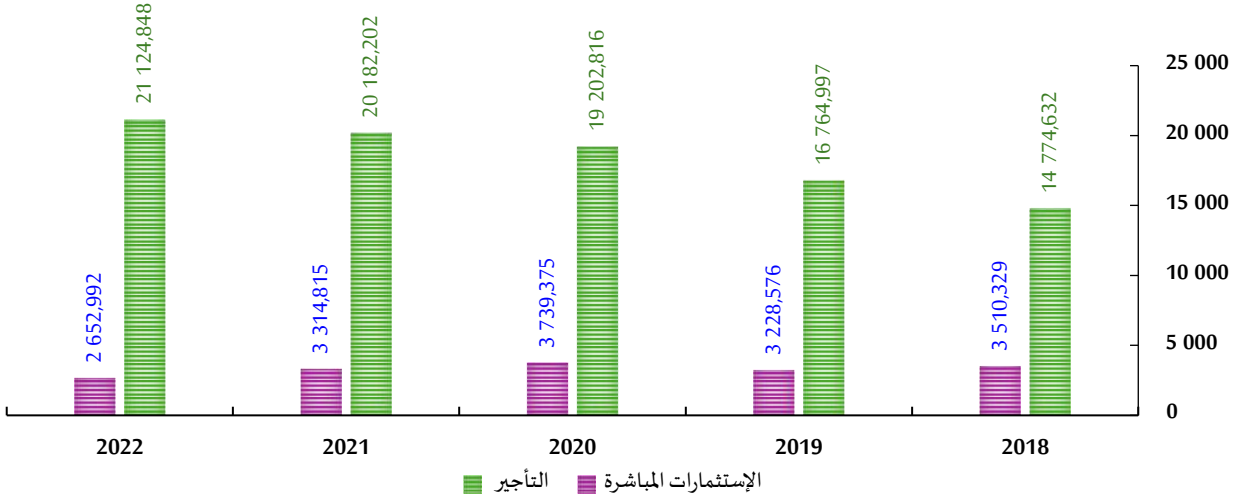

ويبرز الملحق عدد 2 توزيع نفقات الدّولة لسنة 2022 حسب المهمّات.

وحسب المهمات، ولأول مرة خلال الثلاث السنوات الأخيرة استأثرت مهمّة الصناعة والطاقة والمناجم بالحصّة الأكبر من مجموع نفقات ميزانيّة الدولة دون اعتبار نفقات التّمويل والنفقات الطارئة لتبلغ 17,33 % تليها مهمة التربية بنسبة 15,22 % ومهمة الداخلية بنسبة 11,60 % ومهمة التجارة وتنمية الصادرات بنسبة 7,86 % ومهمة الدفاع بنسبة 7,86 % ومهمّة الصحة 7,04 %. وساهم تطور نفقات دعم المحروقات والمواد الأساسية في ارتفاع حصة مهمّة الصناعة والطاقة والمناجم.

وعلى صعيد آخر سجّلت مختلف المهمات والبرامج خلال تصرف 2022 تغيّرات متفاوتة الأهمية يعود البعض منها إلى التغييرات الهيكلية التي شهدتها بعض الوزارات.

ويبرز الملحق عدد 3 توزيع نفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 وفقا للمهمات والبرامج.

ويلخص الجدول الموالي توزيع نفقات ميزانية الدولة بين الأقسام في سنة 2022:

[41] تم احتساب نفقات الاستثمار المباشرة بمجموع نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية ونفقات الاستثمار المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة.

تلخيص لنفقات الدولة لسنة 2022 حسب الأقسام

م.د

الأقسام	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	الترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
نفقات التأجير	21 573,334	21 552,659	26,769	68,185	0,000	210,716	113,423	0,117	21 414,067	21 124,848	289,219
نفقات التسيير	1 991,920	1 844,706	27,958	3,713	112,975	3,766	106,526	154,511	2 239,197	2 146,087	93,110
نفقات التدخلات	14 262,505	18 702,679	5,197	20,855	43,519	13,745	164,100	82,865	18 963,760	18 150,252	813,508
نفقات الاستثمار	4 183,192	3 567,283	69,964	37,135	71,733	0,000	175,961	239,611	4 087,417	3 525,052	562,365
نفقات العمليات المالية	130,930	130,930	0,000	0,000	0,000	0,000	2,733	0,000	133,663	133,662	0,001
نفقات التمويل	4 326,000	4 553,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	4 553,000	4 552,493	0,507
النفقات الطارئة وغير الموزعة	698,119	562,743	0,000		0,000	0,000	562,743-	0,000	0,000	0,000	0,000
المجموع	**47 166,000**	**50 914,000**	**129,888**	**129,888**	**228,227**	**228,227**	**0,000**	**477,104**	**51 391,104**	**49 632,394**	**1 758,710**

وتوزّعت نفقات ميزانية الدولة حسب مصادر التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 42.662336 م.د وموارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 826,088 م.د وموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.348,800 م.د وموارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 242,676 م.د.

ويبرز الملحق عدد 4 توزيع نفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 حسب مصادر التّمويل.

وعلى صعيد آخر وعلى رغم تعهد وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانيّة الدّولة) في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021، بالعمل على تفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية الأصلي والتعديلي بين نفقات التدخلات ونفقات التسيير. فإنه تواصل في سنة 2022 دمج قسم التسيير مع قسم التدخلات ضمن بند بقية الأقسام. وذلك خلافا لتبويب نفقات ميزانية الدّولة المنصوص عليها في الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانيّة لسنة 2019.

وعليه فإن المحكمة تجدد تأكيدها على ضرورة الالتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية في الغرض بهدف إضفاء مزيد الشفافية على المعطيات المقدمة لمختلف مستعملي المعلومة المالية وضبط حجم تدخلات الدولة في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية.

أما بخصوص الإعتمادات الباقية، فقد أفرز تنفيذ ميزانيّة سنة 2022 اعتمادات متبقية بلغت جملتها 1.758,710 م.د. وشملت الاعتمادات المتبقية خاصة نفقات التّدخّلات (813,508 م.د) ونفقات الاستثمار (562,365 م.د) ونفقات التّأجير (289,219 م.د) ونفقات التسيير (93,110 م.د) ونفقات التمويل (0,507 م.د) ونفقات العمليّات الماليّة (0,001 م.د).

وفيما يلي تحليلا لتطور تكاليف الميزانية حسب طبيعة النفقات (الأقسام) مع تحليل لتنفيذ هذه النفقات حسب الأهداف والمهمات والبرامج في مستوى كل قسم.

1. نفقات التّأجير

حُدّدت التقديرات بعنوان نفقات التأجير بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 بمبلغ 21.573,334 م.د، ثم تمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى 21.552,659 م.د مقابل 20.118,481 م.د في سنة 2021.

وارتفعت الاعتمادات النهائيّة لقسم التأجير إلى ما قدره 21.414,067 م.د مقابل 20.326,414 م.د في التصرف السابق، أي بنسبة نمو 5,35 %. حيث انتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية من قسم النفقات الطارئة بمبلغ 113,423 م.د لفائدة هذا القسم، وكذلك تحويل اعتمادات صافية بين البرامج (– 41,417 م.د) وتحويل الاعتمادات داخليا (– 210,716 م.د) والترفيعات بمبلغ 0,117 م.د في النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة. وسجل نسق نموّ الاعتمادات النّهائيّة لقسم التأجير في سنة 2022 ارتفاعا بعد أن كان يتخذ منحى تنازلي خلال الثلاث السنوات السابقة. حيث بلغ ما نسبته 5,35 % مقابل 5,12 % في سنة 2021 و 12,28 % في سنة 2020 و14,98 % في سنة 2019.

أمّا في ما يتعلق بالاعتمادات غير المستعملة خلال نهاية التصرف فقد تضاعفت مقارنة بسنة 2021 وبلغت 289,219 م.د. مما يؤكد ما ذهبت إليه محكمة المحاسبات في تقاريرها السّابقة حول غلق ميزانيّة الدولة على انتفاء الصبغة الطارئة لنفقات التأجير بما لا يبرّر تخصيص جزء من الاعتمادات المرسّمة بمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة لفائدة هذا الصنف من الأعباء، وعليه تجدد المحكمة توصيتها بضرورة ضبط تقديرات دقيقة في شأنها.

وتجدر الإشارة أنه تمّ ضبط تقديرات نفقات التأجير بعد الأخذ بعين الاعتبار لتفعيل البرنامج الجديد للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية للأعوان الذين يبلغون سن 57 سنة مع فترة نشاط لا تقل على 15 سنة طبقا لما جاء به قانون المالية لسنة 2022 في فصله 14.

حيث قُدرت مصالح وزارة المالية أن ينتفع بهذا الاجراء قرابة 6000 عون مما سيمكن من اقتصاد سنوي في كتلة الأجور بحولي 168 م.د بنهاية البرنامج[42]. في حين بالنسبة لسنة 2022 يقدر الاقتصاد في النفقات التأجير بحوالي 84 م.د بإعتبار أن الإحالات تنطلق بداية من 1 جويلية 2022.

كما تمّ تقدير نفقات التأجير أيضاً في ظل تأجيل تطبيق اتفاقية 6 فيفري 2021 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والمتعلقة بالزيادة في الأجور، وتواصل لسنة الثانية على التوالي إرجاء تطبيق مقتضيات القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أوت 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.

وتوزعت الاعتمادات النهائية حسب صيغة التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامة للميزانية بمبلغ 21.407,246 م.د ونفقات محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 6,821 م.د.

ويفسر تطور التقديرات بعنوان نفقات التأجير أساسا بالانعكاس المالي لانتداب المبرمج لسنة 2022 (18.442 خطة)[43]، موزعة أساسا على كل من مهمة التربية (6.246 خطة) والداخلية (5.588 خطة) والدفاع (4.907 خطة) ووزارة العدل (700 خطة) والبقية للمدارس التكوين بقيمة جملية تعادل 335 م.د. وكذلك نتيجة تفعيل الزيادات الخصوصية بمهمة وزارة الصحة (قُدّرت بمبلغ 120 م.د). كما قُدّرت الزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر 2022 بمبلغ 195 م.د[44].

وعلى صعيد استهلاك الاعتمادات، بلغت نفقات التأجير في سنة 2022 ما قدره 21.124,848 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات النهائية بنسبة 98,65 % أي أقل من النسبة المسجلة في السنة السابقة (99,29 %).

وتوزّعت المبالغ المدفوعة بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 21.123,173 م.د ونفقات محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 1,675 م.د.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التأجير وتطوّرها بين سنتي 2021 و2022:

[42] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022.

[43] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022.

[44] تقرير حول قانون المالية التعديلي 2022.ت

بحساب م.د

البنود	الدفوعات				تطوّر المصاريف 2021/2022	
	2021		2022			
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	18 912,381	93,71	19 804,780	93,75	892,399	4,72
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير	1 237,711	6,13	1 307,444	6,19	69,733	5,63
منح مخوّلة للسّلط العمومية	25,332	0,13	10,949	0,05	14,383-	56,78-
جملة نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**20 175,424**	**99,970**	**21 123,173**	**99,992**	**947,749**	**4,70**
نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	**6,778**	**0,03**	**1,675**	**0,008**	**5,104-**	**75,30-**
المجموع	**20 182,202**	**100,000**	**21 124,848**	**100,000**	**942,645**	**4,67**

وعرفت الدفوعات بعنوان نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (21.123,173 م.د) في سنة 2022 نموا قدره 947,749 م.د ونسبته 4,70 % وهو ما يمثل نسبة 15,26 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 16,60% في سنة 2021.

وشملت هذه النّفقات أساسا تأجير الأعوان القارّين وغير القاريّن والعاملين بالخارج حيث بلغت حصّتها 93,75 % من مجموع نفقات التّأجير.

وبالرغم من ارتفاع نفقات التأجير فإنها شهدت انخفاض في حصّتها ضمن جملة نفقات ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات قسم التمويل) لتصل إلى ما نسبته 46,86 % مقابل 51,94 % في سنة 2021 و51,88 % في سنة 2020

وعلى صعيد آخر، يبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التأجير لسنة 2022 بين مختلف المهمات:

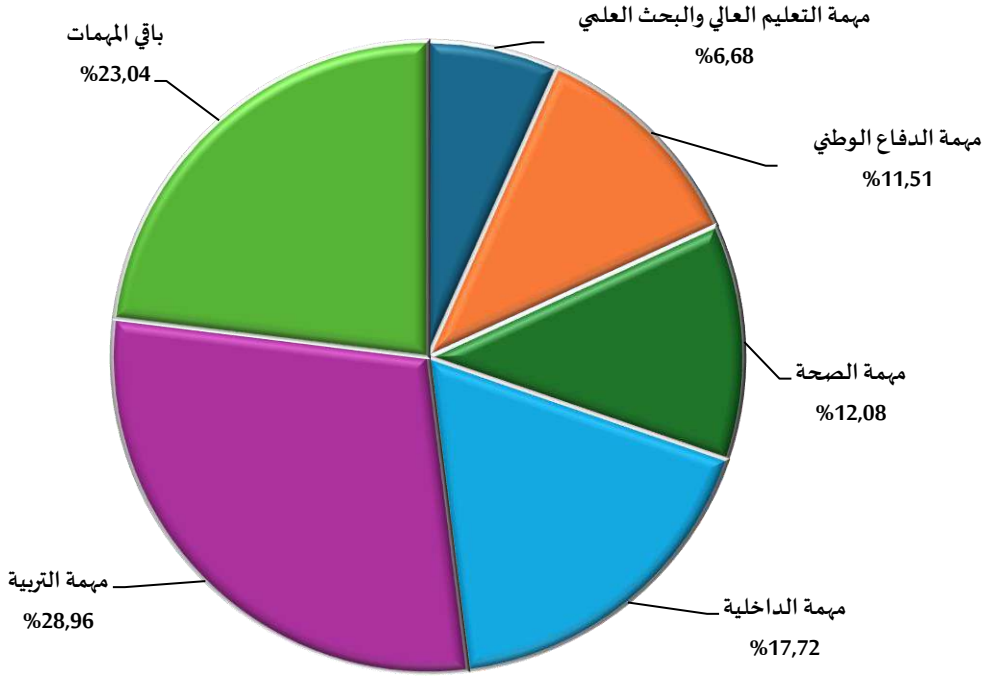

يلاحظ من خلال الرسم أعلاه، وعلى غرار التصرف السابق، استئثار مهمات التربية والداخلية والدفاع الوطني والصّحة والتّعليم العالي والبحث العلمي بالنصيب الأوفر من مجموع نفقات التأجير وذلك بمبلغ جملي قدره 16.256,631 م.د وحصته 76,96 %.

2. نفقات التسيير

تمّ ضبط اعتمادات أولية بعنوان قسم التسيير قدرها 1.991,920 م.د، ثم تمّ التخفيض فيها بعد تعديل بعض بنود النفقات لبعض المهمات بمبلغ 147 م.د[45] بمقتضى قانون الماليّة التعديلي لتصل إلى 1.884,706 م.د. وقد شمل التخفيض في نفقات التسيير أساسا مهمة الصحة (41,842 م.د) ومهمة التربية (31,418 م.د) ومهمة الاقتصاد والتخطيط (29,332 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (17,411 م.د).

كما انتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 106,526 م.د تأتت من قسم النّفقات الطّارئة وغير الموزّعة. وباعتبار جملة التحويلات الصافية بين البرامج (+ 24,245 م.د) وتحويل الاعتمادات داخليا (+ 109,209 م.د) والترفيعات بمبلغ 154,511 م.د في النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة. وارتفعت الاعتمادات النهائية إلى ما جملته 2.239,197 م.د تمّ استهلاكها بنسبة 95,84 % مقابل 89,82 % في سنة 2021.

وشهدت الدفوعات بعنوان نفقات التسيير لسنة 2022 والبالغة 2.146,087 م.د تراجعا بما قدره والبالغة 2021 والبالغة 2.156,654 م.د تراجعا بما قدره 10,567 م.د مقارنة بسنة 2021. وتوزعت بين نفقات محمولة على

[45] تقرير حول قانون المالية التعديلي لسنة 2022.

الموارد العامّة للميزانيّة (1.930,784 م.د) وعلى الحسابات الخاصّة في الخزينة (79,655 م.د) وعلى حسابات أموال المشاركة (135,648 م.د).

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التسيير وتطوّرها بين سنتي 2021 و2022:

بحساب م.د

البنود	2021		2022		التغييرات 2021/2022	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة%	القيمة	النسبة %
النفقات الخصوصيّة للسّلط العمومية	14,695	0,68	18,651	0,87	3,956	26,93
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج	1 283,238	59,5	1 253,746	58,42	29,492-	2,3-
- نفقات تسيير المصالح العمومية	1 160,955	53,83	1 134,338	52,86	26,617-	2,29-
- نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	57,730	2,68	54,280	2,53	3,450-	5,98-
- نفقات تسيير المصالح بالخارج	64,553	3,04	65,128	3,03	0,575	0,89
منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة	697,738	32,35	658,387	30,68	39,351-	5,64-
جملة نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**1 995,671**	**92,54**	**1 930,784**	89,97	64,887-	**3,25-**
نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة	160,983	7,46	215,303	10,03	54,320	33,74
الجملة	**2 156,654**	**100**	**2 146,087**	**100,00**	**10,567-**	**0,49-**

ويُلاحظ تواصل تدني نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة للسنة الثانية على التوالي، بما قدره 64,89 % ونسبته 3,25 % في حين سجلت سنة 2021 تقلص بما قدره 264,794 م.د ونسبته 11,71 % مقابل تطوّر بمبلغ 654,144 م.د ونسبة 40,72 % في سنة 2020. ويعود ذلك أساسا إلى تدني منح المؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بمبلغ 39,351 م.د ونسبة 5,64 % ونفقات تسيير المصالح العمومية بمبلغ 26,617 م.د وبنسبة 2,29 %. في المقابل تطورت في سنة 2022 نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة لتصل إلى ما قدره 215,303 م.د أي بنسبة 33,74%.

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التسيير بين مختلف المهمات لسنة 2022:

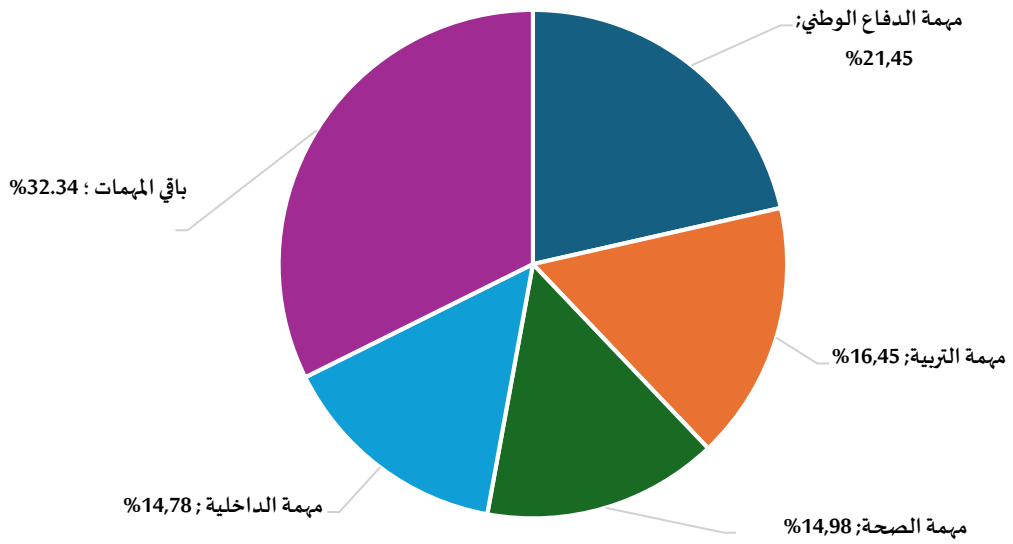

في سنة 2022 أُنجز الجزء الأكبر من نفقات التسيير من قبل مهمات الدفاع الوطني والتربية والصحة والدّاخليّة بمبلغ جملي 1.452.017 م.د وبحصّة قدرها 67,66 %.

أما على مستوى البرامج فقد بلغت نفقات البرنامج عدد 2 "الإسناد اللوجستي التقني" 262,342 م.د أي بما يمثل 56,99 % من جملة نفقات التسيير لمهمة الدفاع الوطني. وقد استأثر البرنامج عدد 9 "القيادة والمساندة" لمهمة التربية بما نسبته 67,77 % من إجمالي نفقات التسيير بمبلغ 239,208 م.د. أما في مستوى مهمة الصحة، فإن البرنامج عدد 2 "الخدمات الصحية الاستشفائية" والبرنامج عدد 3 "البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية" مثلا 80,17 % من إجمالي النفقات للمهمة بمبلغي على التوالي 136,038 م.د و 121,723 م.د. ومهمة الدّاخلية حيث كان مجموع البرامج عدد 1 "الأمن الوطني" وعدد 2 "الحرس الوطني" وعدد 9 "القيادة والمساندة" 303,678 م.د أي بنسبة 95,72 % من جملة نفقات التسيير، كان المبلغ المخصص للبرامج الثلاثة متقارب في حدود 100 م.د.

3. نفقات التّدخّلات

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 رصد اعتمادات أولية بعنوان نفقات التدخّلات قدرها 14.262,505 م.د، شملت أساساً نفقات التدخلات الاعتيادية في حدود 3.055 م.د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية بقيمة 3.950 م.د ونفقات الدعم بما قدره 7.262 م.د. وتمكّن نفقات التدخلات الاعتيادية أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل بمبلغ جملي 963 م.د ولدعم صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بما قدره 798 م.د والمنح والقروض الجامعية 218 م.د.[46]

[46] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2022.

أما بخصوص نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والتي بلغت قيمة جملية 3.950 م.د، فهي تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي و تحويلات بعنوان الاستثمار وتشجيعات مباشرة.

وبلغت في سنة 2022 التقديرات بعنوان نفقات الدعم[47] ما قدره 7.262 م.د وشملت نفقات دعم المواد الأساسية بقيمة 3.771 م.د ودعم النقل العمومي بما قدره 600 م.د ودعم المحروقات والكهرباء في حدود 2.891 م.د والتي تم ضبطها على أساس تفعيل التعديل الآلي للأسعار بالنسبة للمواد البترولية بنسبة 3 % عوضا عن 5 % معتمدة سنة 2021 وكذلك إرساء التعديل الآلي للأسعار بصفة دورية ومحددة بالنسبة للكهرباء والغاز مع إستثناء الفئات الهشة وعدم إقرار زيادة في أسعار قوارير الغاز المسال.

وتم الترفيع في هذه التقديرات بموجب قانون المالية التعديلي إلى حدود 18.702,679 م.د، أي بزيادة قدرها 4.440,174 م.د ونسبتها 31,13 %. وتم تفسير هذه الزيادة[48] خاصة بتحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 100,5 دولار عوضا عن 75 دولار للبرميل مقدرة أوليا ولعدم تفعيل التعديل الآلي لأسعار المواد البترولية طيلة السنة كما هو مبرمج بقانون المالية، واقتصر على تعديل الأسعار في أربع مناسبات فقط (فيفري، مارس، أفريل وسبتمبر) والذي انجر عنه الترفيع في نفقات دعم المحروقات بمبلغ 4.737 م.د لتصل 7.628 م.د.

وانتفعت نفقات التدخلات باعتمادات تكميلية بمبلغ 164,100 م.د من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة وباعتبار التعديلات في اعتمادات هذه النفقات وتحويلها داخليا (29,774 م.د) وبين البرامج (- 15,658 م.د) والترفيعات المسجلة على موارد الحسابات الخاصة (49,650 م.د) ارتفعت الاعتمادات النهائية[49] المرصودة لنفقات التدّخلات في سنة 2022 إلى ما قيمته 18.963,760 م.د أي بزيادة بقيمة 4.701,255 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي مقابل 13.203,030 م.د في سنة 2021.

وعلى مستوى الإنجاز، تم استهلاك هذه الاعتمادات بنسبة 95,71 % مقابل نسبة استهلاك 95,38 % في السنة السابقة حيث بلغت ما جملته 18.150,252 م.د مقابل 12.592,434 م.د في سنة 2021.

وفيما يخص مصادر تمويل هذه النفقات فقد تّم صرفها أساسا على الموارد العامة للميزانية (18.150,252 م.د) فيما تم صرف الباقي على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (1.090,036 م.د) وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة (281,694 م.د).وموارد حسابات أموال المشاركة (19,796 م.د). وأفرز هذا القسم اعتمادات باقية في سنة 2022 بمبلغ 813,508 م.د.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان قسم التدّخلات بين مختلف الفصول خلال سنتي 2021 و2022:

[47] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2022.

[48] تقرير حول قانون المالية التعديلي لسنة 2022.

[49]لقرار المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

بحساب م.د

بيان الفصول	الدفوعات				التغييرات 2021/2022	
	2021		2022			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
التدخلات في الميدان الاجتماعي	7 086,050	56,27	13 216,070	72,81	6130,020	86,51
التحويلات	1 075,697	8,54	1 033,113	5,69	42,584-	3,96-
دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي	1 768,648	14,05	1 343,798	7,40	424,850-	24,02-
التدخلات ذات صبغة عامة	76,447	0,61	63,446	0,35	13,001-	17,01-
دعم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	678,654	5,39	314,168	2,73	183,304-	27,01-
دعم التدخلات في الميدان الاجتماعي	231,376	1,84	495,350	1,73	82,792	35,78
باقي الفصول	1 675,562	13,31	1 684,307	9,28	8,745	0,52
المجموع	**12 592,434**	**100,00**	**18 150,252**	**100,00**	**5 557,818**	**44,14**

يتضح من الجدول السابق ارتفاع حصة نفقات التدخلات المحمولة على فصل "التدخّلات في الميدان الاجتماعي" والبالغة ما قيمته 13.216,070 م.د أي بنسبة 72,81 % من جملة نفقات التدّخلات، مقابل 56,27 % خلال التصرف السابق بما قيمته 7.086,050 م.د

وحسب المهمات استأثرت أربع مهمات بالحصة الأكبر من جملة نفقات التدّخلات وكانت الحصة الأوفر لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم بمبلغ 7.771,063 م.د بما نسبته 42,82 % تليها مهمة التجارة وتنمية الصادرات بمبلغ 3.855,405 م.د ثم مهمة الشؤون الاجتماعية بما قدره 1.859,670 م.د ومهمة الداخلية بـ 987,866 م.د.

ويبرز الرسم التالي هيكلة نفقات التدخلات في سنة 2022 حسب المهمات:

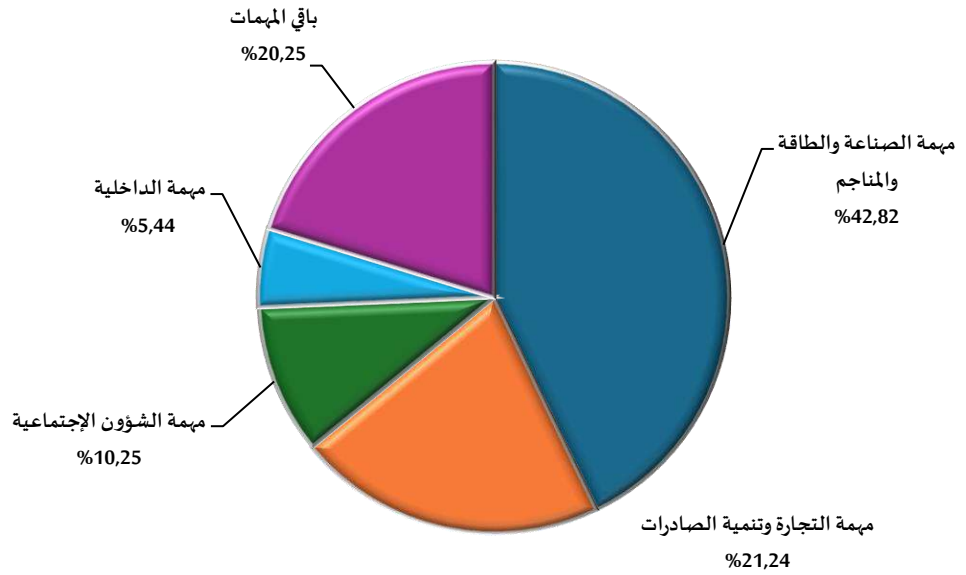

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل مهمة التجارة وتنمية الصادرات وتطوّرها خلال السنوات من 2018 إلى 2022:

بحساب المليون دينار

المادة / السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	التغيرات 2022/2021	
						القيمة	النسبة (%)
- الحبوب	1 305,754	1 284,436	1 848,475	1 674,154	3 220,944	1 546,790	92,39
- الزيت النباتي	249,151	208,096	268,951	301,383	358,795	57,412	19,05
- الحليب	134,177	189,617	209,071	161,843	138,076	23,767-	14,69-
- السكر	8,867	9,088	9,876	9,353	9,357	0,004	0,04
- الورق المدرسي	2,703	10,320	6,122	8,704	8,732	0,028	0,33
-العجين الغذائي	44,726	88,640	73,505	44,309	35,097	9,212-	20,79-
- دعم اللحوم[50]	4,622	2,356	-	0,254	-	0,254-	-
الجملة	**1 750,000**	**1 792,554**	**2 416,000**	**2 200,000**	**3 771,000**	**1 571,000**	**71,41**

يلاحظ في سنة 2022 تطور الدفوعات بعنوان دعم المواد الأساسية بمبلغ 1.571 م.د وبنسبة 71,41 % مقابل تراجع في سنة 2021 بما قدره 216 م.د وبنسبة 8,94 %. ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع الدعم الموجه لمواد الحبوب (1.546,790 م.د) والزيت النباتي (57,412 م.د)، في حين تراجع الدعم الموجه لمادة الحليب بمبلغ 23,767 م.د والعجين الغذائي بمبلغ 9,212 م.د.

من جهة أخرى يفسر ارتفاع الدعم الموجه لمواد الحبوب خاصة بارتفاع سعرها في السوق العالمية، حيث حتى وإن تراجعت أسعار القمح في الثلاثي الثالث من سنة 2022 نحو 20 % لكنها ظلت أعلى بنسبة 24 % عما كانت عليه 2021[51]. من جهة أخرى في المستوى الوطني ارتفعت أسعار الشراء كما حددها الأمر الرئاسي عدد 581 لسنة 2022 لتبلغ للقمح الصلب 90 دينارا للقنطار (مقابل 65 في سنة 2021) والقمح الليّن 65 دينارا للقنطار (مقابل 50 في سنة 2021). كذلك إلى الترفيع في المنحة الاستثنائية للتّسليم السّريع المحددة لسنة 2022 وحددت بـ 40 دينارا للقنطار القمح الصلب مقابل 22 دينارا سنة 2021 وبـ 30 دينارا للقمح الليّن مقابل 17 دينارا في سنة 2021.

أما بخصوص الدعم الموجه إلى الزيت النباتي ارتفع بمبلغ 57,412 م.د ويفسر ذلك بتسريع عملية صرف الاعتمادات الضرورية في الآجال لفائدة الديوان الوطني للزيت لتفادي النقص في مادة الزيت النباتي المدعم[52].

كما بلغت في سنة 2022 نفقات دعم النقل العمومي 600 م.د تعلّقت بنفقات التدخلات لبرنامج النقل البري وبرنامج الطيران المدني لمهمة النقل واللوجستيك.

[50] يسند الدعم الموجه لمادة اللحوم عبر تحويلات لشركة اللحوم.

[51] تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2023.

[52] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2022.

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدّخلات بعنوان دعم النقل بين مختلف الشركات خلال الفترة 2020-2022:

بحساب المليون دينار

المستفيد	نفقات الدعم		
	2020	2021	2022
الشركات الجهوية للنقل	325,000	288,500	361,000
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	90,000	54,000	70,000
شركة نقل تونس	155,000	135,000	140,000
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	12,500	14,000	16,000
شركة الخطوط التونسية السريعة	10,000	10,000	10,000
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	7,500	2,500	3,000
المجموع	**600,000**	**504,000**	**600,000**

كما صُرفت نفقات التدخلات لمهمة الشؤون الاجتماعية أساسا على الموارد العامة للميزانية 72,99 % مقابل 86,35 % خلال التصرف السابق. واستئثارا البرنامج الثالث "النهوض الاجتماعي" والبرنامج الثاني "الضمان الاجتماعي" بأكبر نسبة دفوعات من جملة نفقات التدخلات للمهمة على التوالي بنسبة 49,00 % و45,68 %.

وتوزعت تدخلات البرنامج عدد 3 "النهوض الاجتماعي" بين المنح المسندة للعائلات المعوزة 687,400 م.د مقابل 644,999 م.د في سنة 2021. ومساعدات لفائدة الفئات محدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات 53,888 م.د مقابل 50,978 م.د خلال التصرف السابق.

كما تم رصد اعتمادات بقيمة 54 م.د محمولة على الموارد الخارجية الموظفة لإسناد منح شهرية بقيمة 30 دينارا لفائدة الأطفال الأقلّ من 6 سنوات خصّت 150 ألف منتفع من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، صرف منه ما قدره 42,061 م.د أي بنسبة استهلاك 77,89 %.

فيما شملت نفقات التدخل للبرنامج عدد 2 "الضمان الاجتماعي" مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية 452,708 م.د (500 م.د في سنة 2021) ومساهمتها بعنوان التعديل الآلي للجرايات 126,355 م.د (155,500 م.د في سنة 2021) ومنحة تعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا 80,000 م.د (76,601 م.د في سنة 2021).

وتواصل تراجع الدفوعات بعنوان فصل "التحويلات" لسنة الثانية على التوالي لتبلغ 1.033,113 م.د أي بحصة 5,69 % من جملة نفقات التدّخلات في سنة 2022 مقابل تراجع بلغ 8,54 % سنة 2021، في حين كانت حصّتها تقدر بنسبة 16,13 % في سنة 2020.

4. نفقات الاستثمار

حدد قانون الماليّة لسنة 2022 حجم اعتمادات الدفع بعنوان نفقات الاستثمار لميزانية الدّولة بما قيمته 4.183,192 م.د وتم التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتبلغ 3.567,283 م.د مقابل 4.218,431 م.د في سنة 4.218,431 م.د مسجلة بذلك ارتفاع مقارنة بالسنة السابقة نسبته 15,43 %.

وتطورت الاعتمادات التكميلية المسندة لنفقات الاستثمار من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة[53] إلى ما قيمته 175,961 م.د مقابل 137,915 م.د في سنة 2021.

وعلى إثر الترفيع في تقديرات اعتمادات هذه النفقات وتحويلها بين البرامج[54] وداخليا وإسناد الاعتمادات التكميلية، ارتفعت الاعتمادات النهائية[55] لنفقات الاستثمار إلى 4.087,417 م.د في سنة 2022 مقابل 4.644,266 م.د في السنة السابقة. وتوزعت هيكلة تمويلها بين الموارد العامة للميزانية (69,65 %) وموارد القروض الخارجية الموظفة (20,96 %) وموارد الحسابات الخاصة (9,39 %).

وبلغت النفقات المنجزة بعنوان هذا القسم ما قدره 3.525,052 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 86,24 % مقابل 3.625,847 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود مقابل 4.049,161 م.د وبنسبة استهلاك قدرها 78,07 % في سنة 2021. وتواصل في سنة 2022 تراجع حصَّة نفقات الاستثمار من جملة النفقات المنجزة لميزانية الدولة ولم تتجاوز 7,10 % مقابل 8,52 %خلال التصرف السابق، وحيث بلغت في سنة 2020 حصة نفقات الاستثمار 9,94 % من جملة النفقات المنجزة لميزانية الدّولة.

وترتب عن تنفيذ الميزانية اعتمادات باقية بقيمة 562,365 م.د تعلقت بنفقات الاستثمار المحمولة على موارد الدّولة (34,46 %) والموارد الخارجية الموظفة (44,37 %) وموارد الحسابات الخاصة (21,17 %).

وعلى غرار السنة السابقة تعلقت أهم بقايا الاعتمادات ومهمة التجهيز والإسكان (141,868 م.د) ومهمة الصحة (120,240 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (32,751 م.د) ومهمة التربية (25,838 م.د).

أ- نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية

بلغت التقديرات الأولية لاعتمادات الدّفع لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية ما قدره 3.153,255 م.د. وارتفعت الاعتمادات النهائية بعنوانها إلى ما قيمته 2.864,808 م.د مقابل 3.362,943 م.د في سنة 2021. وبلغت النفقات المنجزة 2.652,992 م.د ونسبة استهلاك 92,6 %.

ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة للميزانية حسب المهمات خلال سنتي 2021 و2022:

---

[53] وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

[54] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

[55] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 11 سبتمبر 2023 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2022.

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	650,529	705,814	55,285	8,50
مهمة الدفاع الوطني	591,104	531,855	59,249-	10,02 -
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	375,157	369,422	5,735-	1,53 -
مهمة الصحّة	416,622	250,775	165,847-	39,81 -
مهمة الدّاخلية	206,635	168,082	38,553-	18,66 -
مهمة التربية	236,076	213,024	23,052-	9,76 -
مهمة الشباب والرياضة	114,644	91,583	23,061-	20,12-
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	117,014	143,670	26,656	22,78
باقي المهمات	210,265	178,767	93,327	14,98-
الجملة	**2 918,046**	**2 652,992**	**265,054-**	**9,08 -**

وللسنة الثانية على التوالي، عرفت نفقات الاستثمارات المموّلة من الموارد العامة للميزانية تدنٍ في سنة 2022 بمبلغ 265,054 م.د مقابل 98,562 م.د في التصرف السابق. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى إنخفاض نفقات مهمة الصحة (-165,847 م.د) ومهمة الدفاع الوطني (-59,249 م.د) ومهمة الداخلية (-35,553 م.د) ومهمة التربية (-23,052 م.د) ومهمة الشباب والرياضة (-23,061 م.د) وبدرجة أقل مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (-5,735 م.د). حد منه تطور النفقات لدى كل من مهمة التجهيز والإسكان (55,285 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (26,656 م.د).

وعلى غرار السنوات السابقة تواصل استئثار مهمة التجهيز والإسكان بالحصة الأوفر من نفقات الاستثمار المنجزة بالموارد العامة للميزانية بحصة قدرها 26,60 % (22,29 % في سنة 2021).

وخصّت هذه النفقات أساسا البرنامج الأول "البنية التحتية للطرقات" بنسبة 83,43 % من إجمالي نفقات الإستثمار للمهمة (588,827 م.د) والبرنامج الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" بما نسبته 10,04 % من إجمالي النفقات (100,284 م.د).

كما تواصل ارتفاع نفقات الاستثمار لمهمة الدفاع الوطني والمنجزة أساسا في التجهيزات العسكرية بما قدره 407,863 م.د (مقابل 494,254 م.د في سنة 2021) وفي الهيكل الأساسي العسكري بمبلغ 108,805 م.د (مقابل 81,273 م.د في سنة 2021).

وتمّ في سنة 2022 رصد اعتمادات نهائية لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية لمهمة الصحة بما قدره 304,870 م.د استهلكت في حدود 82,26 % مما ترتب عنه اعتمادات متبقية بقيمة 54,095 م.د. وشهدت نفقات الاستثمار المنجزة من قبل مهمة الصحة في سنة 2022 تراجعا بنسبة 39,81 % لتبلغ 250,775 م.د مقابل 416,622 م.د في سنة 2021.

وتعلقت هذه النفقات أساسا بالبرنامج الأول "الرعاية الصحية الأساسية" وذلك بنسبة 49,64 % من إجمالي نفقات الإستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية، ويليه الثاني "الخدمات الصحية الاستشفائية" بما نسبته 23,67 %.

ووفقا للفصول تعلقت النفقات المنجزة في سنة 2022، ناهزت الاعتمادات الجمليّة دفعا المخصصة لمختلف مشاريع البنية التحتية ما يقارب 120 م.د منها 67,595 م.د للهندسة المدنية والأشغال الملحقة بها.

ب- الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجية الموظفة

بلغت الاعتمادات النهائية لسنة 2022 بعنوان الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجيّة الموظّفة ما قدره 856,898 م.د مقابل 847,753 م.د في التصرف السابق، أي بزيادة 9,753 م.د. وسُجل تحسن في نسبة استهلاك هذه الاعتمادات مقارنة بسنة 2021، حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 607,394 م.د أي بنسبة استهلاك 70,88 %. وسجلت بذلك هذه النسبة ارتفاعا بعد المنحى التنازلي الذي عرفته نسبة الاستهلاك هذه الاعتمادات خلال السنوات الثلاث السابقة (92,56 % في سنة 2019، 82,64 % في سنة 2020، 46,80 % في سنة 2021).

ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق موارد القروض الخارجية الموظّفة حسب المهمات خلال سنة 2022:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	230,230	303,083	72,854	31,64
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	77,654	218,489	140,835	100,00+
مهمة التربية	29,621	57,988	28,367	95,77
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	18,985	23,707	3,274	18,62
مهمة الصحّة	39,427	0	39,427 -	-
باقي المهمات	0,852	4,126	3,274	384,27
الجملة	**396,769**	**607,394**	**210,625**	**53,08**

ارتفعت الاستثمارات المموّلة بموارد القروض الخارجية الموظّفة خلال سنة 2022 بمبلغ قدره 210,625 م.د ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات كل من مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (140,835 م.د) ومهمة التجهيز والإسكان (72,854 م.د) ومهمة التربية (28,367 م.د) حدّ منه عدم صرف نفقات لمهمة الصحة.

وبخصوص هيكلة نفقات الاستثمار المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة وعلى غرار السنة السابقة، أنجزت مهمة التجهيز والإسكان ما نسبته 49,90 % من مجموع الاستثمارات الممولة بقروض خارجية موظفة وتعلقت أساسا بالبرنامج الأول البنية التحتية للطرقات وتحديدا بالفصل المتعلق بالطرقات والجسور (271,433 م.د ونسبة استهلاك 74,61 %) والبرنامج الثالث التهيئة الترابية والتعمير والإسكان بالفصل المتعلق بالإسكان (26,162 م.د ونسبة استهلاك 60,14 %).

وبلغت الاستثمارات المنجزة من قبل مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 218,489 م.د، أي بما نسبته 35,97 % من إجمالي الاستثمارات المموّلة بموارد القروض الخارجية الموظّفة. وشملت أساسا الاستثمارات في البرنامج الثالث المياه (155,706 م.د ونسبة استهلاك 89,98 %) والبرنامج التاسع القيادة والمساندة (31,772 م.د ونسبة استهلاك 87,08 %) وفي البرنامج الرابع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (27,623 م.د ونسبة استهلاك 83,20 %).

وخصّت نفقات الاستثمار لمهمة التربية والبالغة 57,988 م.د، أي بنسبة 9,55 % من إجمالي الاستثمارات المموّلة بموارد القروض الخارجية الموظّفة، خصت البرنامج الثاني المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي بمبلغ قدره 29,171 م.د ونسبة استهلاك 95,11 % والبرنامج الأول المرحلة الإبتدائية بمبلغ قدره 28,602 م.د ونسبة استهلاك 91,31 %.

ت- الاستثمارات الممولة بموارد الحسابات الخاصة

بلغ في سنة 2022 حجم التقديرات النهائية للاستثمارات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة ما قيمته 383,711 م.د مقابل 433,570 م.د في سنة 2021. وشملت اعتمادات بقيمة 196,082 م.د على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و187,629 م.د على موارد حسابات أموال المشاركة.

وارتفعت الاستثمارات المنجزة عبر هذه التمويلات إلى 264,666 م.د أي بنسبة استهلاك 68,98 %. وتوزعت بين نفقات محمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (67,67 %) وأخرى محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة (32,33 %).

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في سنتي 2021 و2022:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2022/2021	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة الصحة	85,976	21,627	64,349-	74,85-
مهمة التجهيز والإسكان	75,688	58,846	16,842-	22,25-
مهمة البيئة [56]	73,683	67,474	6,209-	8,43-
مهمة تكنولوجيات الاتصال	12,499	45,807	33,308	100,00+
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	9,945	11,207	1,262	12,69
مهمة التربية	0,700	24,155	23,455	100,00+
مهمة الدفاع الوطني	37,725	15,703	22,022-	58,38-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1,057	4,333	3,276	100,00+
مهمة الداخلية	12,949	13,291	0,342	2,64
باقي المهمات	0,810	2,223	23,163	100,00+
الجملة	**311,032**	**264,666**	**46,366**	14,91-

[56] في سنة 2021 كانت التسمية مهمة الشؤون المحلية والبيئة

وتراجعت نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في سنة 2022 مقارنة بالتصرف السابق بما قيمته 46 م.د وبما نسبته 14,91 %. وحافظت هذه النفقات على نفس الهيكلة حيث تمّ إنجازها أساسا من قبل مهمات الصحة والتجهيز والإسكان والبيئة والدفاع الوطني.

5. نفقات العمليّات الماليّة

يتضمن القسم الخامس "نفقات العمليّات الماليّة" الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسّسات العموميّة غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة في شكل مساهمات وقروض.

وبلغت الاعتمادات النهائيّة بخصوص نفقات العمليات الماليّة لسنة 2022 ما قيمته 133,663 م.د مقابل 302,580 م.د في السنة السابقة أي بتراجع بلغ 168,917 م.د وما نسبته 55,83 %. وتمّ صرفها على الموارد العامة للميزانية إلى غاية 133,662 م.د أي بصفة شبه كلية ومماثلة لسنة 2021.

وقد أنجزت نفقات العمليات الماليّة أساسا بين برنامج الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارات الفنية) بما قيمته 85,000 م.د ونسبة 63,59 % وبرنامج التعاون الدولي بما قيمته 47,862 م.د وما نسبته 35,81 % من إجمالي نفقات العمليات الماليّة.

وخصّت نفقات العمليات لبرنامج التعاون الدولي في نفقات المساهمات في رأس مال المالية الدولية، وأساسا المساهمة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية (34,832 م.د). أما بقية المساهمات شملت المساهمة في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير (3,046 م.د) ومؤسسة التمويل الدولية (4,218 م.د) والبنك الإسلامي للتنمية (1,652 م.د) وموراد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1,382 م.د).

من جهة أخرى، ضبطت نفقات العمليات المالية لسنة 2022 لمهمة الفلاحة بمبلغ 85 م.د[57]. كقسط ثالث وأخير لرسملة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه. وقد بلغ مجموع القسطين الأول والثاني ما قدر 168 م.د.

6. نفقات التّمويل

بلغت تقديرات نفقات التمويل ضمن قانون المالية لسنة 2022 ما جملته 4.326 م.د. وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصبح 4.553 م.د. وارتفعت الدفوعات بعنونها إلى ما قدره 4.552,493 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات المرصودة قدرها 99,99% مقابل 97,52 % في التصرف السابق. وترتب عن ذلك اعتمادات متبقّية قدرها 0,507 م.د مقابل 93,957 م.د في سنة 2021.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات التّمويل بين سنتي 2021 و2022:

م.د

[57] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري لسنة 2022.

القسم	الاعتمادات النّهائيّة في سنة 2022	الاعتمادات المأمور بصرفها		الفارق 2022/2021	
		2021	2022	القيمة	النسبة %
جملة نفقات التمويل	**4 553,00**	**3 688,043**	**4 552,493**	**864,540**	**23,44**
فوائد الدين الداخلي	-	2 165,882	2 816,937	651,055	30,06
فوائد الدّين الخارجي	-	1 522,161	1 735,556	213,395	14,02

وتطورت الدفوعات بعنوان فوائد الدّين العمومي خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بما نسبته 23,44 % مقابل تراجع بنسبة 1,41 % في التصرف السابق وارتفاع بنسبة 15,73 % في سنة 2020.

وتفسر هذه الزيادة في نفقات التمويل أساسا بارتفاع نسب الفائدة المتغيرة بأسواق الإئتمان العالمية أدى إلى زيادة فوائد الدّين الخارجي. إضافة إلى زيادة في الفوائد مسبقة الدفع نتيجة الترفيع في حجم اصدارا رقاع الخزينة خلال سنة 2022 وارتفاع كلفة الإيداعات بالخزينة العامة بعنوان موارد الادخار الوطني مما أدى لزيادة فوائد الدّين الداخلي[58].

ويبرز الرسم البياني التالي نسق نموّ حجم فوائد الدين خلال الفترة 2018 - 2022:

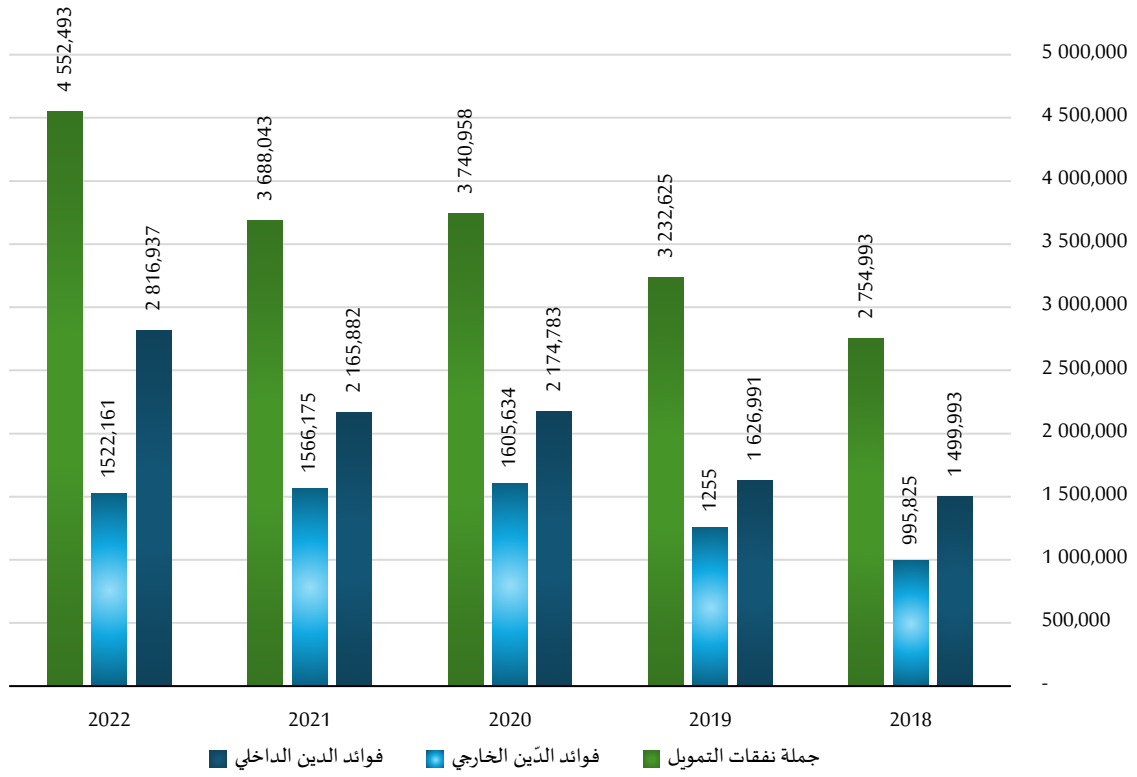

[58] تقرير حول قانون المالية التعديلي لسنة 2022.

وتواصل في سنة 2022 تعزيز حصّة فوائد الدّين الدّاخلي من مجموع نفقات هذا القسم لتبلغ 61,87 % مقابل 58,73 % في التصرّف السّابق و58,13 % في سنة 2020.

وتوزعت النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2021 و2202 على النّحو التّالي:

بحساب الدينار

البيان	2021		2022		التغيرات 2021/2022	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي	**2 165 881 721**	**58,73**	**2 816 936 883**	**61,88**	**651 055 162**	**30,06**
- فوائد دين الدّولة للسنة	2 164 639 981	58,69	2 816 000 000	61,86	**651 360 019**	**30,09**
- رقاع الخزينة	1 371 186 240	37,18	1 857 369 305	40,80	**486 183 065**	**35,46**
- الإيداعات بالخزينة العامّة	676 605 797	18,35	645 698 126	14,18	**-30 907 671**	**-4,57**
- القرض الوطني 2014	29 430 559	0,80	199 316 483	4,38	**169 885 924**	**+100,00**
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	76 587 212	2,08	99 664 164	2,19	**23 076 952**	**30,13**
- تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	10 830 173	0,29	13 951 922	0,31	**3 121 749**	**28,82**
- فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**1 241 740**	**0,03**	**936 833**	**0,02**	**-304 907**	**-24,55**
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	**1 522 160 962**	**41,27**	**1 735 556 522**	**38,12**	**213 395 560**	**14,02**
- فوائد الدين الخارجي للسنة	1 522 174 803	41,27	1 735 556 570	38,12	**213 381 767**	**14,02**
مبالغ مسترجعة سنة 2020	13 841	0,00	48	0,00	**-13 793**	**-99,65**
المجموع (أ + ب)	**3 688 042 683**	**100**	**4 552 493 405**	**100**	**864 450 722**	**23,44**

وعلى غرار السنة السابقة، شملت فوائد الدّين الدّاخلي في سنة 2022 أساسا الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بنسبة 65,96 % مقابل 63,31 % في سنة 2021، والفوائد المدفوعة بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة بنسبة 22,93 % مقابل نسبة 31,24 % خلال التصرف السابق. علما بأنّ حصّتهما من جملة فوائد الدّين العمومي قد بلغت على التّوالي 40,80 % و14,18 %.

وشهدت خلال سنة 2022 الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة ارتفاعا بنسبة 35,46 % مقابل تراجع بنسبة 6,29 % في التّصرّف السّابق. وتراجعت الفوائد المدفوعة بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة بنسبة 4,57 % لتبلغ 645,698 م.د مقابل 676,605 م.د في سنة 2021.

كما تطورت في سنة 2022 الفوائد بعنوان الدّين الدّاخلي بالعملة الصّعبة لتبلغ 99,664 م.د مقابل 76,587 م.د في التّصرّف السّابق. ويعود ذلك أساسا إلى تغير سعر الصرف العملات مقابل الدينار التونسي. ففي سنة 2022 شهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار ارتفاعا بـ 0,8 % حيث بلغ 3,28 مقابل 3,26 في سنة 2021. كما ارتفع سعر صرف

الدولار الأمريكي مقابل الدينار بـ 7,0 % من 2,88 في سنة 2021 إلى 3,08 سنة 2022. وقد بلغ تأثير سعر الصرف على حجم الدين خلال سنة 2022 حوالي 1.032 م.د أي 0,72 % من إجمالي الناتج المحلي[59].

وبخصوص فوائد الدّين العمومي الخارجي فقد سجلت نفقاتها تطورا بنسبة 14,02 % في سنة 2022 مقابل تراجعا بنسبة 2,81 % في سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع نسب الفائدة بالأسواق العالمية. وخصوصا من تطور حجم الفوائد المدفوعة بعنوان قروض صندوق النّقد الدّولي (+72,303 م.د) وارتفاع نفقات الفوائد الموظفة على قروض مجمع البنك الدّولي (+48,246 م.د).

ويبرز الرّسم التّالي[60] هيكلة فوائد الدّين الخارجي في سنة 2022 حسب الجهات المقرضة:

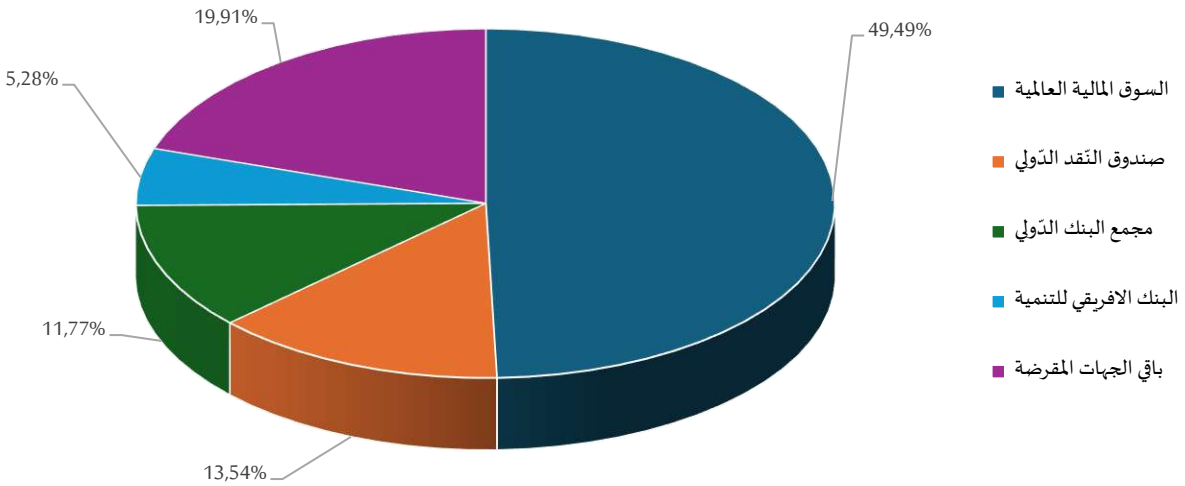

[59] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2024.

[60] حسب الجدول المرسل من مصالح الخزينة العامة في الخصوص.

المحور الثاني تكاليف الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2022 التقديرات بعنوان تكاليف الخزينة بما قيمته 10.125 م.د مقابل 11.601 م.د في السنة السابقة، ثم تم التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي بما قيمته 219 م.د لتبلغ 9.906 م.د مقابل 11.279 م.د في السنة السابقة.

ويبرز الجدول التّالي نفقات الخزينة المنجزة في سنة 2022 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بحساب م.د

البيانات	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	النفقات	فارق الإنجازات مقارنة	
					بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائية
نفقات تسديد أصل الدين	10 025,000	-219,000	9 806,000	10 795,778	770,778	989,778
قروض وتسبقات الخزينة	100,000	0,000	100,000	474,823	374,823	374,823
بقيّة نفقات الخزينة	0,000	0,000	0,000	354 176,174	354 176,174	354 176,174
جملة نفقات الخزينة	**10 125,000**	**-219,000**	**9 906,000**	**365 446,775**	**355 321,775**	**355 540,775**

وعلى غرار السنة السابقة لم يتم ضبط تقديرات بعنوان نفقات الخزينة الأخرى ضمن جملة تكاليف الخزينة واقتصرت هذه التقديرات على بند قروض وتسبقات الخزينة.

1. نفقات تسديد أصل الدين العمومي

ضبط قانون الماليّة لسنة 2022 حجم الاعتمادات المرصودة بعنوان نفقات تسديد أصل الدّين في حدود 10.025 م.د وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى ما قدره 9.806 م.د. وذلك نتيجة التخفيض في تقديرات نفقات تسديد أصل الدين الخارجي بمبلغ 201 م.د ونفقات تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 18 م.د. وبلغت الإنجازات بعنوانها ما قيمته 10.795,778 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها +100 %.

ويبرز الجدول الموالي التقديرات النّهائيّة والنفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2022 وتطوّرها مقارنة بسنة 2021:

بحساب م.د

البنود	التقديرات النّهائيّة	النفقات		الفارق بين التقديرات والنفقات	الفارق 2022/2021	
		2021	2022		القيمة	النسبة %
تسديد أصل الدين الداخلي	5 534,000	4 958,299	6 527,499	993,499	1 569,200	31,65
تسديد أصل الدين الخارجي	4 272,000	6 139,352	4 268,279	-3,721	-1 871,073	-30,48
الجملة	**9 806,000**	**11 097,651**	**10 795,778**	**989,778**	**-301,873**	**-2,72**

على عكس التّصرّف السّابق سجل في سنة 2022 انخفاض في الإنجازات بعنوان نفقات تسديد أصل الدين لتبلغ 10.795,778 م.د أي بتدنٍ بمبلغ 301,873 م.د وبنسبة 2,72 % مقارنة بالسنة السابقة، مقابل تطوّر بمبلغ 3.702,766 م.د وبنسبة 50,07 % في سنة 2021.

وشهدت النفقات المتعلّقة بتسديد أصل الدّين الدّاخلي زيادة بمبلغ 1.569,200 م.د وبنسبة 31,65 % مقابل زيادة بـ 1.850,401 م.د وبنسبة 59,54 % في التّصرّف السّابق.

في حين تقلصت نفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 1.871,073 م.د وبنسبة 30,48 % في حين تراجعت حصّتها من المجموع العام لنفقات تسديد أصل الدين لتبلغ 39,54 % مقابل 55,32 % في سنة 2021 و 57,97 % في سنة 2020 و81,25 % في سنة 2019.

وتوزّعت نفقات تسديد أصل الدين العمومي في سنتي 2021 و2022 كما يلي:

بحساب الألف دينار

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2022/2021	
	2021	الحصة%	2022	الحصة%	القيمة	النسبة%
تسديد أصل الدّين الداخلي	**4 958 298,996**	**45,93**	**6 527 498,565**	**60,46**	**1 569 199,569**	**31,65**
أصل الدين الداخلي للدّولة	**4 952 279,230**	**45,87**	**6 521 607,474**	**60,41**	**1 569 328,244**	**31,69**
رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع	2 440 700,000	22,61	1 194 400,000	11,06	1 246 300,000-	51,06
رقاع الخزينة القابلة لتنظير	1 508 208,668	13,97	2 508 142,629	23,23	999 933,961	66,30
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20 771,721	0,19	20 771,721	0,19	-	-
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	815 009,555	7,55	1 864 320,286	17,27	1 049 310,731	128,75
الدين الداخلي بالدينار BTQ	994,469	0,01	-	-	994,469-	100,00-
القرض الوطني لسنة 2014	166 594,817	1,54	23 972,838	0,22	142 621,979-	85,61-
تسهيلات ممنوحة من طرف البنك المركزي لفائدة الدولة	-	-	910 000,000	8,43	910 000,000	-
أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	**6 019,766**	**0,06**	**5 891,091**	**0,05**	**128,675-**	**2,14-**
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	317,177	-	188,502	-	128,675-	40,57-
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	67,595	-	67,595	-	-	-
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	5 151,519	0,05	5 151,519	0,05	-	-
تحمّل الدولة للديون البنكية بعنوان ضمان القروض الفلاحية (قانون المالية لسنة 2014)	483,475	-	483,475	-	-	-
تسديد أصل الدّين الخارجي	**6 139 351,497**	**56,87**	**4 268 279,208**	**39,54**	**1 871 072,289-**	**30,48-**
تسديد الدين الخارجي للسّنة	6 139 351,497	56,87	4 268 279,208	39,54	1 871 072,289-	30,48-
المجموع العام	**11 097 650,493**	**103**	**10 795 777,773**	**100**	**301 872,720-**	**2,72-**

1-1 أصل الدين العمومي الدّاخلي

تواصل في سنة 2022 ارتفاع حجم النفقات بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 1.569,200 م.د ونسبة 31,65 %، مقابل 1.850,401 م.د وبنسبة 59,54 % في سنة 2021 و1.866,497م.د ونسبة 150,35 % في سنة 2020.

ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تضاعف نفقات تسديد الدين الداخلي بالعملة الصعبة لتبلغ 1.864,320 م.د وهو ما يمثل نسبة 28,59 % من جملة نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي للدّولة، وارتفاع نفقات تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 999,933 م.د، وحد منه تراجع تسديد رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 1.246,300 م.د ونفقات تسديد القرض الوطني لسنة 2019 بمبلغ 142,621 م.د.

ويفسر الارتفاع في نفقات تسديد الدين الداخلي أساسا بالترفيع في نسبة الفائدة المركزية ونسبة مكافئة الادخار بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي[61]. خلال سنة 2022 وللتحكم في نسب التضخم قرر البنك المركزي الترفيع في نسبة الفائدة المركزية في مناسبتين (7,0 % في ماي وإلى 8,0% في أكتوبر). وأدى الاعتماد المكثف على الاقتراض الداخلي إلى ارتفاع أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2022 ليسجل 9,7 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات و 9,5 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات[62].

وتجب الإشارة إلى إرتفاع قيمة الدفوعات بعنوان تسهيلات ممنوحة من طرف البنك المركزي لفائدة الدولة بقيمة 910,000 م.د وهي تمثل القسط الثاني من التسبقة الاستثنائية التي منحها البنك المركزي لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطوّر أهم نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي للدولة بين سنتي 2021 و2022:

[61] وفقا لكتاب الدين العمومي للسنة المالية 2022.

[62] وفقا لكتاب الدين العمومي للسنة المالية 2022.

وعلى غرار السنتين المنقضيتين، حافظ قانون المالية لسنة 2022 على مستوى المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة في حدود 7.000 م.د[63] وذلك قصد مساعدة المؤسسات العمومية على تجاوز تداعيات الجائحة الصحية على نشاط المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية، وبهدف مساندتها في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية. علما وأنه يمنح ضمان الدولة للمؤسسات العمومية لتمكينها من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية لدى المتعاملين معها.

ويبرز الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة من سنة 2017 إلى سنة 2022:

بحساب م.د

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبلغ المرخص بقانون المالية	**3 000,000**	**3 000,000**	**4 790,000**	**7 000,000**	**7 000,000**	**7 000,000**
منح ضمان الدولة	**2 659,200**	**2 592,700**	**4 589,000**	**4 603,400**	**2 487,600**	**2 558,800**
قروض خارجية	1 818,200	734,900	2 198,700	1 730,600	2 232,900	568,700
قروض داخلية	841,000	1.857,800	2 390,300	2 872,800	254,700	1 990,100

وعلى مستوى الإنجاز، شهد الضمان الممنوح من الدولة تطورا طفيف بمبلغ 71,200 م.د بعد ان كان عرف تراجعا بمبلغ 2.115,800 م.د بين تصرف سنة 2021 و2022. ويفسر ذلك بتواصل تراجع تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات العمومية خلال فترة ما بعد الجائحة الصحية واقتصر لسنة الثانية على التوالي على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات المعنية بتوريد المواد الأساسية (بترول- غاز – حبوب – أسمدة....). وقد بلغ عدد منح الضمان لتمويل الواردات من المواد الأساسية 15 في سنة 2022 بإجمالي 956,100 م.د مقابل 4 في سنة 2021 إجمالي 188,200 م.د[64].

من جهة أخرى سجلت هيمنة لضمان الممنوح للقروض الداخلية بنسبة 77,78 % من جملة منح ضمان الدولة، خصوصا بعد أن خولت الدولة بداية من سنة 2022 استعمال ضمان الدولة لعدة عمليات إعادة جدولة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية المبرمة لدى البنوك المحلية (7 عمليات بلغ إجمالي الضمان فيها 433,3 م.د).

وفي سياق متصل تراجعت نفقات تسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة إلى ما قدره 5.891,091 م.د أي بنقص بمبلغ 128,675 م.د مقابل زيادة بمبلغ 0,483 م.د في السنة السابقة.

وكما التصرف السابق، خصّت هذه النفقات أساسا تسديد أصل قروض كل من الديوان الوطني للزيت (5,152 م.د) ومبالغ تخص ضمان الدّولة في إطار كل من قانون المالية لسنة 2014 (0,483 م.د) والفصل 24 من قانون الماليّة لسنة 1999 (0,188 م.د).

وبلغ في سنة 2022 حجم الدين المضمون من طرف الدولة ما قدره 20.363,1 م.د مقابل 18.742 م.د خلال التصرف السابق، منها مبلغ 11.770,6 م.د بعنوان الدين المضمون الخارجي الذي شهد تراجعا بنسبة 3,59 %.

[63] الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2022.

[64] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2024.

ويفسر هذا التراجع بانخفاض السحوبات المتعلقة بإنجاز المشاريع الممولة بقروض مضمونة خلال الفترة ما بعد جائحة الكوفيد-19.

في حين ارتفع حجم الدين الداخلي المضمون بنسبة 31,53 % ليصل إلى حدود 8.592,500 م.د. ويرجع هذا التطّور بالأساس إلى الضمانات المدرجة في إطار عمليّات التدقيق الشامل لحسابات البنوك العمومية (وخاصة لفائدة البنك الوطني الفلاحي). وارتفاع حجم تدخلات البنوك المحلية وخاصة البنوك العمومية لمساندة ميزانية الدولة.

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثر قطاع الطاقة والصناعة بأكثر من نصف حجم الدين الخارجي المضمون (بنسبة 57,10 %) ومثلت القروض الخارجية للشركة التونسية للكهرباء والغاز ما نسبته 54,30 % من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون يليه كل من قطاع التجهيز والقطاع المالي بنسب على التوالي 11,80 % و10,30 %.

واستحوذ قطاع الفلاحة والتّجارة على الجزء الأكبر من حجم الدين الداخلي المضمون حيث ارتفعت نسبته من 43,2 % إلى 69,4 % بين سنتي 2020 و2022 ويعود هذا أساسا لعمليّات ضمان تعهّدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي بمبلغ 4.942.9 م.د. يليه قطاع الطاقة بنسبة 13,8 % وذلك لضمان ديون كلّ من شركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية لصناعات التكرير [65].

2.1 أصل الدين العمومي الخارجي

شهدت سنة 2022 تقلص نفقات تسديد أصل الدّين الخارجي لتبلغ 4.286,279 م.د وهو ما يمثل تراجع بمبلغ 1.871,072 م.د ونسبة 30,48 % مقابل تطوّر بمبلغ 1.825,365 م.د وبنسبة 43,21 % سنة 2021 وتطوّر بنسبة 68,35 % في سنة 2019.

وتعلقت أهم التسديدات بدفع أقساط من قروض السوق المالية الدولية الممنوحة بضمان من الحكومة الأمريكية بمبلغ جملي 1.317,329 م.د مقابل 3.472,000 م.د في السنة السابقة أي تراجع بنسبة -64,80 % وقرض البنك الافريقي للتنمية بما قيمته 576,556 م.د. كما شملت الدّفوعات[66] أساساً تسديد أصل القروض المبرمة مع مجمع البنك العالمي (263,465 م.د) وصندوق النقد الدولي (372,240 م.د) وصندوق النّقد العربي (227,872 م.د)[67].

وتطوّرت النفقات بعنوان تسديد أصل القروض المبرمة في إطار التّعاون الثّنائي بقيمة 56,654 م.د وبنسبة 5,46 % مقابل 321,766 م.د وبنسبة 44,90 % في التّصرّف السّابق. وتأتّت هذه الزيادة أساسا من نفقات تسديد القروض الممنوحة من ألمانيا بمبلغ 41,549 م.د. كما شمل هذا التسديد القروض المتأتية من المملكة العربية السعودية (37,893 م.د) وتركيا (16,818 م.د) والجزائر (7,207 م.د)، حد منه تراجع نفقات تسديد القروض الممنوحة من اليابان (-38,439 م.د) ومن فرنسا (-6,014 م.د).

[65] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2024.

[66] وفقا للمعطيات المتعلقة بموارد وتسديد الدين العمومي الواردة بحساب التصرف لسنة 2022.

[67] وفقا لكتاب الدين العمومي لسنة 2022.

وعلى مستوى الهيكلة، خصّت تسديدات أصل الدين الخارجي لسنة 2022 أربعة أصناف وهي قروض دعم الميزانية وبلغت حصتها 67,50 % وقيمتها 2.880,950 م.د تليها القروض الموظفة بما قدره 1.085,536 م.د والقروض الخارجية المعاد إقراضها (268,998 م.د) والقروض الخارجية المعاد رسكلتها (32,795 م.د)، وذلك كما يوضحه الرسم البياني الموالي:

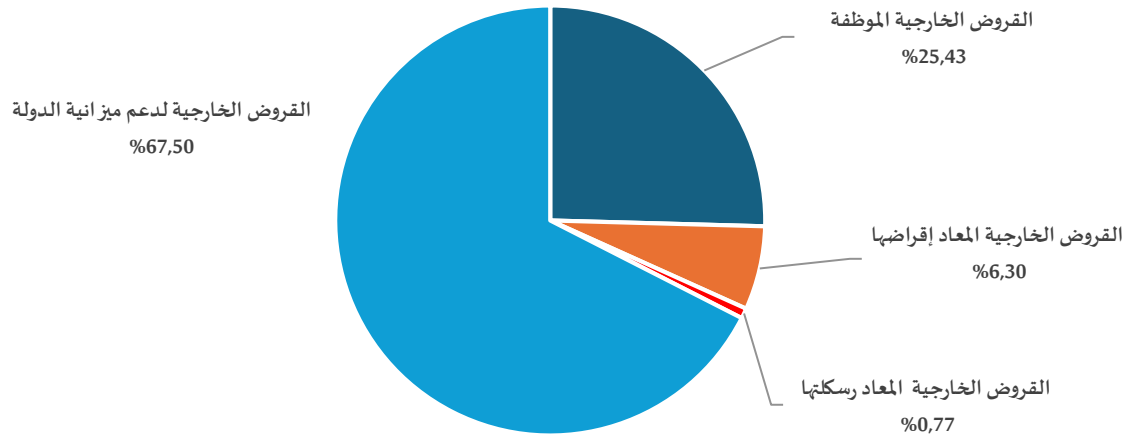

واستأثرت السوق المالية الدولية كما في التصرف السابق بالحصة الأوفر من جملة نفقات تسديد أصل قروض دعم الميزانية وذلك بنسبة 45,72 % مقابل (71,58 % في سنة 2021) وقد تطورت حصة صندوق النقد الدولي من 4,68 % في سنة 2021 إلى 12,93 %، كذلك تضاعفت حصة النقد العربي إلى 7,91 % مقابل 3,39 % في سنة 2021. في حين شهدت حصة القروض متعدّدة الأطراف تراجع إلى مستوى 0,87 مقابل 1,06 % في سنة 2021.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات أصل الدين الخارجي لمختلف قروض دعم الميزانية خلال سنتي 2021 و2022:

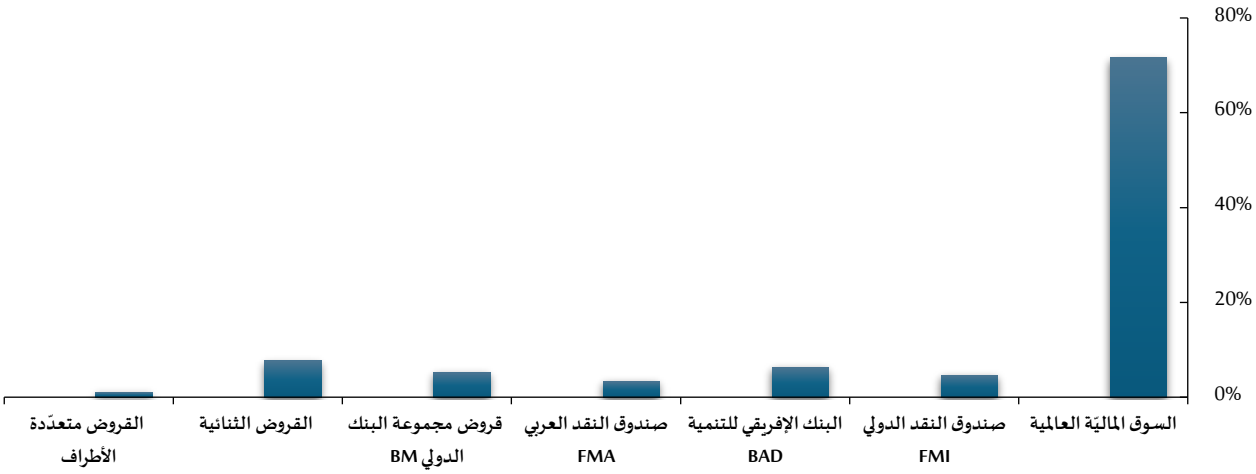

وإجمالا بلغت خلال سنة 2022 خدمة الدّين العمومي ما قيمته 15.348,271م.د مقابل 14.785,693 م.د في التصرف السابق، مسجّلة ارتفاعا نسبته 3,80 % مقابل تطور في سنة 2021 بنسبة 32,78 % و 13,02 % في سنة

2020. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض خدمة الدّين الخارجي بما نسبته21,63% حد منه تطور خدمة الدّين الدّاخلي بنسبة31,16. %.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر خدمة الدّين العمومي والدّين الدّاخلي والخارجي خلال السّنوات من 2018 إلى 2022:

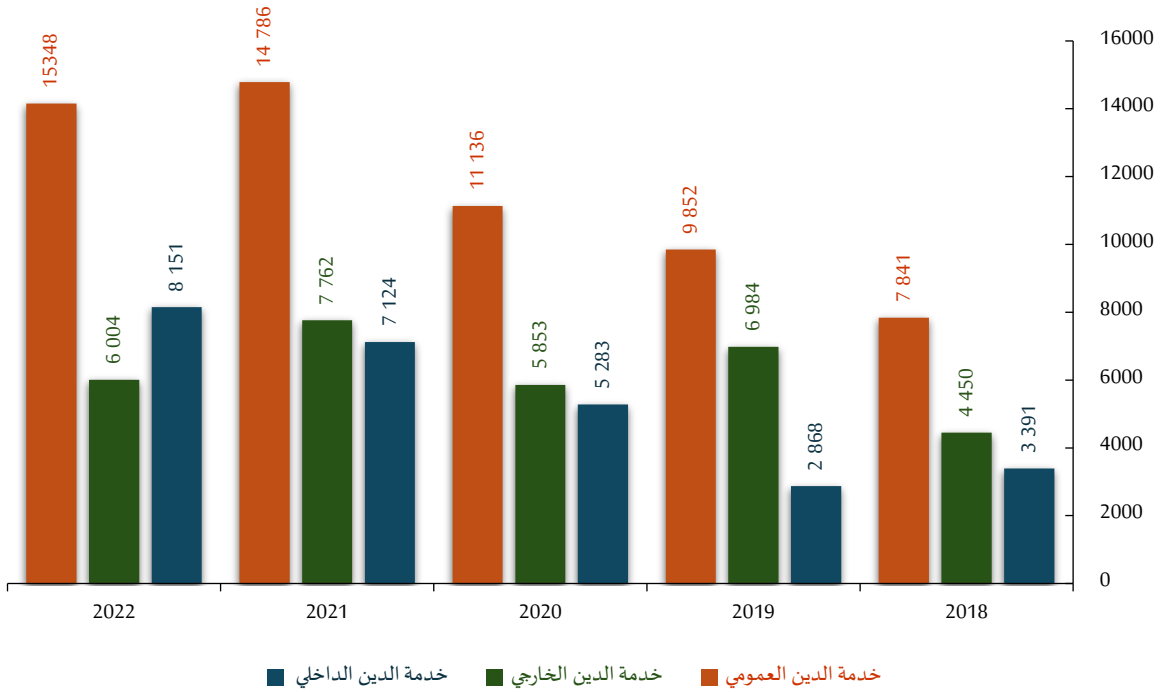

ويلاحظ التطور المسجل لحصة الدين الداخلي للدولة من جملة خدمة الدين العمومي لتصل 60,88 % مقابل 48,18 % في سنة 2021 في حين لم تتجاوز سنة 2019 نسبة 29,11 %. وفي المقابل تواصل تراجع حصّة الدّين الخارجي للدّولة لتمثل 39,12 % مقابل 51,82 % في سنة 2021 و 70,89 % في سنة 2019. ويفسر ذلك باللجوء المتواصل في السنوات الأخيرة إلى موارد الاقتراض الداخلي خاصة رقاع الخزينة بالإضافة إلى تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي الداخلي إلى 4,05 بحساب السنوات مقابل 4,19 في سنة 2021 [68].

ويبرز الجدول الموالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2022 مقارنة بالسّنة السّابقة وذلك اعتمادا أساسا على المعطيات المضمّنة بالحساب العام للدولة للسنة الماليّة وكتاب الدين العمومي:

[68] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2024.

بحساب الدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2021/12/31	الوضعيّة إلى 2022/12/31	التغيّرات 2021/2022	
			القيمة	النّسبة(%)
الدّين الباقي للتسديد	**104 280 915 139**	**114 888 415 205**	**10 607 500 066**	**10,17%**
الدّين الدّاخلي	41 341 414 068	48 219 438 589	6 878 024 521	16,64%
الدّين الخارجي	62 806 571 938	66 493 334 160	3 686 762 222	5,87%
قروض المزودين	**132 929 133**	**175 642 456**	**42 713 323**	**32,13%**
خدمة الدّين (1)	**14 785 693 177**	**15348271226**	**562578049**	**3,80%**
الدّين الدّاخلي	**7 124 180 717**	**9344435448**	2220254731	31,16%
الدّين الخارجي (2)	7 661 512 460	6003835778	-1657676682	-21,63%
(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.				
(2) باعتبار قروض المزوّدين.				

وفي ما يتعلق بالالتزامات، بلغ الحجم الجملي للقروض الخارجيّة المبرمة من قبل الدّولة في سنة 2022 ما جملته 111.775,507 م.د مسجّلة زيادة بنسبة 1,25 % مقابل تراجعا بنسبة 0,63 % مقابل نمو بنسبة 7,58 % في التّصرّف السّابق ومقابل تراجع بنسبة 4,93 % في سنة 2019. وارتفعت السّحوبات المنجزة على هذه القروض إلى ما جملته 89.722,766 م.د ونسبته 80,32 % مقابل ما نسبته 77,84 % في سنة 2021.

وفي سياق متصل ارتفع رصيد الدّين العمومي للدّولة الباقي للتسديد ليصل إلى ما قدره 114.888,415 م.د مقابل 104.280,915 م.د في سنة 2021 وهو ما يمثل نموّا نسبته 10,17 % مقابل على التوالي 12,08 % و12,71 % في سنتي 2021 و2020. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع كل من الدّين العمومي الداخلي الباقي للتسديد بنسبة 16,64 % ليبلغ 48.219,439 م.د والدين العمومي الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 5,87 % ليبلغ 66.493,334 م.د.

وتراجعت في سنة 2022 حصّة الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد من النّاتج المحلي الإجمالي لتبلغ 46,98 %[69] مقابل 47,98 % في سنة 2021 و55,47 % في سنة 2020.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر التّداين العمومي خلال السّنوات من 2018 إلى 2022:

[69] بلغ النّاتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 ما قيمته 143.768 م.د.

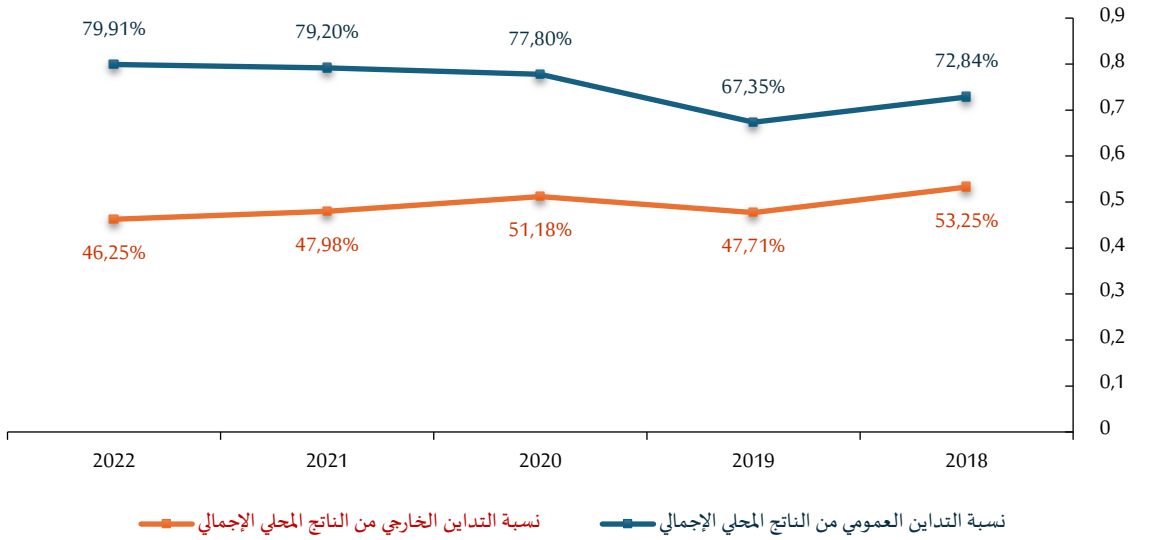

أما بخصوص تطور سعر الصّرف بلغ تأثير سعر الصّرف على حجم الدّين خلال سنة 2022 حوالي 1032 م.د أي ما يمثل حوالي 0,72 % من النّاتج المحلي الإجمالي.[70]

ويبرز الرّسم الموالي تأثير سعر صرف العملات الأجنبيّة على حجم الدّين الخارجي بالمليون دينار خلال الفترة من 2018 إلى 2022:

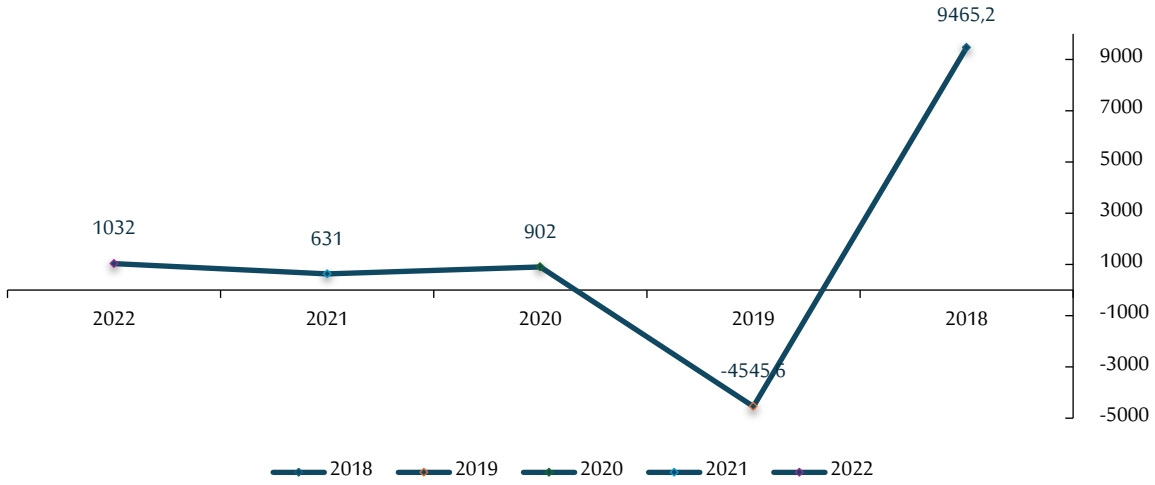

2. نفقات الخزينة الأخرى

تكتسي نفقات الخزينة الأخرى الصّبغة الظرفية وهي مصاريف يتم إنجازها خارج الميزانيّة بدون أوامر صرف طبقا للفصل 54 من مجلة المحاسبة العمومية.

[70] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2024 ص38.

وتشمل نفقات الخزينة الأخرى مبالغ يتم صرفها من قبل محاسبين عموميين لحساب محاسبين آخرين وذلك بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بإسناد قروض الخزينة وتسبيقاتها. ويتعين تسوية هذه المصاريف لاحقا سواء بتسديدها من قبل المنتفعين بها أو بإخضاعها في مرحلة ثانية للإجراءات القانونية المنطبقة على تأدية نفقات الميزانية أو بتسويتها من قبل المحاسبين الذين تم الدفع لحسابهم سواء مباشرة أو عن طريق أمين المال العام للبلاد التونسية بواسطة ما اصطلح بتسميته بوصولات تغطية. وتتوزع تسبيقات الخزينة المضمنة بحساب التصرف لأمين المال العام للبلاد التونسية بوصفه المحاسب المركزي للدولة إلى صنفين:

- تسبيقات تسند من قبل مصالح الخزينة العامة يتم تقييدها خاصّة ضمن المجموعتين الرابعة والخامسة عشر بكتابات أمين المال العام وتتعلق أساسا بتسبيقات مسندة لفائدة هياكل عمومية من منشآت ودواوين وجماعات عمومية وذلك قصد تمكينها من مجابهة مصاريف طارئة أو لتمويل عمليات لم يتسن تغطيتها باعتمادات من ميزانية الدولة.

- تسبيقات تسند من قبل بقية المحاسبين العموميين (قباض المالية وأمناء المصاريف) مدرجة خاصّة بالمجموعة السادسة عشر بكتابات أمين المال العام ويتم تقييدها في إطار عملية تجميع الحسابات باعتبار أن أمين المال العام هو محاسب مركزي يجمع بحساباته كل العمليات الخاصة بالميزانية والخارجة عنها التي يقوم محاسبو الدولة بإنجازها مباشرة على مسؤوليتهم وذلك طبقا للفصل 184 من مجلة المحاسبة العمومية.

وتتكون نفقات الخزينة الأخرى من قروض وتسبيقات الخزينة وبقية نفقاتها كما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

البيانات	2021		2022		التغيّرات 2021/2022	
	التقديرات النهائيّة	النفقات	التقديرات النهائيّة	النفقات	القيمة	النّسبة(%)
قروض وتسبيقات الخزينة	150	936,218	100	474,823	461,395-	-49,28
بقيّة نفقات الخزينة الأخرى		327 761,542	-	354 176,174	26 414,632	8,06
نفقات الخزينة الأخرى	**150**	**328 697,760**	**100**	**354 650,997**	**25 953,237**	**7,90**

ضبط قانون الماليّة لسنة 2022 تقديرات نفقات الخزينة الأخرى في حدود 100 م.د وتعلّقت بالقروض وتسبيقات الخزينة وتمّ المحافظة على نفس التقديرات بموجب قانون المالية التعديلي مقابل 100 م.د في التّصرّف السّابق. وارتفعت الإنجازات بعنوانها إلى 354.650,997 م.د مقابل 328.697.760 م.د في سنة 2022، أي بزيادة بلغت 25.953,237 م.د وما نسبته 7,90 %. من جهة أخرى تجاوزت النفقات التقديرات النّهائيّة بمبلغ

354.550,997 م.د. وعلى غرار السّنة السّابقة يعود هذا الفارق لاقتصار التقديرات على نفقات قروض وتسبيقات الخزينة.

وتجدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة وضع تقديرات بعنوان بقية نفقات الخزينة الأخرى وذلك وفقا لما يقتضيه مبدأ المصداقية المنصوص عليه بالفصل الثامن من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

ويتضمّن الجدول الموالي النفقات المنجزة بعنوان عمليات الخزينة الأخرى في سنتي 2021 و2022:

م.د

بيان الحسابات	المصاريف		التغيّرات 2021/2022	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**79 618,368**	**73 651,832**	**-5 966,54**	**-7,49**
المتوفرات قصيرة المدى	78682,150	73177,010	**-5 505,14**	-7,00
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	**936,218**	**474,822**	**-461,40**	-49,28
- التّسبقات القابلة للتّرجيع	936,218	474,822	**-461,40**	-49,28
- قيم الحكومة	-	-		-
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**31 068,603**	**40 335,267**	**9 266,66**	**29,83**
مستحقات البنك المركزي	-	-	-	-
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	-	-	-	-
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,815	1,249	0,434	53,25
حسابات الغير	31 055,421	40 334,018	9 278,60	29,88
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	12,367		-12,367	-100,00
حسابات محاسبي الدّولة	-	-	-	-
حسابات محاسبي البلديّات	-	-	-	-
حسابات هيئات مختلفة	-	-	-	-
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	-	-	-	-
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**218 010,789**	**251 459,495**	**33 448,706**	**15,34**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	4 994,377	6 310,126	1 315,749	26,34
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	13 340,251	10 237,450	-3 102,801	-23,26
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	35 650,256	41 588,191	5 937,935	16,66
تداول الأموال بين المحاسبين	120 203,805	143 501,055	23 297,250	19,38
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	40 736,648	34 915,328	-5 821,320	-14,29
حسابات الدّين العمومي	3 085,452	14 907,345	11 821,893	383,15
الجملة العامّة لعمليات الخزينة	**328 697,760**	**365 446,774**	**36 749,014**	**11,18**

تضمّنت نفقات الخزينة الأخرى في سنة 2022 مبلغا قدره 73.117,010 م.د تعلّق بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا بالنفقات المسجلة بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (69.670,130 م.د) وبحساب الحكومة لدى البنك المركزي التونسي (3.436,823 م.د).

وبلغت التسبيقات القابلة للترجيع في سنة 2022 (المسجّلة بالمجموعة عدد 4) ما قيمته 474,822 م.د مقابل 936,218 م.د في سنة 2021 وتعلّقت أساسا بقروض وتسبيقات من الخزينة لفائدة المؤسّسات العموميّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه طبقا للفصل 10 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 مؤرّخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2022 حدّد المبلغ الأقصى المرخّص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلّة المحاسبة العموميّة بما قيمته 500 م.د مقابل 175 م.د في سنة 2021 و 550 م.د في قانون المالية لسنة 2020.

وخلال سنة 2022 أبرمت وزارة الماليّة 14 اتّفاقيّة قرض مع المؤسّسات العموميّة بمبلغ جملي قدره 289,800 م.د مقابل 20 اتفاقية قرض بقيمة 266,400 م.د في سنة 2021 و 25 اتفاقية قرض بقيمة 474,885 م.د في سنة 2020.[71]

وتمنح قروض الخزينة أساسا للمؤسّسات التي تشكو عجزا مؤقّتا في السّيولة الناتج من عدم تزامن التدّفقات الماليّة بين الموارد والأعباء. إلا أنّ بعض المؤسّسات تلجأ لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي في موازنتها نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي على غرار الشركة الوطنية للسكك الحديدية (17,5 م.د) وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (22,7 م.د) اللتين تحصّلتا على قروض من الخزينة في سنة 2022 لتتمكّن من تسديد أقساط لقروض خارجيّة مضمونة.

وانتفع بقروض الخزينة كذلك الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد (127,8 م.د) ومصنع التبغ بالقيروان (92,6 م.د) والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (17,5 م.د) والمركز الوطني البيداغوجي (15 م.د) والشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال (5 م.د) والشركة التونسية لسياحة الشباب (0,18 م.د).

وسجلت متخلدات القروض المسندة الى المؤسسات العمومية ارتفاعا بنسبة 5 % لتبلغ 951,100 م.د عند نهاية سنة 2022 بعد أن كانت سجلت خلا ل التصرف السابق انخفاضا بنسبة 5 % لتبلغ 907,070 م.د. بعد أن كانت في حدود 957,700 م.د سنة 2020 م.د. ويعود هذا الارتفاع إلى تواصل عجز بعض المؤسسات العمومية عند تسديد متخلداتها خلال سنة 2022 على غرار كل من شركة نقل تونس وشركة الخطوط التونسية[72].

ومازالت حسابات أمين المال العام تبرز متخلّدات بعنوان بعض القروض تعود لسنوات عديدة. وتجدر الإشارة بأنّ محكمة المحاسبات قد أكّدت في تقارير سابقة على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترجاع المبالغ العالقة بعنوان قروض الخزينة قصد تطهير حسابات أمين المال العام استعدادا لاعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج.

[71] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2024.

[72] ارتفعت متخلّدات القروض المسندة إلى شركة نقل تونس إلى 308,500 م.د إلى موفي جوان 2023 منها مبلغ 207,050 م.د يعود لسنة 2021.

وتعلّقت نفقات الخزينة المسجلة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 40.334,018 م.د أساسا بصرف المبالغ المودعة لفائدة المؤسسات شبه الدولية (دفتر ن مكرر) في حدود 35.007,778 م.د ومبالغ ودائع وأمانات إداريّة (دفتر د) بقيمة 946,162 م.د.

وتضمّنت نفقات الخزينة الأخرى مبالغ بعنوان عمليّات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (41.588,192 م.د في سنة 2022 مقابل 35.650,256 م.د في سنة 2021) ومبالغ متعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (143.501,805 م.د في سنة 2022 مقابل 120.203,805 م.د في سنة 2021) مسجّلة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 وتعتبر هذه العمليات تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين.

كما شملت نفقات الخزينة لسنة 2022 مبلغا قدره 8.411,999 م.د (مقابل 3.866,500 م.د في سنة 2021) يخص حساب تسبيقات على عمليات الميزانية العنوان الأول ومبلغ 4,7 م.د (مقابل 151,124 م.د في سنة 2021) بعنوان حساب تسبيقات أخرى على عمليات الميزانية العنوان الثاني (المدرج بالمجموعة عدد 15 بقسم العمليّات الترتيبيّة) ومبلغ 174,631 م.د (مقابل 770,155 م.د في التّصرّف السّابق) مضمّن بحساب تسبيقات أخرى مرخص فيها مسجّل بالمجموعة عدد 4 (التسبيقات الواجب استرجاعها). وطبقا للأحكام المنظمة لإسناد هذه التسبيقات وخاصة منها الفصل عدد 59 من مجلة المحاسبة العمومية يتم تسوية هذه المبالغ وفقا لما تنص عليه المذكرات الصادرة عن وزير المالية في شأنها أو في أجل لا يتجاوز 9 أشهر من تاريخ إسنادها. ومن شأن عدم تسوية هذه العمليّات أن تحجب الحجم الحقيقي لنفقات الميزانيّة.

وعلى صعيد آخر تضمنت نفقات الخزينة لسنة 2022 بالمجموعة عدد 18 والمتعلّقة بالحسابات الترتيبية "عمليّات للتسوية أو للتحويل" مبلغا قدره 10.545,539 م.د بعنوان حساب توقيف وقتي لميزانية الدولة تصرف 2021 في انتظار نقله للحساب القار لتسبيقات الخزينة (المدرج بالمجموعة عدد 4) عند المصادقة على قانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة

I. موارد الحسابات الخاصة

بلغت التقديرات لسنة 2022 بعنوان مقابيض الحسابات الخاصة كما ضبطت بقانون المالية ما قيمته 1.506,791 م.د. وباعتبار فواضل السنة السابقة بلغت الإنجازات 9.373,673 م.د مقابل 7.047,516 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك زيادة قدرها 2.326,157 م.د ونسبتها 33,01 %.

وتتوزع هذه المداخيل بين الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 8.530,272 م.د وبنسبة 91,00 % وحسابات أموال المشاركة بما قدره 843,401 م.د وبنسبة 9,00 %.

كما تتوزع هذه المداخيل على مداخيل جبائية بقيمة 8.410,110 م.د ومداخيل غير جبائية بقيمة 724,598 م.د وهبات بقيمة 238,965 م.د.

وحُدّد المبلغ الجملي للاقتطاعات من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة القسم الأوّل والمتعلق بالمداخيل الجبائيّة بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2022 بما قيمته 1.043,105 م.د غير أنّه وعلى غرار سنة 2021 لم يتم إجراء الاقتطاعات المرخّص فيها.

وطبقا للفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة يمكن الترفيع في نفقات الحسابات الخاصّة خلال السّنة بمقتضى قرار من الوزير المكلّف بالماليّة في صورة تسجيل موارد إضافيّة تفوق الموارد المصادق عليها بقانون الماليّة للسّنة أو بقانون الماليّة التعديلي. وفي سنة 2022 بلغت جملة الترفيعات ما قيمته 477,104 م.د موزّعة بين الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 154,605 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 322,499 م.د. وارتفعت بذلك التقديرات النّهائيّة إلى ما قيمته 1.983,895 م.د.

1. موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة في قانون المالية لسنة 2022 ما قيمته 1.446.795 م.د. ولم تُسجل أي تغيير بقانون المالية التعديلي. وبلغت الموارد الجملية الصافية التي تم تحصـيلها في سنة 2022 ما قيمته 8.530,272 م.د مقابل 6.359,827 م.د في سنة 2021. وتنقسم هذه الموارد بين فوائض التصرف السابق بمبلغ 5.361,526 م.د والمقابيض المحصلة خلال السنة وقدرها 3.168,746 م.د مقابل على التّوالي 4.044,315 م.د و2.315,512 م.د في التّصرّف السّابق.

أ- الفوائض المنقولة

سجلت الفوائض المنقولة لسنة 2022 ارتفاعا لتبلغ 5.361,526 م.د مقابل 4.044,315 م.د في التصرف السابق أي بنسبة 32,57 %. وأفرزت سنة 2022 فوائض جملية بقيمة 7.181,472 م.د أهمّها صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 1.198,991 م.د وصندوق مقاومة التلوث بمبلغ 789,605 م.د وصندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بمبلغ 728,811 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بمبلغ 725,523م.د والصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ 710,464 م.د وصندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني بمبلغ 678,466 م.د والصندوق العام للتعويض بمبلغ 656,825 م.د .

ويعود تواصل ارتفاع الفوائض المنقولة أساسا إلى نموّ المداخيل المحصلة بعنوان هذه الحسابات والبالغة 3.168,746 م.د في سنة 2022 وعدم تناسبها مع النفقات المدفوعة والتي اقتصرت على مبلغ 1.348,800م.د وهو ما يمثل نسبة 15,81% من جملة المداخيل المستخلصة والبالغة 8.530,272 م.د.

وتوزعت الفوائض المنقولة في موفّى السنوات من 2018 إلى 2022 بين مختلف الحسابات كما يبينه الجدول التالي:

السنة / الحسابات	2018	2019	2020	2021	2022
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	119,488	378,362	615,382	891,293	1.198,991
- صندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	216,245	357,446	454,861	609,922	728,811
- الصندوق العام للتعويض	260,172	362,131	458,248	571,349	656,825
- الصندوق الوطني للتشغيل	197,155	325,527	442,870	560,297	710,464
- صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	174,856	304,117	409,888	545,757	725,523
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	302,808	392,596	519,194	678,466
- باقي الحسابات	625,935	1 000,408	1 270,470	1 663,714	2482,391
الجملة	**1 766,450**	**3 030,799**	**4 044,315**	**5 361,526**	**7.181,471**

وتجدّد محكمة المحاسبات دعوتها إلى العمل على الملاءمة بين مواردها ونفقاتها بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات العموميّة المسداة سنويّا والنّهوض بالقطاعات التي في مجال تدخّلها.

ب- الموارد المحصلة

بلغت الموارد المحصلة في سنة 2022 ما قدره 3.168,746 م.د مقابل 2.315,512 م.د خلال سنة 2021 مسجّلة بذلك زيادة بمبلغ 853,234 م.د وبنسبة 36,85 % مقارنة بسنة 2021.

ويبرز الملحق عدد 5جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2021 و2022.

وتعود هذه الزّيادة أساسا إلى إحداث حساب خاص في الخزينة "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" بمقتضى الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2022 الذي ينص على أن يفتح بدفتر أمين المال العام للبلاد التونسية حساب خاص يطلق عليه اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" وبلغت المداخيل المحصلة لهذا الحساب الخاص لسنة 2022 ما قيمته 592,499 م.د بالإضافة إلى ارتفاع الموارد المحصلة بعنوان بعض الصناديق الأخرى على غرار نموّ موارد صندوق مقاومة التلوث بمبلغ 150,561 م.د وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني بمبلغ 60,12 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بمبلغ 41,33 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بمبلغ 33,628 م.د وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 21,083 م.د والصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ 9,89 م.د وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب بمبلغ 7,062 م.د.

وفي المقابل تمّ تسجيل تراجع في موارد حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد (- 39,908 م.د) وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية (- 21,657 م.د) وصندوق الخدمة الوطنية (- 12,113 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (- 4,521 م.د) وصندوق الانتقال الطاقي(- 3,506 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أحكام الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2022 الذي أقرّ مراجعة نسبة المعلوم للمحافظة على البيئة وتعريض نسبة 5% بنسبة 7% وهو ما يفسّر الزيادة في موارد الصندوق التي ارتفعت من 247,262 م.د خلال سنة 2021 إلى 397,823 م.د خلال سنة 2022.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2022:

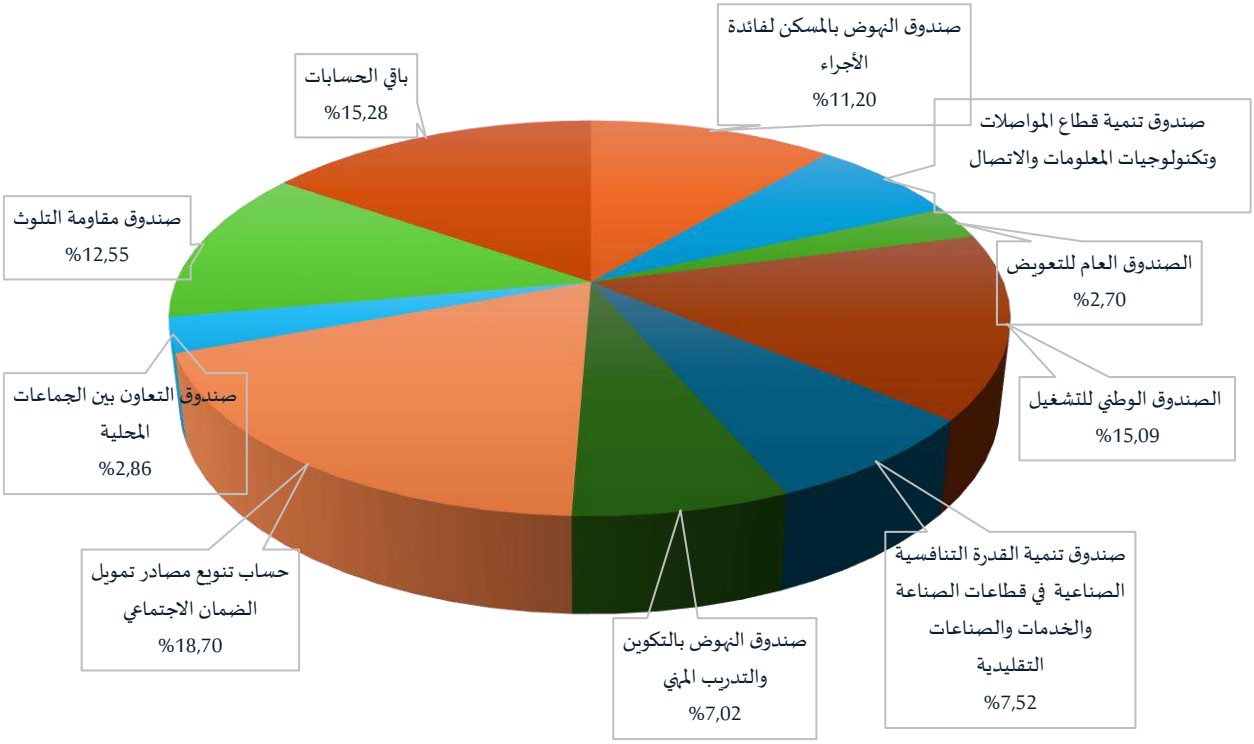

وعلى غرار السنوات السابقة وخلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانيّة لسنة 2019 وخاصّة الفصلين 8 و32 منه لم يتم ضبط تقديرات بعنوان كلّ من صندوق التّعاون بين الجماعات المحليّة والصندوق العام للتعويض بالرّغم من تسجيلها موارد في سنة 2022 بلغت على التّوالي 112,259 م.د و113,102 م.د مقابل موارد في سنة 2021 بلغت على التوالي 90,602 م.د و85,476 م.د.

كما لوحظ أنّ التقديرات المتعلقة ببعض الحسابات كانت غير واقعية مقارنة بما تم تحصيله فعليّا بإنجازاتها خلال الفترات السابقة وذلك خلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وخاصة الفصل الثامن منه والذي ينصّ على وجوب أن تخضع التقديرات والبيانات المتعلّقة بقانون الماليّة لمبدأ المصداقية الذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون الماليّة وفقا لما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

البيانات	التقديرات النهائيّة 2022	الإنجازات		
		2020	2021	2022
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3,000	14,644	17,257	19,390
صندوق دعم تحديد الحساب العقاري	800,000	30,538	40,191	39,403
صندوق مقاومة التلوث	20,000	200,676	247,262	397,823
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90,000	232,360	236,853	224,327

صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70,000	158,586	180,967	222,300
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37,000	58,462	67,373	88,383
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	72,000	168,950	204,805	238,433

وفي المقابل وردت التقديرات النهائية للصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب مضخمة مقارنة بإنجازاته خلال السنة حيث وردت التقديرات في حدود 20,000 م.د في حين أن الإنجازات بلغت 6,963 م.د.

وتدعى المصالح المعنية لتقديم التوضيحات حول محدودية الإنجازات مقارنة بالتقديرات بعنوان الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب.

2. موارد حسابات أموال المشاركة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2022 في فصله الرابع تقديرات بعنوان مقابيض حسابات أموال المشاركة بمبلغ 59,996 م.د ولوحظ أنّ هذه التقديرات قد وردت بصفة جملية دون توزيع أو تفصيل وفقا للحسابات.

ارتفع حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2022 إلى ما قيمته 843,401 م.د مقابل 687,690 م.د في التصرف السابق. وتوزّعت هذه الموارد بين الفوائض المنقولة بمبلغ 493,792 م.د والموارد المحصلة خلال هذا التصرف بمبلغ 349,609 م.د وارتفعت في سنة 2022 حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات لتبلغ ما نسبته 41,45 % مقابل 28,09 % في التصرف السابق و42,79 % في سنة 2019.

أ- الفوائض المنقولة

تراجعت الفواضل المنقولة إلى تصرف 2022 مقارنة بالتصرف السابق لتبلغ 493,518 م.د مقابل 494,518 م.د في سنة 2021. وبلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها للسّنة الموالية 2022 ما قيمته 600,725 م.د.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب دعم القوات المسلحة (238,032 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (60,413 م.د) الخاصة بمهمة الدفاع الوطني وحساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية الخاصة بمهمة الصحة (36,930 م.د) وحساب إقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي الخاص بمهمة الداخلية (30,929 م.د) وحساب القروض الجامعية الخاص بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي (22,804 م.د) وحساب العودة المدرسية الخاص بمهمة التربية (21,519 م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية الخاص بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (20,985 م.د).

ويبرز الرسم التالي توزيع فوائض حسابات أموال المشاركة لسنة 2022:

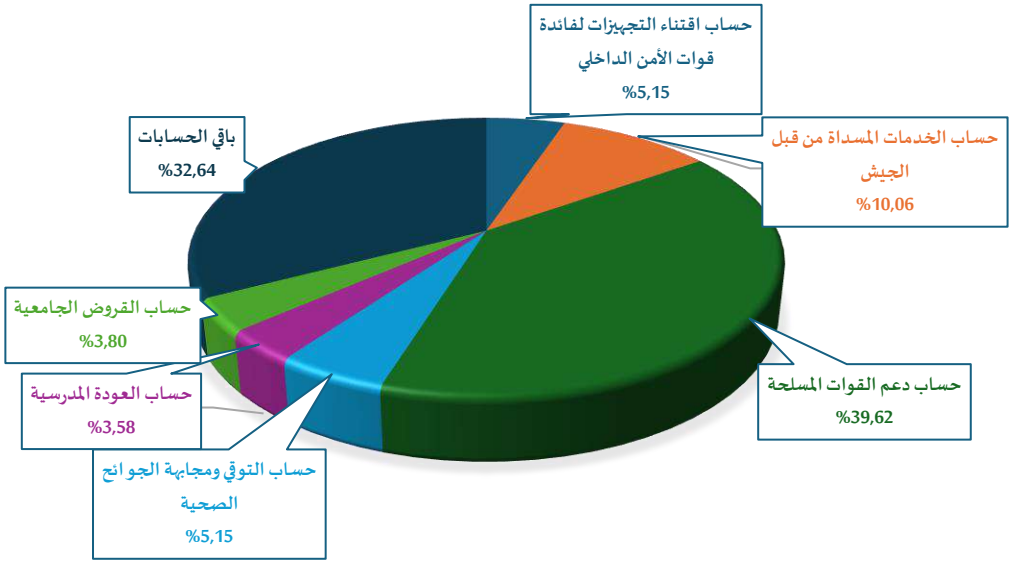

ب- **الموارد المحصلة**

بلغت الموارد المحصلة بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2022 ما قدره 349,609 م.د مقابل 193,172 م.د في التصرف السابق مسجّلة بذلك ارتفاعا بمبلغ 156,437 م.د بنسبة 80,98% مقارنة بسنة 2021.

ويبين الجدول بالملحق عدد 8 تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2021 و2022.

سجّل الانخفاض في المقابيض أساسا لدى حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية (-90,436 م.د) وحساب العودة المدرسية (-50 م.د) الذي لم يسجّل مقابيض خلال سنة 2022 فضلا عن حساب القمة الفرنكوفونية (-21,420 م.د) منها 237,067 م.د كهبات موظفة.

في المقابل سجلت بعض الحسابات ارتفاعا في مواردها وخصوصا حساب دعم القوات المسلحة (+237,131 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (+32,280 م.د) وحساب مصاريف القمة العربية الثلاثين تونس 2019 (+18,148 م.د) وحساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي (+10,980 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة) +5,496 م.د).

II. نفقات الحسابات الخاصة

ارتفعت في سنة 2022 التقديرات النهائيّة بعنوان نفقات الحسابات الخاصة إلى ما قيمته 1.796,403م.د مقابل 1.585,508 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا قيمته 210,895 م.د ونسبته 13,30 %. وبلغت النفقات المنجزة فعليّا 1.591,476 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 88,59 % مقابل 1.192,197 م.د و75,19 % في سنة 2021.

وتوزعت نفقات الحسابات الخاصة بين نفقات الحسابات الخاصة بالخزينة بمبلغ 1348,800 م.د ونفقات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 242,676 م.د.

وبدخول القانون الأساسي للميزانيّة (عدد 15 لسنة 2019 والمؤرّخ في 13 فيفري 2019)، تمّ إبراز حجم نفقات الحسابات الخاصّة ضمن مختلف المهمات وحسب الأقسام.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 قد أقرّ الإلغاء الوجوبي للحسابات التي لم تسجل نفقات خلال الثلاث السنوات المالية المتتالية. وفي سنة 2022 تم ضبط ما عدده 35 حساب خاص (تنقسم إلى 2 حسابات خاصة في الخزينة و33 حساب أموال المشاركة) لم تنجز أي نفقة خلال السنوات 2020 و2021 و2022 كما يبرزه الملحق عدد 9.

وارتفعت مواردها الصّافية إلى28.914 م.د في موفى سنة 2022. وتوزعت بين الفواضل المتوفرة بالحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 2.616.م.د وتلك المتوفرة بحسابات أموال المشاركة بمبلغ 26.298م.د

1. نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

حددت التقديرات النهائية لنفقات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 1.601,401م.د مقابل 1.151,833 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا بنسبة 39,03%.

وبلغت الإعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة سنة 2022 ما قيمته 1.348,800 م.د مقابل 998,300 م.د في سنة 2021 مسجلة ارتفاعا بمبلغ 350,500 م.د بنسبة 35,11 %.

وخصت الزيادة ارتفاع نفقات عدد من الحسابات بالإضافة إلى إحداث حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي الذي سجل نفقات بقيمة 452,708 م.د وارتفاع نفقات صندوق تنمية قطاع المواصلات (23,646 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (8,659 م.د) والصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي (4,599 م.د) وصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور (2,715 م.د).

وفي المقابل انخفض حجم النفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى، ومن أهمها صندوق دعم الصحة العمومية (-55,000 م.د) وصندوق الانتقال الطاقي (-26,440 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (-22,852 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (-10,705م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (-10,270 م.د) .

وبالرّغم من ضبط تقديرات بعنوان بعض الصناديق فإنه لم يتم تسجيل أي نفقة على حساب هذه الصناديق وذلك وفقا لما يبرزه الجدول الموالي

الحساب	تقديرات سنة 2022	الموارد المحصلة	النفقات المنجزة
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2,500 م.د	7,056 م.د	0 م.د
صندوق النهوض بجودة التمور	5,000 م.د	8,148 م.د	0 م.د
صندوق النهوض بالصادرات	500,000 أ.د	589,263 أ.د	0 أ.د

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابات الخاصة في الخزينة التي سجلت أهمّ النفقات خلال سنة 2022:

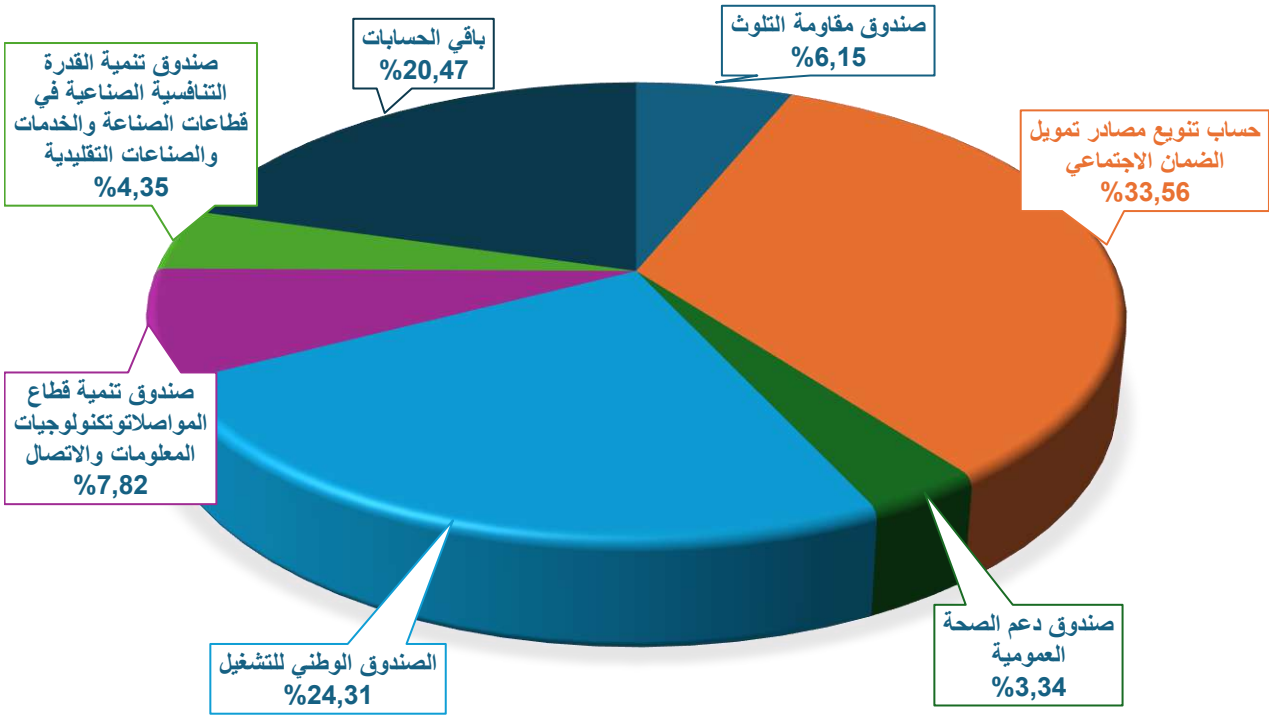

وأفرزت الحسابات الخاصة في الخزينة في نهاية سنة 2022 فائضا جمليا لمقابيضها على نفقاتها قيمته 7.181,472 م.د مقابل 5.361,526 م.د في التصرف السابق.

ولئن تتوفر موارد بعنوان الصندوق العام للتعويض بقيمة 656,825 م.د في نهاية سنة 2022 فإنّه لم يتم تسجيل نفقات على حسابه وذلك على غرار السنوات السابقة.

ويبين الجدول المدرج بالملحق عدد 10 تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2021 و2022

2. نفقات حسابات أموال المشاركة

ارتفعت النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة لتبلغ 242,676 م.د في موفى سنة 2022 مقابل 193,897 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 48,779 م.د ونسبتها 25,16 % مقابل 74,029 م.د و61,76 % في سنة 2021.

ونتجت هذه الزّيادة أساسا عن المفعول المزدوج بين ارتفاع نفقات بعض حسابات أموال المشاركة على غرار حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية (+94,538 م.د) وحساب العودة المدرسية (+20,224 م.د) وحساب القمة الفرنكوفونية (+10,144 م.د) وحساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي (+5,980 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (+4,083 م.د) وحساب معدات الإرشادات البحرية والتجهيز (+2,873 م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (+2,580 م.د) وتراجع حجم النّفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى ويذكر منها خاصّة حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (-64,348 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (-15,241 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (-5,714 م.د) وحساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي (-4,501 م.د) وحساب إقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي(-2,596 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي حصة حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2022:

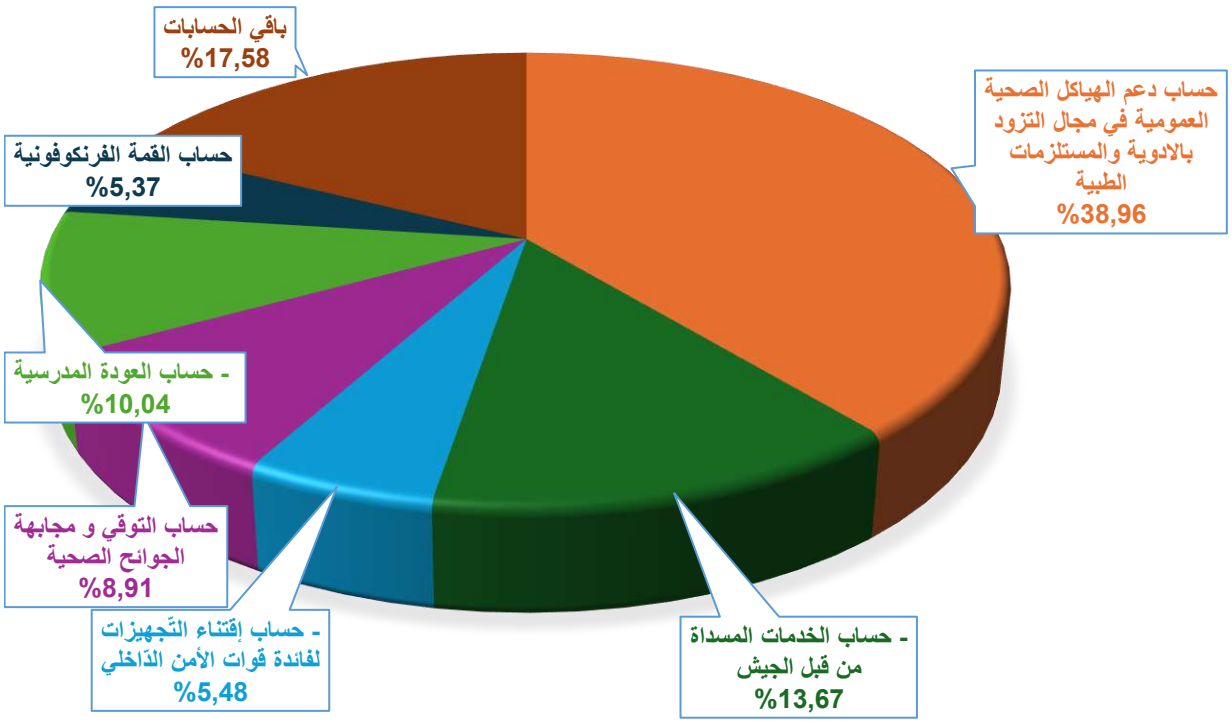

كما يبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 11 جدول تطور نفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2021 و2022.

III. موارد الصناديق الخاصة ونفقاتها

أ. موارد الصناديق الخاصة

بلغت جملة موارد الصناديق الخاصة في سنة 2022 ما قيمته 925,510 م.د توزعت بين الموارد الذاتية ومنحة الدولة والرصيد المتوفر في موفى السنة السابقة على التوالي في حدود 347,372 م.د و83,175 م.د و494,963 م.د. وتعلقت جملة هذه الموارد أساسا بالصندوق الوطني للضمان (631,868 م.د) والحساب المركزي (71,027 م.د).

ب. نفقات الصناديق الخاصة

على غرار السنة السابقة تراجعت في سنة 2022 نفقات الصناديق الخاصة لتبلغ 221,911 م.د مقابل 452,720 م.د في التصرف السابق، أي بنقص بمبلغ 230,809 م.د ونسبة 50,98 %.

ويبين الجدول التالي تطوّر هذه النّفقات بين سنتي 2021 و2022 حسب ما يبرزه الكشف المرفق للحساب العام للدولة:

بحساب الدينار

بيان الصناديق الخاصّة	النفقات		التغييرات 2021/2022	
	2021	2022	القيمة	النسبة%
الصندوق الوطني للضّمان	6 652 066	5 883 938	-768 128	-11,55
صندوق تغطية مخاطر الصرف	190 788 441	109 560 892	-81 227 549	-42,57
صندوق ضمان المؤمّن لهم	86 375 322	1 727 558	-84 647 764	-98,00
الصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى	5 500 000	19 000 000	13 500 000	+100
صندوق التّطوير واللّامركزية الصناعيّة	42 391 180	30 758 938	-11 632 242	-27,44
الصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري	14 437 862	7 736 063	-6 701 799	-46,42
صندوق النّهوض بقطاع الزّيتون	862 226	239 917	-622 309	-72,17
الحساب المركزي	96 571 278	46 001 041	-50 570 237	-52,37
صندوق دعم المؤسسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية	-	1 002 619	1 002 619	-
صندوق ضمان القروض السكنيّة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار	9 141 785	-	-9 141 785	-
الجملة	**452 720 160**	**221 910 966**	**-230 809 194**	**-50,98**

ويعود تراجع نفقات الصناديق الخاصّة إلى التراجع المسجل في كل الصناديق تقريباً بإستثناء صندوق دعم المؤسسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية الذي لم يسجل أي نفقات في التصرف السابق مقابل 1,002 م.د في سنة 2022. ويشار كذلك للتطور الذي شهدته نفقات الصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى حيث بلغت النفقات 19,000 م.د مقابل فقط 5,500 م.د في سنة 2021.

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتضمّن هذا الجزء من التقرير تحليلا لموارد ونفقات ميزانيات كلّ من المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج.

I. موارد ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

ارتفع عدد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة في سنة 2022 إلى 2608 مقابل 2597 سنة 2021. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى إحداث مؤسسّات جديدة تحت إشراف مهمّة التربية (11مؤسّسة جديدة) ومهمة الداخلية (2 مؤسسة) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي(1 مؤسسة) ومهمة الصحة (1مؤسسة) بينما تمّ تسجيل انخفاض في عدد المؤسسات الملحقة بمهمة الشؤون المحلية والبيئة (مؤسّستين)ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري(1مؤسّسة) ومهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (1 مؤسسة).

وحققت هذه المؤسسات خلال تصرف سنة 2022 موارد جملية باعتبار فواضل السنة السابقة قدرها 2.403,810 م.د مقابل 2.424,977 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك انخفاضا قدره 21,167 م.د ونسبته.0.87% .

1. موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره 1.879,651 م.د في سنة 2022 مقابل 1.873,056 م.د في التصرف السابق مسجلة نموا طفيفا قدره 6,595 م.د ونسبته 0,35 % . ويبرز الملحق عدد 12 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسسات في سنة 2022.

ويفسّر تواصل نموّ تقديرات موارد العنوان الأوّل أساسا بارتفاع موارد عدّة مؤسسات خاصة منها تلك الرّاجعة بالنّظر إلى مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+10,936 م.د ؛ + % 9,76) ومهمة الشباب والرياضة والإدماج المهني (+8,319 م.د ؛ + 18,19%) ومهمة الشؤون الثقافية (+ 7,630 م.د ؛ + 8,28%) ومهمة الداخلية (+6,159 م.د ؛ 21,83%) ومهمة الدفاع الوطني (+5,580 م.د ؛ 16,10%).

وحدّ من هذا الارتفاع أساسا تقلّص موارد عدد من المؤسسات خاصة منها تلك الرّاجعة بالنّظر إلى مهمة التربية(- 26,054 م.د ؛ - 8,52%) ومهمة الصحة(- 13,654 م.د ؛ 1,91%) ومهمة البيئة (-5,990 م.د ؛ 67,19%.)

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية في سنة 2022 حسب مهمات الإشراف

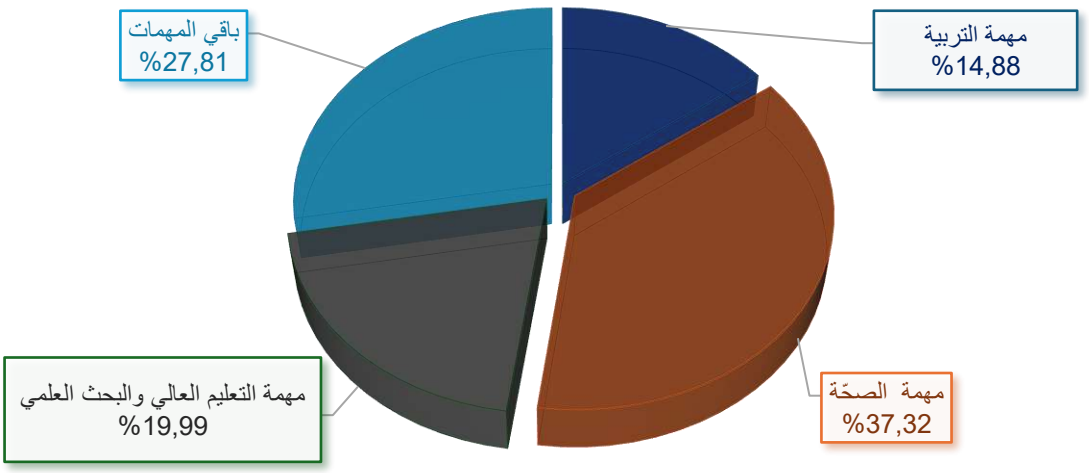

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت جملة موارد العنوان الأول للمؤسسات العموميّة في سنة 2022 ما قيمته 1.504,535 م.د وتوزعت بين مواردها الذاتية بمبلغ 646,679 م.د ومنح مسندة لها من ميزانية الدولة بمبلغ 857,856 م.د واستقرت حصة الموارد الذاتية في حدود 42,98 %. وحافظت مهمات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية في سنة 2022 على الحصة الأوفر ضمن موارد العنوان الأول بمبلغ جملي 1.042,334 م.د وبنسبة 69,28 %.وبلغت موارد العنوان الأول لهذه المؤسّسات على التّوالي 462,102 م.د و338,756 م.د و241,475 م.د.

2. موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة 899,275 م.د في سنة 2022 مقابل 897,229 م.د في سنة 2021 مسجلة ارتفاعا قدره 2,046 م.د ونسبته 0,23 %.

وتوزعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصلة خلال السنة بمبلغ 498,789 م.د والفوائض المنقولة من التصرف السابق بمبلغ 400,486 م.د.

أ- الموارد المحصلة خلال السنة

انخفضت الموارد المحصلة في سنة 2022 بما قيمته 112,680 م.د ونسبته 18,43 % مقارنة بالتصرف السابق.

واستأثرت كل من المؤسسات التابعة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي ومهمة التربية بالنصيب الأكبر من الموارد المحصلة وذلك على التوالي بنسبة 48,95% و18,44 % و16,32 %.

وتراجعت الموارد المحصلة لدى المؤسسات التابعة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (-66,211 م.د ؛ -21,33 %) ولمهمة التعليم العالي والبحث العلمي (-39,775 م.د ؛ -30,20 %) ولمهمة التربية (-15,647 م.د ؛ -16,12 %).

ويبرز الرّسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية في سنة 2022 حسب مهمات الإشراف:

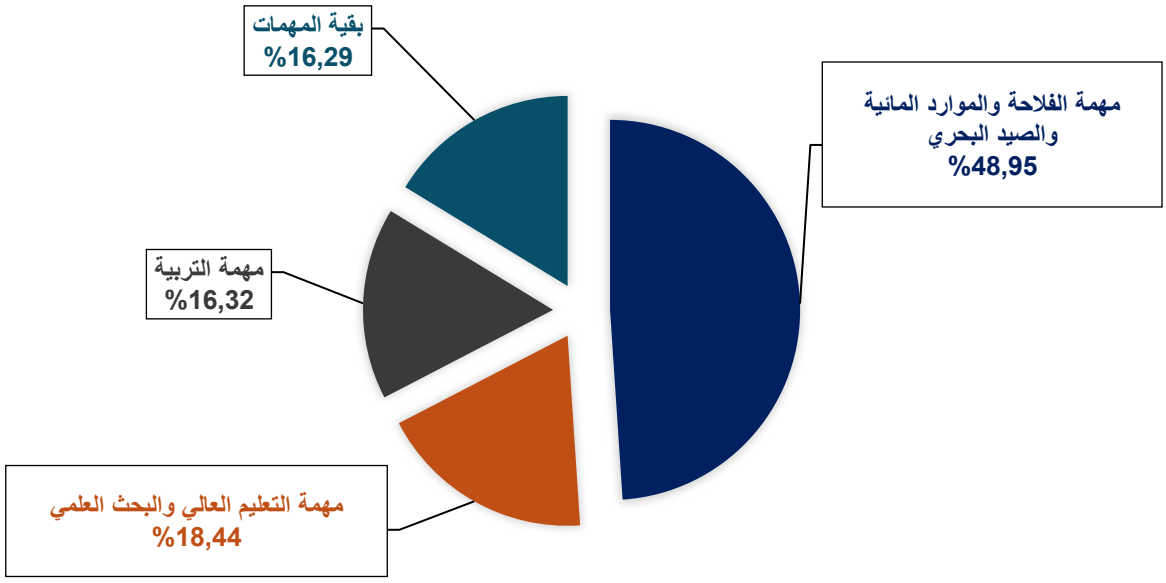

ويبرز الملحق عدد 13 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمحصلة بين سنتي 2021 و2022.

ب- الفواضل المنقولة من التصرف السابق

أفرز تصرف سنة 2022 تسجيل فواضل في المقابيض على النفقات للعنوان الثاني بمبلغ 381,160 م.د مقابل 400,486 م.د في التصرف السابق. مسجلة انخفاضا قدره 19,326 م.د وبنسبة 4,83 %. كما بلغت حصّة الفواضل 42,39 % من جملة موارد العنوان الثاني مقابل 44,64 % في التصرف السابق.

وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسسات التابعة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 199,176 م.د وبنسبة 52,26 % ولمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 84,487 م.د وبنسبة 22,17 % ولمهمة الصحة بمبلغ 26,977 م.د وبنسبة 7,08 %.

II. تكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

ارتفعت في سنة 2022 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانيتاها ترتيبيّا بميزانية الدولة إلى ما قيمته 1.776,609 م.د مقابل 1.754,007 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا بمبلغ 22,602 م.د وبنسبة 1,29 %. ونتج هذا الارتفاع عن زيادة كلّ من نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثاني على التوالي بنسبة 0,10 % و4,30 %.

1. نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية الأصلي لسنة 2022 تقديرات نفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانيتاها ترتيبيا بميزانية الدولة بما قدره 1.261,384 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة والبالغة 618,267 م.د، ارتفعت التقديرات النهائية إلى 1.879,651 م.د مقابل 1.873,056 م.د في سنة 2021 مسجّلة بذلك زيادة قيمتها 6,595 م.د ونسبتها 0,35 %.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 1.258,493 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 66,95 % (مقابل 67,12 % خلال سنة 2021) . وعرفت نفقات العنوان الأول للمؤسسات العموميّة في سنة 2022 نموا بنسبة 0,1 % وذلك بصفة متراجعة نسبيا بالمقارنة مع النمو المسجل خلال سنة2021 (17,07 %).

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية في موفى سنة 2022 في مستوى العنوان الأول فوائض للمقابيض على المصاريف قدرها 246,043 م.د مقابل 270,485 م.د في سنة 2021. وشملت هذه الفواضل أساسا المؤسسات التابعة إلى كل من مهمة التربية (54,702 م.د)ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (48,391 م.د) ومهمة الصحة (31,362 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (27,664 م.د) حيث سجلت المؤسسات التابعة لهذه المهمات مجتمعة ما نسبته 78,64 65,89% من جملة فواضل 2022.

ويبين الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتطورها خلال سنتي 2021و2022.

2. نفقات العنوان الثاني

بلغت في سنة 2022 نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 518,116 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 21,372 م.د ونسبته 4,30 % مقارنة بإنجازات 2021 البالغة 496,744 م.د.

ويعود هذا الارتفاع إلى المفعول المزدوج للزّيادة المسجلة في بعض المؤسسات الملحقة بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي(+30,632 م.د) ومهمة الصحة (+21,773 م.د) ومهمة التربية (+14,131 م.د) ومهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (+5,616 م.د) ولتقلص نفقات بعض المؤسسات الأخرى خاصة التابعة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري(-40,535 م.د) ومهمة العدل (-8,947 م.د) ومهمة الشؤون الثقافية (-2,505 م.د).

وبلغت في موفى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة على مصاريفها ما قيمته 381,160 م.د مقابل 400,486 م.د في سنة 2021.

ويبين الملحق عدد 15 تطور نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2021 و2022.

3. موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 211,575 م.د في سنة 2022 مقابل 206,861 م.د في التصرّف السّابق أي بارتفاع قدره 4,714 م.د ونسبته 2,28 %. وبعد تنقيح هذه الاعتمادات الأوليّة بما قيمته 6,014 م.د بلغت التقديرات النهائيّة 217,589 م.د وتم تحقيقها كاملة مقابل 220,832 م.د في سنة 2021.

وبلغت مقابيض العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج ما مجموعه 7,775 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 0,339 م.د وفواضل منقولة من التّصرف السابق بقيمة 7,436م.د.

4. مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت في سنة 2022 نفقات العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج إلى 211,514 م.د مقابل 217,098 م.د في سنة 2021.

وسجلت مصاريف سنة 2022 استهلاكا للمقابيض المحصلة (217,589 م.د) بنسبة 97,21 % مقابل ما نسبته 98,31 % خلال السنة السابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موفى السنة بلغت 6,075 م.د مقابل 3,734 م.د في التصرف السابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 2,015 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 25,92 % من مجموع المقابيض البالغة 7,775 م.د. وأفضت نسبة الإستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 5,760 م.د.

الجزء الخامس: النّتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتّصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميّين والحساب العام للسّنة الماليّة

العنوان الأول: النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية

-موارد وتكاليف الدّولة

أوّلا-موارد الدولة

- أ- موارد ميزانية الدولة

ضبطت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 41.607.104.308 د مفصّلة كما يلي:

- تقديرات قانون الماليّة التعديلي بمبلغ	41.130.000.000 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ	154.605.613 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ	322.498.695 د
وبلغت جملة الاستخلاصات	46.869.051.694 د
ممّا أسفر عن تجاوز المقابيض للتقديرات بمبلغ	5.261.947.386 د.

-ب- موارد الخزينة

ضبطت جملة التقديرات النهائية لموارد الخزينة بمبلغ	19.690.000.000 د
وبلغ مجموع استخلاصات مداخيل عمليات الخزينة	365.459.331.243 د
ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض على التقديرات قدرها	345.769.331.243 د
وبذلك تكون التقديرات النهائية لموارد الدولة قد بلغت ما جملته	61.297.104.308 د
وبلغت موارد الدولة المحصّلة ما جملته	412.328.382.937 د
ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ	351.031.278.629 د

ثانيا –تكاليف الدولة

-أ- نفقات ميزانية الدولة

بلغت الاعتمادات النّهائيّة بعنوان نفقات الميزانية	51.391.104.308 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود	49.632.393.913 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها	1.758.710.395 د
ومقارنة بجملة استخلاصات مداخيل الميزانية المنجزة	46.869.051.694 د
أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة والبالغة	49.632.393.913 د
تجاوزا بمبلغ	2.763.342.221 د

-ب- تكاليف الخزينة

بلغت تقديرات تكاليف الخزينة	9.906.000.000 د
وتمّ صرف تكاليف الخزينة في حدود	365.446.774.347 د
وهو ما أسفر عن تجاوز للمصاريف على التقديرات بما قدره	355.540.774.347 د
وبلغ مجموع استخلاص مداخيل عمليات الخزينة	365.459.331.243 د
وبلغ مجموع مصاريف عمليات الخزينة	365.446.774.347 د
وهو ما أسفر عن تجاوز مداخيل الخزينة لمصاريف الخزينة بما قيمته	12.556.896 د
وباعتبار فائض المقابيض على المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2021 والذي بلغ	4.653.756.317 د
يصبح فائض المقابيض عن المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2022 ما قيمته	4.666.313.213 د

ثالثا - النتائج

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليات الخزينة النّتائج التالية:

أ- الاعتمادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات النهائيّة لنفقات الميزانيّة	51.391.104.308 د
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها لنفقات الميزانيّة	49.632.393.913 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها يتعيّن إلغاؤها	1.758.710.395د

ب- فوائض الموارد التي يتعيّن نقلها

1- الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت المقابيض المحصّلة	8.530.271.939 د
وبلغت المصاريف المنجزة	1.348.799.950 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	7.181.471.989 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2023 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة

2- حسابات أموال المشاركة

بلغت المقابيض المحصّلة	843.401.048 د
وبلغت المصاريف المنجزة	242.675.775 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	600.725.273 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2023 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة

رابعا: نتيجة تنفيذ الميزانيّة

يسفر تصرف ميزانيّة 2022 عن نقص للمقابيض على المصاريف قدره 2.763.342.221 د

ودون اعتبار فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصّة لسنة 2022 والبالغ ما قدره 7.782.197.262 د

أفضى تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 إلى نقص الموارد الحاصلة للميزانيّة على النّفقات المنجزة بمبلغ قدره 10.545.539.483 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II-المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا-الموارد

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ	1.879.651.017 د
وبلغت المقابيض المنجزة	1.504.535.185 د
ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره	375.115.832 د

ثانيا- النفقات

بلغت الاعتمادات النهائيّة	1.879.651.017 د
وبلغت النّفقات المنجزة	1.258.492.604 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها يتمّ إلغاؤها.	621.158.413 د

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة	1.504.535.185د
جملة المصاريف المنجزة	1.258.492.604 د
الرّصيد المتبقي	246.042.581 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2023 وفقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للميزانيّة.

III -المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة	217.589.254 د
وبلغت المصاريف المنجزة	211.513.822 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره	6.075.432 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

بلغت المقابيض المحصّلة	925.559.855د
وبلغت المصاريف المنجزة	221.910.966د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2022 قدرها	703.598.889د

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2022:

بالدّينار

البيان	التقديرات النهائية للميزانيّة	الإنجازات			الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		الميزانية	الخزينة	موارد أخرى	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّلتسبقات الخزينة	
الدولة							
المقابيض	41.607.104.308	46.869.051.694	365.459.331.243	-	-	-	-
المصاريف	51.391.104.308	49.632.393.913	365.446.774.347	-	-	-	1.758710.395
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	2.763.342.221	12.556.296	-	-	-	-
فوائض المقابيض في موفّى السّنة السّابقة	-	5.855.318.530	4.653.756.317	-	-	-	
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2023	-	7.782.197.262	4.666.313.213	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	10.545.539.483	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة							
المقابيض	1.879.651.017			1.504.535.185			
المصاريف	1.879.651.017	-	-	1.258.492.604	-	-	621.158.413
فائض مقابيض	-	-	-	246.042.581	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج							
المقابيض	-	-	-	217.589.254	-	-	-
المصاريف	-	-	-	211.513.822	-	-	-
فائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	6.075.432	6.075.432	-	-
الصناديق الخاصّة							
المقابيض	-	-	-	925.509.855	-	-	-
المصاريف	-	-	-	221.910.966	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	703.598.889	-	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة 6.075.432 د

فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة 10.545.539.483 د

فوائض تنقل إلى تصرف 2023 - حسابات خاصّة 7.782.197.262د

- المؤسّسات العموميّة 246.042.581 د

اعتمادات غير مستعملة تلغى: - الدولة 1.758.710.395د

- المؤسسات العمومية 621.158.413 د

العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2022

إنّ محكمة المحاسبات،

عملا بأحكام الفصول عدد 10 و160من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات،

وعملا بأحكام الفصول عدد 66 و67 من القانون الأساسي للميزانية،

تتولّى محكمة المحاسبات التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للدولة،

وحيث أنّه خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة، لم يتم مدّ المحكمة بالحسابات الخاصّة والتي وجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2022،

وحيث لم يتم مدّ المحكمة بحسابات التصرف لعدد من المراكز المحاسبية بعنوان سنة 2022،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للمحكمة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2022، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للدولة للسنة المالية 2022 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2022 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2022،
2. عدم إدراج بالحساب العامّ للدّولة للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
3. عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وبعد الاطلاع:

I – على حسابات الدّولة

أ- موارد وتكاليف الدولة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة للميزانيّة ما قدره 46.869.051.694 د وبلغت المصاريف 49.632.393.913 د.
وأسفر تصرّف 2022 عن فائض في المصاريف على المقابيض بمبلغ 2.763.342.221 د وبعد طرح مبلغ 7.782.197.262 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2023 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 7.181.471.989 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 600.725.273 د، أغلق تصرف 2022 بفائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 10.545.539.483 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.
وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّل رصيد عمليات الخزينة المجمّعة بتاريخ 31 ديسمبر 2021 فائضا في المقابيض قدره	4.653.756.317 د
وسجّلت عمليات الخزينة لسنة 2022 فائضا في المقابيض قدره	12.556.896 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض بتاريخ 31 ديسمبر2022 قدره	4.666.313.213 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ	13.626.443.203 د
رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة	822.999.153 د
بقايا للتسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2022	12.803.444.050.د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2022.

II –وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت المقابيض لمجموع المؤسّسات العموميّة	1.504.535.185 د
وبلغت مصاريفها	1.258.492.604د
ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ	246.042.581 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2023.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

III –وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج:

قبضا	217.589.254 د
وصرفا	211.513.822 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره	6.075.432 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

IV-وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة	925.509.855 د
والمصاريف المنجزة	221.910.966د
ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2022 جملتها	703.598.889د

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة 2022 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2022 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2022.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 30 ديسمبر 2024

الملاحق

المحلق عدد 1: تلخيص لنفقات الدولة لسنة 2022 حسب الأقسام

م.د

الأقسام	الاعتمادات النهائية	الدفوعات				تطور الدفوعات	
		2021		2022			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %
نفقات التأجير	21 414,067	20 182,202	47,43	21 124,848	42,56	942,646	4,67
نفقات التسيير	2 239,197	2 156,654	5,07	2 146,087	4,32	-10,567	-0,49
نفقات التدخلات	18 963,760	12 592,434	29,6	18 150,252	36,57	5 557,818	44,14
نفقات الاستثمار	4 087,417	3 625,847	8,52	3 525,052	7,1	-100,795	-2,78
نفقات العمليات المالية	133,663	302,565	0,71	133,662	0,27	-168,903	-55,82
نفقات التمويل	4 553,000	3 688,043	8,67	4 552,493	9,17	864,450	23,44
المجموع	**51 391,104**	**42 547,745**	**100,000**	**49 632,394**	**100,000**	7 084,649	**13,153**

ملحق عدد 2 : توزيع نفقات الدولة لسنة 2022 حسب المهمات

بحساب المليون دينار

بيان المهمة	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
مهمة مجلس نواب الشعب	22,835	22,835	-	-	-	-	-	-	22,835	16,636	6,199
مهمة رئاسة الجمهورية	170,000	168,436	0,500	0,500	-	-	20,720	23,097	212,253	185,240	27,013
مهمة رئاسة الحكومة	237,608	234,272	0,104	0,104	-	-	9,832	2,581	246,685	233,073	13,612
مهمة الداخلية	5 417,357	5 260,496	1,451	1,451	107,509	107,509	13,270	3,461	5 277,227	5 228,782	48,445
مهمة العدل	850,570	837,918	-	-	-	-	14,752	-	852,670	840,028	12,642
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	298,000	297,460	1,270	1,270	-	-	14,779	2,600	314,839	308,112	6,727
مهمة الدفاع الوطني	3 559,000	3 446,555	29,413	29,413	78,606	78,606	68,343	97,559	3 612,457	3 542,803	69,654
مهمة الشؤون الدينية	172,260	171,707	-	-	-	-	-	-	171,707	164,251	7,456
مهمة المالية	1 116,391	1 098,301	-	-	0,018	0,018	36,562	-	1 134,863	1 014,347	120,516
مهمة الاقتصاد والتخطيط	905,000	874,028	0,233	0,233	0,114	0,114	3,744	-	877,772	588,462	289,310
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	78,500	78,302	0,525	0,525	0,313	0,313	2,098	7,965	88,365	85,249	3,116
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 850,000	1 805,864	5,413	5,413	11,232	11,232	195,978	17,762	2 019,604	1 962,651	56,953
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	3 180,000	7 889,651	0,057	0,057	-	-	1,943	-	7 891,594	7 813,489	78,105
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	3 984,500	3 976,384	-	-	-	-	-	-	3 976,384	3 915,039	61,345
مهمة تكنولوجيات الاتصال	144,275	141,917	-	-	-	-	-	18,647	160,564	135,700	24,864
مهمة السياحة	166,000	145,672	-	-	-	-	6,042	-	151,714	113,018	38,696
مهمة التجهيز والإسكان	1 802,500	1 557,702	3,910	3,910	0,838	0,838	-	26,934	1 584,636	1 429,076	155,560

مهمة البيئة	350,000	318,975	-	-	0,090	0,090	1,426	70,515	390,916	358,909	32,007
مهمة النقل	953,866	918,528	-	-	0,160	0,160	1,628		920,156	876,274	43,882
مهمة الشؤون الثقافية	372,000	347,208	1,641	1,641	-	-	4,739	4,210	356,157	342,223	13,934
مهمة الشباب والرياضة	808,000	790,042	0,750	0,750	-	-	-	-	790,042	716,430	73,612
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	207,090	198,460	0,323	0,323	-	-	5,619	1,220	205,299	193,002	12,297
مهمة الصحة	3 250,000	3 153,598	25,452	25,452	-	-	68,776	127,872	3 350,246	3 174,632	175,614
مهمة الشؤون الاجتماعية	2 223,000	2 214,903	0,506	0,506	0,500	0,500	2,240	26,810	2 243,953	2 113,024	130,929
مهمة التربية	6 980,000	6 892,817	50,244	50,244	8,402	8,402	0,252	45,871	6 938,940	6 863,362	75,578
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 997,078	1 933,584	8,087	8,087	3,600	3,600	10,000	-	1 943,584	1 910,766	32,818
مهمة التشغيل والتكوين المهني	980,000	966,736	0,009	0,009	-	-	-	-	966,736	824,742	141,994
مهمة المجلس الأعلى للقضاء	6,224	6,224	-	-	-	-	-	-	6,224	1,277	4,947
مهمة المحكمة الدستورية	1,624	0,000	-	-	-	-	-	-	0,000		0,000
مهمة محكمة المحاسبات	30,425	30,219	-	-	0,208	0,208	-	-	30,219	29,841	0,378
مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	27,778	19,463	-	-	-	-	80,000	-	99,463	99,463	0,000
نفقات التمويل	4 326,000	4 553,000	-	-	-	-	-	-	4 553,000	4 552,493	0,507
المجموع دون احتساب مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة	46 467,881	50 351,257	129,888	129,888	211,590	211,590	562,743	477,104	51 391,104	49 632,394	1 758,710
النفقات الطارئة وغير الموزعة	698,119	562,743	-	-	-	-	-562,743	-	-	-	-
المجموع	**47 166,000**	**50 914,000**	**129,888**	**129,888**	**211,590**	**211,590**	**0,000**	**477,104**	**51 391,104**	**49 632,394**	**1 758,710**

ملحق عدد 3 : توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 حسب المهمات والبرامج

بحساب المليون دينار

المهمات والبرامج		نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات التمويل	الجملة
1-مجلس نواب الشعب		**15,169**	**1,131**	**0,336**	**-**	**-**	**-**	**16,636**
	برنامج عدد1:مجلس نواب الشعب	15,169	1,131	0,336	-	-	-	16,636
2-رئاسة الجمهورية		**125,036**	**42,848**	**1,841**	**15,515**	**-**	**-**	**185,240**
	برنامج عدد1 :الأمن القومي والعلاقات الخارجية	2,438	15,448	0,628	-	-	-	18,514
	برنامج عدد2:الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية	108,501	15,524	0,723	9,133	-	-	133,881
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	14,096	11,876	0,491	6,382	-	-	32,845
3-رئاسة الحكومة		**169,572**	**19,730**	**40,880**	**2,892**	**-**	**-**	**233,073**
	برنامج عدد1:الإشراف	5,740	4,371	10,181	-	-	-	20,292
	برنامج عدد2:الرقابة	49,106	1,760	0,163	0,164	-	-	51,193
	برنامج عدد3:الاعلام والاتصال والتكوين	79,360	2,285	3,922		-	-	85,566
	برنامج عدد4:التصرف في القطاع العمومي	24,777	10,696	22,348	2,400	-	-	60,221
	برنامج عدد5:تحديث الخدمات الإدارية	8,924	0,618	4,221	0,327	-	-	14,090
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	1,665	-	0,046	-	-	-	1,711
4-مهمة الداخلية		**3 742,275**	**317,267**	**987,866**	**181,374**	**-**	**-**	**5 228,782**
	برنامج عدد1:الأمن الوطني	1 967,217	98,572	34,181	59,097	-	-	2 159,067
	برنامج عدد2:الحرس الوطني	1 207,453	103,173	19,055	82,414	-	-	1 412,094
	برنامج عدد3:الحماية المدنية	260,100	10,440	17,108	0,808	-	-	288,456

	برنامج عدد 4: الشؤون المحلية	19,669	3,149	897,962	-	-	-	920,781
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	287,836	101,934	19,559	39,055	-	-	448,384
5-مهمة العدل		**723,841**	**66,675**	**7,278**	**42,234**	**-**	**-**	**840,027**
	برنامج عدد1:العدل	329,178	9,517	1,708	11,438	-	-	351,841
	برنامج عدد2:السجون و الإصلاح	373,124	43,098	0,994	25,668	-	-	442,885
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	21,538	14,060	4,575	5,128	-	-	45,301
6-مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج		**177,392**	**73,959**	**48,521**	**8,240**	**-**	**-**	**308,112**
	برنامج عدد1:العمل الدبلوماسي	110,204	49,358	34,002	5,605	-	-	199,168
	برنامج عدد2:العمل القنصلي و التونسيين بالخارج	58,755	12,621	14,271	0,099	-	-	85,746
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	8,433	11,980	0,248	2,536	-	-	23,198
7-مهمة الدفاع الوطني		**2 432,227**	**460,315**	**102,703**	**547,558**	**-**	**-**	**3 542,803**
	برنامج عدد1:التدخل العسكري	1 676,952	19,252	0,257	236,748	-	-	1 933,210
	برنامج عدد2:الإسناد اللوجستي التقني	260,685	262,342	0,145	274,305	-	-	797,477
	برنامج عدد3:الإحاطة بالعسكريين	241,038	75,997	39,023	14,456	-	-	370,514
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	253,552	102,724	63,277	22,049	-	-	441,602
8-مهمة الشؤون الدينية		**133,571**	**17,339**	**11,795**	**1,546**	**-**	**-**	**164,251**
	برنامج عدد1:التنمية الدينية	130,604	15,539	0,519	0,502	-	-	147,164
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	2,967	1,800	11,276	1,045	-	-	17,087
9-مهمة المالية		**889,543**	**73,351**	**23,605**	**27,848**	**-**	**-**	**1 014,347**
	برنامج عدد1:الديوانة	367,114	36,258	2,640	19,400	-	-	425,412
	برنامج عدد2:الجباية	202,025	9,385	0,246	1,847	-	-	213,503
	برنامج عدد3:المحاسبة العمومية	275,924	19,216	0,089	5,616	-	-	300,845

	برنامج عدد4:مصالح الميزانية	8,795	0,673	-	0,107	-	-	9,576
	برنامج عدد5:الدين العمومي	2,026	0,264	-	0,038	-	-	2,329
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	33,657	7,556	20,631	0,840	-	-	62,683
10-مهمة الاقتصاد والتخطيط		**68,042**	**10,940**	**460,279**	**1,340**	**47,862**	**-**	**588,462**
	برنامج عدد1:التوازنات الجملية والإحصاء	30,926	2,276	15,620	-	-	-	48,822
	برنامج عدد2:دعم التنمية القطاعية و الجهوية	18,811	1,229	443,324	-	-	-	463,364
	برنامج عدد3:التعاون الدولي	5,598	0,614	0,392	-	47,862		54,467
	برنامج عدد4:الإحاطة بالاستثمار	7,492	2,346	0,688	-	-	-	10,526
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,213	4,475	0,255	1,340	-	-	11,283
11-مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		**58,983**	**10,183**	**0,824**	**15,259**	**-**	**-**	**85,249**
	برنامج عدد1:التصرف في أملاك الدولة	16,027	0,207	-	0,782	-	-	17,016
	برنامج عدد2:حماية أملاك الدولة	21,962	6,085	-	11,884	-	-	39,932
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	20,993	3,891	0,824	2,593	-	-	28,300
12-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		**650,411**	**55,193**	**579,803**	**592,245**	**85,000**	**-**	**1 962,652**
	برنامج عدد1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	71,879	1,771	279,477	33,261	-	-	386,388
	برنامج عدد2: الصيد البحري و تربية الأحياء المائية	6,970	0,035	95,251	29,814	-	-	132,070
	برنامج عدد3:المياه	60,975	15,598	170,021	323,079	85,000	-	654,672
	برنامج عدد4:الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	204,491	0,860	2,802	145,517	-	-	353,670
	برنامج عدد5: التعليم العالي و البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي	175,853	11,098	12,320	9,709	-	-	208,980
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	130,243	25,830	19,932	50,866	-	-	226,872

13-مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	**35,818**	**6,281**	**7 771,063**	**0,327**	**-**	**-**	**7 813,489**
برنامج عدد1:الطاقة و الطاقات المتجددة	7,445	0,976	7 642,077	-	-	-	7 650,498
برنامج عدد2:الصناعة	17,200	1,098	127,669	0,327	-	-	146,294
برنامج عدد3:المناجم	5,608	0,564	1,010	-	-	-	7,182
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,565	3,643	0,307	-	-	-	9,515
14-مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**47,979**	**9,990**	**3 855,405**	**1,665**	**-**	**-**	**3 915,039**
برنامج عدد1:التجارة الداخلية	30,803	5,207	3 771,433	0,261	-	-	3 807,705
برنامج عدد2:التجارة الخارجية	11,299	2,262	83,887	0,208	-	-	97,656
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,877	2,521	0,085	1,196	-	-	9,679
15-مهمة تكنولوجيات الاتصال	**15,840**	**5,600**	**63,495**	**50,765**	**-**	**-**	**135,700**
برنامج عدد1:التنمية الرقمية	1,458	-	60,000	49,356	-	-	110,814
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	14,382	5,600	3,495	1,409	-	-	24,886
16-مهمة السياحة	**64,995**	**13,977**	**33,915**	**0,132**	**-**	**-**	**113,018**
برنامج عدد1:السياحة والصناعات التقليدية	62,799	13,084	33,704		-	-	109,587
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	2,196	0,893	0,210	0,132	-	-	3,431
17-مهمة التجهيز والإسكان	**113,786**	**58,876**	**187,871**	**1 067,743**	**-**	**-**	**1 429,076**
برنامج عدد1:البنية الأساسيّة للطرقات	52,341	50,120	170,000	865,102	-	-	1 137,563
برنامج عدد2: حماية المناطق العمرانية و الشريط الساحلي و التحكم في المنشآت	16,059	1,895		106,208	0,800	-	124,961
برنامج عدد3:التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	17,755	1,150	14,860	93,393	-	-	127,158
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	27,631	5,711	3,012	3,040	-	-	39,393
18-مهمة البيئة	**34,737**	**5,710**	**247,879**	**70,583**	**-**	**-**	**358,909**

	برنامج عدد1:البيئة والتنمية المستدامة	28,735	2,890	247,377	69,589	-	-	348,590
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	6,002	2,820	0,502	0,994	-	-	10,319
19-مهمة النقل		**19,373**	**4,601**	**850,765**	**1,535**	**-**	**-**	**876,274**
	برنامج عدد1:النقل البري	3,558	0,658	819,673	-	-	-	823,889
	برنامج عدد2:الطيران المدني	1,239	-	10,467	-	-	-	11,707
	برنامج عدد3:النقل البحري والموانئ	1,701	0,430	20,023	0,152	-	-	22,307
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	12,874	3,513	0,602	1,382	-	-	18,371
20-مهمة الشؤون الثقافية		**208,463**	**17,566**	**82,588**	**33,606**	**-**	**-**	**342,223**
	برنامج عدد1:الفنون	6,354	6,060	30,539	0,916	-	-	43,869
	برنامج عدد2:الكتاب و المطالعة	5,782	3,331	8,314	6,722	-	-	24,149
	برنامج عدد3:العمل الثقافي	8,809	3,347	26,244	19,316	-	-	57,715
	برنامج عدد4:التراث	54,840	2,024	4,752	3,892	-	-	65,508
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	132,679	2,804	12,738	2,761	-	-	150,982
21-مهمة الشباب والرياضة		**524,017**	**36,878**	**63,952**	**91,583**	**-**	**-**	**716,430**
	برنامج عدد1:الشباب	114,052	8,837	5,283	25,644	-	-	153,816
	برنامج عدد2:الرياضة	21,870	4,512	54,252	40,867	-	-	121,501
	برنامج عدد3:التربية البدنية	352,875	19,833	3,883	21,207	-	-	397,799
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	35,220	3,696	0,534	3,864	-	-	43,314
22-مهمة الأسرة والمرأة وكبار السن		**122,403**	**9,467**	**32,656**	**28,476**	**-**	**-**	**193,003**
	برنامج عدد1:المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	3,629	1,175	1,954	9,142	-	-	15,901
	برنامج عدد2:الطفولة	105,421	4,230	13,050	15,561	-	-	138,262
	برنامج عدد3:كبار السن	0,720	0,028	15,940	1,688	-	-	18,376

	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	12,633	4,034	1,712	2,085	-	-	20,464
23-مهمة الصحة		**2 552,715**	**321,493**	**28,022**	**272,402**	**-**	**-**	**3 174,632**
	برنامج عدد1:الرعاية الصحية الأساسية	305,813	45,761	11,174	146,125	-	-	508,873
	برنامج عدد2:الخدمات الصحية الاستشفائية	991,586	136,038	0,110	59,353	-	-	1 187,087
	برنامج عدد3: البحث و الخدمات الاستشفائية الجامعية	1 059,759	121,723	4,970	50,932	-	-	1 237,385
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	195,557	17,971	11,767	15,992	-	-	241,287
24-مهمة الشؤون الاجتماعية		**227,994**	**19,569**	**1 859,670**	**5,791**	**-**	**-**	**2 113,024**
	برنامج عدد1:الشغل و العلاقات المهنية	23,662	0,967	0,095	0,204	-	-	24,928
	برنامج عدد2:الضمان الاجتماعي	0,671	0,020	954,425	0,012	-	-	955,128
	برنامج عدد3:النهوض الاجتماعي	136,383	9,110	900,133	1,889	-	-	1 047,515
	برنامج عدد4:الهجرة و التونسيين بالخارج	25,526	2,700	1,313		-	-	29,538
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	41,753	6,773	3,703	3,687	-	-	55,916
25-مهمة التربية		**6 118,380**	**352,942**	**96,872**	**295,167**	**-**	**-**	**6 863,362**
	برنامج عدد1:المرحلة الابتدائية	2 356,123	48,590	4,063	104,552	-	-	2 513,328
	برنامج عدد2:المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	3 504,435	65,143	0,401	105,072	-	-	3 675,051
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	257,823	239,208	92,408	85,544	-	-	674,983
26-مهمة التعليم العالي والبحث العلمي		**1 411,034**	**88,034**	**244,321**	**167,377**	**-**	**-**	**1 910,766**
	برنامج عدد1:تعليم عالي	1 220,210	32,193	15,203	52,517	-	-	1 320,122
	برنامج عدد2:بحث علمي	61,011	3,940	6,173	75,215	-	-	146,339
	برنامج عدد3:الخدمات الجامعية	112,288	46,120	222,315	28,029	-	-	408,753
	برنامج عدد9:القيادة و المساندة	17,524	5,781	0,630	11,616	-	-	35,551

27-مهمة التشغيل والتكوين المهني		**402,216**	**35,856**	**385,189**	**1,481**	**-**	**-**	**824,742**
	برنامج عدد1:التكوين المهني	326,746	27,742	48,874	0,001	-	-	403,364
	برنامج عدد2:التشغيل	61,166	4,343	283,309		-	-	348,818
	برنامج عدد3:تنمية المبادرة الخاصة	-	-	52,750	0,121	-	-	52,871
	برنامج عدد9:القيادة والمساندة	14,304	3,771	0,256	1,358	-	-	19,689
28-المجلس الأعلى للقضاء		**0,430**	**0,734**	**0,005**	**0,107**	**-**	**-**	**1,277**
	برنامج عدد1:المجلس الأعلى للقضاء	0,430	0,734	0,005	0,107	-	-	1,277
29-المحكمة الدستورية								**0,000**
	برنامج عدد1:المحكمة الدستورية	-	-	-	-	-	-	-
30-محكمة المحاسبات		**24,312**	**5,121**	**0,142**	**0,265**	**-**	**-**	**29,841**
	برنامج عدد1:محكمة المحاسبات	24,312	5,121	0,142	0,265			29,841
31-الهيئة العليا المستقلة للانتخابات		**14,292**	**4,462**	**80,709**	**-**	**-**	**-**	**99,463**
	برنامج عدد1:الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14,292	4,462	80,709		-	-	99,463
32-نفقات التمويل		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4 552,493**	**4 552,493**
	فوائد الدين العمومي	-	-	-	-	-	4 552,493	4 552,493
الجملة العامة		**21 124,848**	**2 146,087**	**18 150,252**	**3 525,052**	**133,662**	**4 552,493**	**49 632,394**

ملحق عدد 4: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 حسب مصادر التمويل

بحساب المليون دينار

مصدر التمويل/الأقسام	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
الموارد العامة للميزانية											
نفقات التأجير	21 566,631	21 545,956	26,768	68,185	-	210,716	113,423	-	21 407,246	21 123,173	284,073
نفقات الاستثمار	3 153,225	2 683,535	36,547	19,317	71,733	-	74,311	-	2 846,808	2 652,992	193,816
نفقات العمليات المالية	130,930	130,930	-	-	-	-	2,733	-	133,663	133,662	0,001
نفقات التسيير	1 897,514	1 750,300	27,958	3,713	112,975	3,766	106,526	-	1 990,280	1 930,784	59,496
نفقات التدخلات	12 708,791	17 148,965	3,090	3,148	43,519	13,745	103,435	-	17 282,116	16 821,725	460,391
جملة الموارد العامة للميزانية	**39 457,091**	**43 259,686**	**94,363**	**94,363**	**228,227**	**228,227**	**400,428**	-	**43 660,114**	**42 662,336**	**997,777**
موارد القروض الخارجية الموظفة											
نفقات الاستثمار	901,467	755,248	17,318	17,318	-	-	**101,650**	-	856,898	607,394	249,504
نفقات التدخلات	276,532	276,532	-	-	-	-	60,665	-	337,197	218,694	118,503
جملة موارد القروض الخارجية الموظفة	**1 177,999**	**1 031,780**	**17,318**	**17,318**	-	-	**162,315**	-	**1 194,095**	**826,088**	**368,007**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة											
نفقات الاستثمار	96,500	96,500	-	-	-	-	-	**99,582**	196,082	179,109	16,973
نفقات التسيير	77,501	77,501	-	-	-	-	-	5,373	82,874	79,655	3,219
نفقات التدخلات	1 272,794	1 272,794	2,107	2,107	-	-	-	49,650	1 322,444	1 090,036	232,408
جملة موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1 446,795**	**1 446,795**	**2,107**	**2,107**	-	-	-	**154,606**	**1 601,401**	**1 348,800**	**252,601**
موارد حسابات أموال المشاركة											
نفقات التأجير	**6,703**	**6,703**	-	-	-	-	-	**0,117**	6,820	1,674	5,146
نفقات الاستثمار	**32,000**	**32,000**	**16,100**	**0,500**	-	-	-	**140,029**	187,629	85,557	102,072

نفقات التسيير	16,905	16,905	-	-	-	-	-	149,138	166,043	135,648	30,395
نفقات التدخلات	4,388	4,388	-	15,600	-	-	-	33,215	22,003	19,796	2,206
جملة موارد حسابات أموال المشاركة	**59,996**	**59,996**	**16,100**	**16,100**	-	-	-	**322,499**	**382,495**	**242,676**	**139,819**
نفقات التمويل	**4 326,000**	**4 553,000**	-	-	-	-	-	-	4 553,000	4 552,493	0,507
جملة موارد الدولة	**46 467,881**	**50 351,257**	**129,888**	**129,888**	**228,227**	**228,227**	**562,743**	**477,104**	**51 391,104**	**49 632,394**	**1 758,710**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	**698,119**	**562,743**	-	-	-	-	**-562,743**	-	-	-	-
المجموع	**47 166,000**	**50 914,000**	**129,888**	**129,888**	**228,227**	**228,227**	**0,000**	**477,104**	**51 391,104**	**49 632,394**	**1 758,710**

ملحق عدد 5 :جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2021 و2022

بالدينار

البيانات	التقديرات النهائيّة 2022	الإنجازات		التغيّرات 2020/2021	
		2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**17 257 126**	**19 390 431**	**2 133 305**	**12,36**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	17 257 126	19 390 431	**2 133 305**	**12,36**
مهمة الدّاخليّة	**12 000 000**	**132 110 046**	**112 097 366**	**-20 012 680**	**15,15-**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	9 500 000	13 293 539	14 439 256	**1 145 717**	**8,62**
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	6 557 252	7 055 956	**498 704**	**7,61**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	0	112 259 255	90 602 153	**-21 657 102**	**19,29-**
مهمة البيئة	**26 000 000**	**253 206 700**	**405 646 860**	**152 440 160**	**60,20**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	5 944 443	7 823 881	**1 879 438**	**31,62**
صندوق مقاومة التلوث	20 000 000	247 262 257	397 822 979	**150 560 722**	**60,89**
مهمة الدفاع الوطني	**3 995 000**	**16 671 649**	**4 558 555**	**-12 113 094**	**72,66-**
صندوق الخدمة الوطنيّة	3 995 000	16 671 649	4 558 555	**-12 113 094**	**72,66-**
مهمة الماليّة	**100 000**	**227 743**	**413 367**	**185 624**	**81,51**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	227 743	413 367	**185 624**	**81,51**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**49 040 453**	**48 378 888**	**-661 565**	**1,35-**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	8 849 048	8 976 123	**127 075**	**1,44**
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	40 191 405	39 402 766	**-788 639**	**1,96-**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**90 006 028**	**114 425 497**	**24 419 469**	**27,13**

صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	67 373 403	88 383 009	**21 009 606**	**31,18**
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	7 600 861	8 148 247	**547 386**	**7,20**
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	15 031 764	17 894 241	**2 862 477**	**19,04**
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	**117 000 000**	**285 613 312**	**322 797 217**	**37 183 905**	**13,02**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	72 000 000	204 805 128	238 432 698	**33 627 570**	**16,42**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	5 000 000	14 623 957	21 685 909	**7 061 952**	**48,29**
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	66 184 227	62 678 610	**-3 505 617**	**5,30-**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**500 000**	**113 785 160**	**86 064 851**	**-27 720 309**	**24,36-**
الصندوق العامّ للتعويض	0	113 101 895	85 475 588	**-27 626 307**	**24,43-**
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	683 265	589 263	**-94 002**	**13,76-**
مهمة تكنولوجيات الإتصال	**90 000 000**	**236 853 330**	**224 326 928**	**-12 526 402**	**5,29-**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	236 853 330	224 326 928	**-12 526 402**	**5,29-**
مهمة السياحة	**18 000 000**	**23 012 113**	**51 202 515**	**28 190 402**	**122,50**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	7 631 565	18 041 031	**10 409 466**	**136,40**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	15 380 548	33 161 484	**17 780 936**	**115,61**
مهمة التجهيزوالإسكان والبنية التحتية	**48 000 000**	**345 742 347**	**366 677 729**	**20 935 382**	**6,06**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	11 831 743	11 684 244	**-147 499**	**1,25-**
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	333 910 604	354 993 485	**21 082 881**	**6,31**
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**-5 736 529**	**54 382 994**	**60 119 523**	**1048,01-**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	-5 736 529	54 382 994	**60 119 523**	**1048,01-**

مهمة الشباب والرياضة	**20 000 000**	**11 484 699**	**6 963 422**	**-4 521 277**	**-39,37**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	11 484 699	6 963 422	**-4 521 277**	**-39,37**
مهمة التّشغيل والتكوين المهني	490 000 000	649 177 031	700 397 612	**51 220 581**	**7,89**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	468 210 498	478 097 677	**9 887 179**	**2,11**
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	180 966 533	222 299 934	**41 333 401**	**22,84**
مهمة الصحة	**45 000 000**	**66 294 659**	**68 469 852**	**2 175 193**	**3,28**
صندوق دعم الصحة العمومية	45 000 000	66 294 659	68 469 852	**2 175 193**	**3,28**
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**507 000 000**	**30 764 505**	**582 549 455**	**551 784 950**	**1793,58**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	5 776 347	4 970 549	**-805 798**	**-13,95**
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	0	24 988 158	-14 920 108[73]	**-39 908 266**	**-159,71**
صندوق حوادث الشّغل	0		0	-	-
حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الإجتماعي	500 000 000	0	592 499 014	**592 499 014**	**100,00**
مهمة التربية	**0**	**1 280**	**2 155**	**875**	**!REF#**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	0	1 280	2 155	**875**	**68,36**
الجملة	**1 446 795 000**	**2 315 511 652**	**3 168 745 694**	**853 234 042**	**36,85**

[73] وأفادت وزارة المالية أن لم يسجل مواردا سلبية خلال سنة 2022 فقد تم نقل الفواضل المسجلة إلى غاية سنة 2021 والمقدرة بمبلغ 19.953.009,024د.

ملحق عدد 6 : جدول تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي2021 و2022

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2021/2022	
	2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	**3 272 100**	**0**	**-3272100,00**	**-100**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	-20 000 000	-1 852 000[74]	18148000,00	-100
حساب القمة الفرنكوفونية	23 272 100	1 852 000	-21420100,00	-100
مهمة الدّاخلية	**2 424 396**	**7 117 481**	**4 693 085**	**193,58**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	829 810	5 097 170	4 267 360	**514,26**
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	1 594 586	2 020 312	425 726	**26,70**
مهمة الدفاع الوطني	**18 801 362**	300 150 118	**281 348 756**	**1496,43**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	17 980 385	50 259 969	32 279 584	**179,53**
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	717 190	1 324 788	607 598	**84,72**
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّةبالتّشريفات	103 787	454 273	350 486	**337,70**
حساب دعم القوات المسلّحة	0	237 131 089	237 131 089	-100
حساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي	0	10 980 000	10 980 000	-100
مهمة المالية	**2 403 961**	**9 033 185**	**6 629 224**	**275,76**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	1 130 992	6 627 262	5 496 270	**485,97**
- حساب القروض المرتبطة برهن	1 272 969	2 405 923	1 132 954	**89,00**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**-346 793**	**2 402**	**349194,97**	**-100,69**
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	561	2 402	1840,97	328,16

[74] وأفادت وزارة المالية أن أن مجموع موارد حساب القمة العربية لسنة 2022 باعتبار نقل فواضل السنوات الفارطة ليس سلبيا.

حساب انجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة	-347 354	0	-	-
مهمة الإقتصاد والتّخطيط	**378 189**	**0**	**378189,00-**	**-**
حساب الحد من الفقر تطاوين هيات	378 189	0	378189,00-	-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**4 898 628**	**5 977 080**	**1078451,85**	**22,02**
- حساب حماية النباتات	2 012 914	2 704 280	**691366,40**	**34,35**
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	2 885 714	3 272 799	**387085,45**	**13,41**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	0	1 512 158	**1512157,56**	**100+'**
صندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة	0	1 512 158	**1512157,56**	**100+'**
مهمة التجهيزوالإسكان والتهيئة الترابية	**5 959 633**	**6 154 354**	**194721,09-**	**3,27**
- حساب بناء الجسور والطرقات	277 050	262 754	14295,67	5,16-
- حساب انجاز منشات مائية مختلفة	-166 858	0	166858,00-	100,00-
- حساب بطاح جربة	442 272	509 037	66764,80-	15,10
- حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانى الصيد	311	746	434,50-	139,71
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	5 406 858	5 381 817	25040,54	0,46-
مهمة الشؤون الثقافية	**786 850**	**0**	**786850,00-**	**100,00-**
حساب للقطاع الثقافي	0	0	0,00	-
حساب دفع القطاع الثقافي و دعم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمتدخلين فيه	786 850	0	786850,00-	100,00-
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	0	652 200	652200,00	100+'
حساب دعم الإستراتيجية الوطنيّة للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء	0	652 200	652200,00	100+'
مهمة الصحة	**99 741 855**	**14 087 837**	**85654017,56-**	**85,88-**
حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	0	4 625 230	4625230,00	100+

- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	0	0	**0,00**	-
حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	1 356 024	396 600	959424,00-	70,75-
حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	0	0	0,00	-
حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	127 731	1 244 107	1116376,44	874,01
حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية	98 258 100	7 821 900	90436200,00-	92,04-
مهمة الشؤون الاجتماعية	**2 020**	**0**	**2020,00-**	**100,00**
- حساب التضامن الوطني لمجابهة جائحة كورونا	2 020	0	2020,00-	100,00
مهمة التربية	**54 753 714**	**4 849 140**	**49904574,25-**	**100+**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	4 753 714	4 849 140	95425,75	2,01
- حساب العودة المدرسية	50 000 000	0	50000000,00-	-100
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**95 730**	**72 808**	**22921,97-**	**23,94-**
- حساب القروض الجامعية	95 730	72 808	**22921,97-**	**23,94-**
المجموع العامّ	**193 171 645**	**349 608 763**	**156 437 118**	**80,98**

الملحق عدد7 : الحسابات الخاصة التي لم تسجل أي عملية دفوعات طيلة السنوات 2020 و2021و2022

بالدينار

ع/ر	الحسابات	الفواضل في 2022
حسابات أموال المشاركة		
1	حساب دعم النشاط الفكري	23 443,435
2	حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59 857,403
3	حساب و نشر و توزيع مجلة الهداية	9 154,966
4	حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
5	حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280 241,036
6	حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	10 561,050
7	حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين و دعم اللامركزية	215 526,333
8	- حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1 868 173,487
9	- حساب حماية البيئة	175 023,570
10	- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1 360 288,750
11	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	0,302
12	حساب التدخلات المختلفة	1 803 150,274
13	حساب جبر الاضرار الناجمة عن الاحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	12 274 814,000
14	حساب ممارسة حق الأولوية	18 800,000
15	حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	181 265,260
16	الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	3 704 189,320
17	حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
18	- حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500

19	- حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
20	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين (مهمة الفلاحة)	285 677,289
21	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة و التكنولوجيا	277 295,209
22	- حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186 474,562
23	حساب دار الصحافي	78 016,184
24	- حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288 447,049
25	حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
26	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68 000,000
27	حساب طفولتي	78 719,700
28	حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45 610,609
29	حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	51 751,637
30	حساب جبر أضرار الفيضانات بنابل	1 444 320,024
31	حساب البرنامج الثقافي للطلبة	576 126,904
32	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	932 893,645
33	حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
جملة حسابات أموال المشاركة		**26 298 178,515**
الحسابات الخاصة في الخزينة		
1	صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	2 616 273,312
2	صندوق حوادث الشغل	0,996
جملة الحسابات الخاصة في الخزينة		**2 616 274,308**
المجموع العام		**28 914 452,823**

الملحق عدد 8 : جدول تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2021 و 2022

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2022	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2021/2022	
		2021	2022	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**3 573 235**	**3 604 232**	**30 997**	**0,87**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	3 573 235	3 604 232	**30 997**	**0,87**
مهمة الدّاخليّة	**12 000 000**	**8 583 848**	**9 400 000**	**816 152**	**9,51**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	9 500 000	8 500 000	9 400 000	900 000	**10,59**
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	83 848	0	-83 848	100,00
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	0	0	0	0	-
مهمة البيئة	**26 000 000**	**107 532 617**	**96 118 983**	**-11 413 634**	**-10,61**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	19 682 617	13 104 230	-6 578 387	**-33,42**
صندوق مقاومة التلوث	20 000 000	87 850 000	83 014 753	-4 835 247	#REF!
مهمة الدفاع الوطني	**3 995 000**	**3 485 015**	**2 287 651**	**-1 197 364**	**-34,36**
صندوق الخدمة الوطنيّة	3 995 000	3 485 015	2 287 651	-1 197 364	-34,36
مهمةالماليّة	**100 000**	**203**	**17 625**	**17 422**	**8582,08**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	203	17 625	17 422	**8582,08**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**12 290 949**	**16 268 074**	**3 977 125**	**32,36**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	2 346 053	5 060 763	2 714 710	115,71
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	9 944 896	11 207 311	1 262 415	12,69
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**56 102 779**	**53 747 672**	**-2 355 107**	**-4,20**

صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	45 222 779	47 195 737	1 972 958	4,36
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	3 000 000	0	-3 000 000	-100,00
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	7 880 000	6 551 935	-1 328 065	-16,85
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	**117 000 000**	**112 919 646**	**77 226 403**	**-35 693 243**	**-31,61**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	72 000 000	68 936 609	58 666 403	-10 270 206	**-14,90**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	5 000 000	3 983 037	5 000 000	1 016 963	**25,53**
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	40 000 000	13 560 000	-26 440 000	**-66,10**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**500 000**	**0**	**0**	**#REF!**	-
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	0	0	**#REF!**	-
مهمة تكنولوجيات الإتصال	**90 000 000**	**81 791 968**	**105 438 032**	**23 646 064**	**28,91**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	81 791 968	105 438 032	23 646 064	28,91
مهمة السياحة	**18 000 000**	**7 883 552**	**8 670 367**	**786 815**	**9,98**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	4 674 808	3 057 832	-1 616 976	-34,59
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8 000 000	3 208 744	5 612 535	2 403 791	74,91
مهمة التجهيزوالإسكان والبنية التحتية	**48 000 000**	**67 544 000**	**53 568 213**	**-13 975 787**	**-20,69**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	9 544 000	6 272 780	-3 271 220	-34,28
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	58 000 000	47 295 433	-10 704 567	-18,46
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**8 326 203**	**10 364 436**	**2 038 233**	**24,48**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	8 326 203	10 364 436	2 038 233	24,48
مهمة الشباب والرياضة	**20 000 000**	**20 205 388**	**15 912 723**	**-4 292 665**	**-21,25**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	20 205 388	15 912 723	-4 292 665	**-21,25**

مهمّة التّشغيل والتّكوين المهني	**490 000 000**	**405 151 669**	**390 958 931**	**-14 192 738**	**-3,50**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	350 783 000	327 931 200	-22 851 800	**-6,51**
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	54 368 669	63 027 731	8 659 062	**15,93**
مهمة الصحة	**45 000 000**	**100 000 000**	**45 000 000**	**-55 000 000**	**-55,00**
صندوق دعم الصحة العمومية	45 000 000	100 000 000	45 000 000	-55 000 000	**-55,00**
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**507 000 000**	**2 909 069**	**460 216 607**	**457 307 538**	**#REF!**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	2 909 069	7 508 200	4 599 131	158,10
حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الإجتماعي	500 000 000	0	452 708 408	452 708 408	+100
الجملة	**1 446 795 000**	**998 300 141**	**1 348 799 950**	**350 499 809**	35,11

الملحق عدد9 : الحسابات الخاصة التي لم تسجل أي عملية دفوعات طيلة السنوات 2020 و2021و2022

بالدينار

ع/ر	الحسابات	الفواضل في 2022
حسابات أموال المشاركة		
1	حساب دعم النشاط الفكري بمجلس النواب	23 443,435
2	حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59 857,403
3	حساب و نشر و توزيع مجلة الهداية	9 154,966
4	حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
5	حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280 241,036
6	حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	10 561,050
7	حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين و دعم اللامركزية	215 526,333
8	- حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1 868 173,487
9	- حساب حماية البيئة	175 023,570
10	- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1 360 288,750
11	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	0,302
12	حساب التدخلات المختلفة	1 803 150,274
13	حساب جبر الاضرار الناجمة عن الاحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	12 274 814,000
14	حساب ممارسة حق الأولوية	18 800,000
15	حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	181 265,260
16	الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	3 704 189,320
17	حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
18	- حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500

19	- حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
20	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين (مهمة الفلاحة)	285 677,289
21	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة و التكنولوجيا	277 295,209
22	- حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186 474,562
23	حساب دار الصحافي	78 016,184
24	- حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288 447,049
25	حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
26	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68 000,000
27	حساب طفولتي	78 719,700
28	حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45 610,609
29	حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	51 751,637
30	حساب جبر أضرار الفيضانات بنابل	1 444 320,024
31	حساب البرنامج الثقافي للطلبة	576 126,904
32	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	932 893,645
33	حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
جملة حسابات أموال المشاركة		**26 298 178,515**
الحسابات الخاصة في الخزينة		
1	صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	2 616 273,312
2	صندوق حوادث الشغل	0,996
جملة الحسابات الخاصة في الخزينة		**2 616 274,308**
المجموع العام		**28 914 452,823**

ملحق عدد 10 : جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2022

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2022	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2022/2021	
			2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	792 669	800 853	696 819	- 104034	- 12,99
مهمة رئاسة الحكومة	7	13 445 761	10 737 900	11 354 806	616 906	5,75
مهمة الدّاخلية	17	34 373 214	25 443 122	31 044 528	5 601 406	22,02
مهمةالبيئة	1	2 924 517	8 087 431	2 279 517	- 5807914	-71,81
مهمة العدل	42	64 908 977	57 797 056	60 510 912	2 713 856	4,70
مهمة الدّفاع الوطني	44	40 248 651	36 012 647	41 939 504	5 926 857	16,46
مهمة الشؤون الدّينية	2	368 705	323 666	293 050	- 30 616	- 9,46
مهمة المالية	2	4 702 091	3 650 237	4 077 945	427 708	11,72
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	123 013 932	86 851 003	90 567 828	3 716 825	4,28
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	3 388 673	3 227 781	3 142 806	- 84 975	- 2,63
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	5 800 640	5 416 681	5 253 895	- 162 786	- 3,01
مهمة السياحة	1	3 468 677	3 248 659	3 392 345	143 686	4,42
مهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية	2	9 753 977	6 785 274	6 483 309	- 301 965	- 4,45

مهمة الشؤون الثقافية	65	99 767 270	88 798 718	95 781 312	6 982 594	7,86
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	54 065 908	40 764 969	49 256 587	8 491 618	20,83
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	51	31 009 590	21 616 994	28 988 232	7 371 238	34,10
مهمة الصحّة	216	701 573 084	501 002 662	462 102 639	- 38 900 023	- 7,76
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	30 614 112	28 505 207	27 137 556	- 1 367 651	- 4,80
مهمة التربية	1581	279 606 165	255 115 569	241 475 261	- 13 640 308	- 5,35
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	352	375 824 404	343 561 572	338 756 334	- 4 805 237	- 1,40
المجموع	2 608	1 879 651 017	**1 527 748 001**	**1 504 535 185**	- 23 212 816	- 1,52

ملحق عدد 11 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2022

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2022	الإنجازات		التغيّرات2022/2021	
		2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
مهمة رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
مهمة الدّاخلية	17	35 000	-	35 000-	100-
مهمة البيئة	1	1 117 783	738 188	379595 -	33,96 -
مهمة العدل	42	16 622 080	11 021 391	5 600 689 -	33,69-
مهمة الدّفاع الوطني	44	5 870 564	11 031 278	5 160 714	87,91
مهمة الشؤون الدّينية	2	-	-	-	0,00
مهمة المالية	2	152 800	511 644	358 844	234,85
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	310 356 544	244 145 818	66 210 726 -	21,33 -
مهمة التجارة	2	-	-	-	0,00
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	2 634 274	2 137 574	496 700 -	18,86 -
مهمة السياحة	1	-	-	-	0,00
مهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية	2	492 000	471 368	20 632 -	4,19 -

مهمة الشؤون الثقافية	65	9 837 042	3 971 607	5 865 435 -	50,63 -
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	431 000	135 000	296 000 -	68,68 -
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	51	9 662 813	15 950 685	6 287 872	65,07
مهمة الصحّة	216	25 456 489	35 235 356	9 778 867	38,41
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	-	61 152	61 152	-
مهمة التربية	1 581	97 072 732	81 425 973	15 646 759 -	16,12-
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	352	131 727 779	91 952 367	39 775 412 -	30,20-
المجموع	**2 608**	**611 468 900**	**498 789 400**	112 679 500 -	18,43-

ملحق عدد 12: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2022

بالدينار

المهمّات	عدد المؤسسات في سنة 2022	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2022/2021	
					2021	2022	القيمة	% النسبة
مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	**617 500**	**175 169**	**792 669**	581 284	548 005	- 33 279	-5,73
مهمة رئاسة الحكومة	7	**11 736 000**	**1 709 761**	**13 445 761**	9 030 139	8 968 107	- 62 032	-0,69
مهمة الداخلية	17	**22 276 000**	**12 097 214**	**34 373 214**	20 410 810	20 255 921	- 154 889	-0,76
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	1	**2 280 000**	**644 517**	**2 924 517**	4 215 136	1 616 887	- 2 598249	-61,64
مهمة العدل	42	**50 855 000**	**14 053 977**	**64 908 977**	47 812 175	50 793 262	2 981 087	6,23
مهمة الدفاع الوطني	44	**20 003 000**	**20 245 651**	**40 248 651**	23 466 993	24 406 350	939 357	4,00
مهمة الشؤون الدينية	2	**310 000**	**58 705**	**368 705**	284 961	261 686	- 23 275	-8,17
مهمة المالية	2	**3 478 000**	**1 224 091**	**4 702 091**	2 868 851	3 592 789	723 938	25,23
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	**88 010 000**	**35 003 932**	**123 013 932**	65 661 417	62 904 309	- 2 757 108	-4,20
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	**3 089 000**	**299 673**	**3 388 673**	3 069 613	2 934 493	- 135 120	-4,40
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	**4 125 000**	**1 675 639**	**5 800 639**	3 741 042	4 269 744	528 702	14,13
مهمة السياحة	1	**2 865 000**	**603 677**	**3 468 677**	2 803 880	2 898 566	94 686	3,38
مهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية	2	**7 215 000**	**2 538 977**	**9 753 977**	5 746 297	5 766 110	19 813	0,34
مهمة الشؤون الثقافة	65	**84 935 000**	**14 832 270**	**99 767 270**	80 565 370	86 154 901	5 589 531	6,94
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	**35 942 000**	**18 123 908**	**54 065 908**	24 740 707	31 773 039	7 032 332	28,42
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	51	**22 245 500**	**8 764 090**	**31 009 590**	16 263 163	19 425 430	3 162 267	19,44
مهمة الصحة	216	**534 910 000**	**166 663 084**	**701 573 084**	458 423 289	430 740 945	- 27 682 344	-6,04

مهمة الشؤون الإجتماعية	49	**26 115 000**	**4 499 112**	**30 614 112**	24 807 288	24 043 143	764 145 -	3,08-
مهمة التربية	1581	**177 602 000**	**102 004 165**	**279 606 165**	176 401 303	186 773 537	10 372 234	5,88
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	352	**162 775 000**	**213 049 404**	**375 824 404**	286 369 570	290 365 381	3 995 811	1,40
المجمـوع	**2 608**	**1 261 384 000**	**618 267 016**	**1 879 651 016**	**1 257 263 288**	**1 258 492 604**	1 229 316	0,10

ملحق عدد 13: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2022

بالدّينار

البيانات	عدد المؤسسات في سنة 2022	الاعتمادات المأموربصرفها		التغيّرات 2022/2021	
		2021	2022	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
مهمة رئاسة الحكومة	7	-	4 712	4 712	100,00
مهمة الداخلية	15	10 743	205 621	194 878	1814,00
مهمة الشؤون المحلية و البيئة	3	352 860	420 806	67 946	19,26
مهمة العدل	42	21 198 425	12 251 186	8 947 239 -	42,21 -
مهمة الدفاع الوطني	44	4 245 082	4 787 937	542 855	12,79
مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	0,00
مهمة الاقتصاد و المالية و دعم الإستثمار	2	277 910	509 919	232 009	83,48
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	296 818 281	256 283 283	40 534 998-	13,66-
مهمة التجارة	2	-	-	-	0,00
مهمة تكنولوجيات الإتصال	2	1 652 386	2 059 533	407 147	24,64
مهمة السياحة	1	-	-	-	0,00
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	2	1 083 096	547 948	535 148-	49,41-
مهمة الشؤون الثقافية	65	6 003 365	3 498 236	2 505 129-	41,73-
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	129 245	405 083	275 838	213,42

مهمة المرأة والأسرة و الطفولة و كبار السن	51	7 656 828	13 272 371	5 615 543	73,34
مهمة الصحّة	216	8 093 725	29 866 568	21 772 843	269,01
مهمة الشؤون الإجتماعية.	49	12 845	30 501	17 656	137,45
مهمة التربية.	1 581	80 176 532	94 307 819	14 131 287	17,63
مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	352	69 032 181	99 664 082	30 631 901	44,37
المجموع	**2 608**	**496 743 504**	**518 115 606**	21 372 102	4,30

المرفقات

- **قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة**

أمانة المال الجهوية بتونس I	قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس
الأمانة العامة للمصاريف	قباضة المؤسسات العمومية بتونس 1
قباضـة المجلس الجهـوي بتونـس	قباضة الديوانة الميناء بتونس
القباضـة الماليّـة نهـج الجزيـرة تونـس	مكتب الديوانة الطرود البريدية بتونس
أمانة المال الجهوية بتونسII	قباضة الديوانة الشباك الموحد مونبليزير
قباضـة تسجيل عقود الشّركات المكتب الأوّل بتونـس	القباضة المالية المنزه التاسع
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة	أمانة المال الجهوية بأريانة
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	القباضة المالية برج الوزير
القباضـة الماليّـة نهج باب بنـات بتونـس	قباضة المجلس الحهوي بأريانة
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة	قباضة المالية بالمنيهلة
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز	قباضة الديوانة (3156)
أمانة المصاريف لدى وزارة الداخلية	القباضة المالية المنزه السادس
أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة	القباضة المالية برواد
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل	القباضة المالية حي المهرجان تونس
القباضـة الماليّـة الحي الإداري بحي الخضراء تونس	قباضة المالية بقصر السعيد
القباضـة الماليّـة نهج غانـدي بتونـس	قباضة العقود العدلية بأريانة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالسّيجومي	القباضة البلدية بأريانة
قطب استخلاص المؤسسات المتوسطة تونس	
القباضـة الماليّـة نهج النّمسا بتونـس	قباضة المالية بدوار هيشر
القباضـة الماليّـة بمنبليزير	قباضة منتوجات الإختصاصات
القباضـة الماليّـة شارع الحبيب ثامر بتونـس	القباضة المالية قلعة الأندلس
القباضـة البلدية بسيدي حسين سيجومي	القباضة المالية بوادي الليل
القباضـة الماليّـة بسيدي حسين سيجومي	القباضة المالية نهج الجنة أريانة
أمانة المصاريف بلدية تونس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقصر السعيد
القباضـة الماليّـة نهج أنقلترا بتونـس	القباضة المالية حي التضامن
القباضـة الماليّـة بباب سويقـة بتونـس	القباضـة البلديّـة "المكتب الثانـي" بأريانـة
مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد	القباضـة البلديّـة بحيّ التّضامـن
القباضـة البلديّـة "المكتب الأوّل" بتونـس	القباضة المالية شارع الإستقلال باردو
القباضـة المالية شارع المحطّـة بتونـس	القباضة البلدية بباردو
القباضـة البلديّـة "المكتب الثالث" بتونـس	القباضة المالية بالدندان
القباضـة الماليّـة نهج نلسن منديلا بتونـس	القباضة المالية المدينة الجديدة ببن عروس
القباضـة الماليّـة بالكباريّـة	القباضة البلدية ببن عروس
القباضـة الماليّـة بالمنـار	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببن عروس
القباضـة البلديّـة "المكتب الرّابع" بتونـس	القباضة المالية ببومهل
القباضـة الماليّـة بالبحيـرة	القباضة المالية بالزهراء
القباضـة الماليّـة نهج الساحل بتونـس	قباضة الديوانة منوبة
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات سيدي رزيق	القباضة المالية حي الزهور تونس

قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بحمام الأنف
القباضـة الماليّـة برج العامري	قباضـة الديوانة برادس و الميناء الحدودية
القباضـة الماليّـة نهج إبن بطّوطة بحلق الـوادي	قباضة الديوانة بتونس قرطاج
القباضـة المالية بحلق الـوادي	القباضـة الماليّـة بفوشانـة
القباضـة المالية بالكـرم	القباضـة البلدية بمرنـــاق
القباضـة الماليّـة بقرطــاج	القباضـة الماليّـة بمرنـــاق
القباضـة الماليّـة نهج القيـروان بحمّام الأنـف	القباضـة الماليّـة بالمرنـــاقية
القباضـة الماليّـة ببئر القصعـة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بخيرالدين
القباضـة البلديّـة بحمّـام الأنـف نهج القيروان	قباضـة العقود العدليّـة ببن عـروس
القباضـة الماليّـة الحيّ الإداري بأريانة	القباضـة الماليّـة بالمـروج
أمانة المال الجهوية بمنوبة	القباضـة البلديّـة المحمدية
القباضـة الماليّـة بمنّوبــة	أمانـة المـال الجهويّـة ببـن عـروس 1
قباضـة المجلـس الجهوي بمنّوبــة	أمانـة المـال الجهويّـة ببـن عـروس2
القباضـة الماليّـة بالجديْـدة	قباضـة المجلـس الجهوي ببن عـروس
القباضـة البلديّـة بمنّوبــة	قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق
القباضـة الماليّـة بالشرقيّـة	قباضة الديوانة ببن عروس
القباضـة الماليّـة المكتب الأول بالمرسـى	القباضة المالية بالفحص
القباضـة الماليّـة بالياسمينـات	القباضـة الماليّـة بئر مشارقة زغوان
القباضـة البلديّـة بالمرسـى	القباضـة الماليّـة بالنّاظــور
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بمقرين	القباضـة الماليّـة بطبربــة
القباضـة الماليّـة بمقريــن	القباضـة البلديّـة بالفحــص
القباضـة البلديّـة بمقريــن	قباضة الديوانة بزغوان
القباضـة البلديّـة بالمروج	القباضـة الماليّـة الحيّ الإداري بزغـوان
القباضـة الماليّـة ساحة الجمهوريّـة بــرادس	قباضـة المجلـس الجهوي بزغــوان
القباضـة البلديّـة بــرادس	القباضـة البلديّـة بزغـوان
قباضـة الديوانة بحلق الـوادي الشمالي	أمانـة المـال الجهويّـة بزغــوان
امانة المال الجهوية تونس 3	القباضـة الماليّـة نهج حلق الوادي ببنـزرت

القباضـة الماليّـة بحمّام الشـطّ	القباضة المالية فرحات حشاد بنزرت
قباضـة الديوانة بحلق الـوادي الجنوبي	القباضـة الماليّـة نهج طارق إبن زياد ببنـزرت
قباضـة الديوانة برادس الميناء	القباضـة الماليّـة نهج إبن خلـدون ببنـزرت
القباضـة الماليّـة بماطـر	القباضـة الماليّـة بعيـن دراهــم
القباضـة الماليّـة بمنزل جميـل	القباضـة الماليّـة ببوسالــم
قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة ببنزرت	القباضـة البلديّــة ببوسالـم
قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة بمنزل بورقيبة	القباضـة الماليّـة بغـارالدّمـاء
القباضـة الماليّـة بمنزل بورقيبة	قباضة الديوانة بجندوبة
القباضـة البلديّــة بماطـر	القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبـة بجندوبة
القباضـة الماليّـة بمنزل بورقيبة ابن خمدون	القباضـة الماليّـة نهج عين دراهم بجندوبــة
القباضة البلدية برأس الجبل بنزرت	القباضـة الماليّـة بطبرقــة
القباضة المالية برأس الجبل	القباضـة البلديّــة بجندوبــة
القباضـة الماليّـة بالعاليــة	قباضة الديوانة ببوش
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	القباضـة البلديّـة بطبرقــة
قباضة الديوانة بنزرت 2	قباضـة الديوانة بغـارالدّمـاء
قباضة المالية للمؤسسات العمومية بنزرت	المكتب الحدودي للديوانة بملولة
قباضة الديوانة تكرير النفط	قباضـة الديوانة بطبرقــة
أمانـة المـال الجهويّـة ببنــزرت	أمانـة المـال الجهويّـة بجندوبــة
قباضـة المجلـس الجهـوي ببنــزرت	قباضـة المجلـس الجهـوي بجندوبــة
القباضـة الماليّـة بسجنــان	القباضة المالية بالدهماني
القباضـة الماليّـة بتستــور	القباضة المالية بقلعة سنان
القباضـة الماليّـة بنفـزة	القباضـة الماليّـة نهج علـي البلهـوان بالكــاف
القباضـة الماليّـة 18 نهج العربي زرّوق بباجـة	القباضـة الماليّـة نهج بيــروت بالكــاف
القباضـة الماليّـة 16 نهج العربي زرّوق بباجـة	القباضـة البلديّــة بالكــاف
القباضة البلدية بباجة	القباضـة الماليّـة بنبـــر
قباضة منتوجات الإختصاص بباجة	القباضـة الماليّـة بالسّـــرس
قباضة الديوانة بباجة	القباضـة الماليّـة بالقصـــور
القباضـة الماليّـة بمجـاز البـاب	القباضـة الماليّـة بـتاجرويــن

القباضـة البلديّـة بمجـاز البـاب	قباضة الديوانة بالكاف
القباضـة الماليّـة بتبرسـق	قباضـة الديوانة بقلعـة سنـان
أمانـة المـال الجهويّـة بباجـة	القباضـة الماليّـة بساقية سيدي يوسـف
قباضـة المجلس الجهـوي بباجـة	قباضـة الديوانة بساقية سيدي يوسـف
القباضـة الماليّـة نهج الجزائـر بجندوبـة	القباضـة الماليّـة بالجريصـة
أمانـة المـال الجهويّـة بالكـاف	القباضـة الماليّـة بجلمـة
قباضـة المجلس الجهـوي بالكـاف	القباضـة الماليّـة بالرّقـاب
القباضـة الماليّـة ببوعـرادة	القباضـة الماليّـة بأولاد حفّـوز
القباضة المالية كسرة سلياتة	القباضـة الماليّـة بالمكناسـي
القباضـة الماليّـة بقعفـور	القباضـة الماليّـة بالمزونـة
القباضـة الماليّـة بالرّوحيّـة	القباضـة الماليّـة شارع الجمهوريّـة بسيدي بوزيد
قباضة الديوانة بسليانة	قباضة الديوانة بسيدي بوزيد
القباضـة الماليّـة بمكثـر	القباضـة البلديّـة بسيدي بوزيـد
القباضـة الماليّـة شارع الطيّب المهيـري بسليانـة	أمانـة المـال الجهويّـة بسيدي بوزيـد
القباضـة الماليّـة نهج البريـد بسليانـة	قباضـة المجلس الجهـوي بسيدي بوزيـد
أمانـة المـال الجهويّـة بسليانـة	القباضـة الماليّـة بالقطـار
قباضـة المجلس الجهـوي بسليانـة	القباضـة الماليّـة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصـة
القباضـة الماليّـة بالكريـب	القباضـة الماليّـة نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصـة
القباضـة الماليّـة ببرقـو سليانة	القباضـة الماليّـة بالمتلـوّي
القباضـة الماليّـة بفريانـة	القباضـة الماليّـة بالسّنـد
القباضة البلدية بفريانة	القباضة المالية بنفطة
القباضـة الماليّـة بماجل بلعبّـاس	القباضة المالية بقصر قفصة
القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبـة بالقصريـن	القباضـة الماليّـة بالرديّـف
قباضة الديوانة بالقصرين	أمانـة المـال الجهويّـة بتـوزر
القباضة المالية شارع الجامع	القباضـة الماليّـة بأمّ العرائـس
القباضـة البلديّـة بالقصريـن	القباضة المالية بتوزر
القباضـة الماليّـة بسبيطلـة	القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبـة بتـوزر
القباضـة الماليّـة بسبيـة	قباضـة المجلس الجهـوي بتـوزر

القباضـة الماليّـة بتالـــة	القباضـة الماليّـة بدقـــاش
القباضـة الماليّـة بفوسانـــة	قباضة الديوانة نفطة حزوة
قباضة الديوانة ببوشبكة	قباضة الديوانة بتمغزة
قباضة الديوانة بحيدرة	قباضة الديوانة بقفصة
أمانـة المـال الجهويّـة بالقصريـن	أمانة المال الجهوية بقفصة
قباضـة المجلس الجهوي بالقصريـن	قباضـة المجلـس الجهـوي بقفصـة
قباضـة منتوجـات الإختصاصات بسيدي بوزيـد	قباضة الديوانة نفطة مطار توزر
القباضـة الماليّـة نهج إبن المقفّـع بقفصـة	أمانـة المـال الجهويّـة بمدنيـن
القباضـة البلديّـة بقفصـة	قباضـة المجلـس الجهـوي بمدنيـن
القباضـة البلديّـة ببن قردان	القباضـة الماليّـة ببئـر الأحمر
القباضـة المالية ببن قردان	القباضـة المالية بدوز
القباضـة الماليّـة بجربـة أجيـم	القباضـة المالية بالحامة
القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بجربة (ح. سوق)	القباضـة الماليّـة نهج 9 أفريـل بقابـس
القباضـة البلديّـة بجربـــة	قباضـة المؤسسات العمومية بقابـس
القباضـة الماليّـة بجربـة ميـدون	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقابس
القباضـة الماليّـة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين	القباضـة الماليّـة نهج بولبابـة مرابـط بقابـس
قباضـة المجلـس الجهـوي بتطاويـن	القباضـة البلديّـة بقبلي
أمانـة المـال الجهويّـة بتطاويـــن	القباضـة المالية بسوق الأحد
قباضة المالية للمؤسسات العمومية	أمانـة المـال الجهويّـة بقبلي
القباضة البلدية بمدنين المكتب الثاني	القباضـة الماليّـة بقبلّـــي
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية	القباضـة الماليّـة بالفوار
القباضـة الماليّـة ببنـي خـداش	قباضـة المجلـس الجهـوي بقبلّـي
القباضـة الماليّـة نهج 2 مـارس 1934 بتطاويـن	قباضة الديوانة قبلي
القباضـة الماليّـة الصمار	القباضـة الماليّـة بمـــارث
القباضـة الماليّـة نهج أحمـد التليلـي بتطاويـن	القباضـة المالية المكتب الثاني قبلي
القباضـة الماليّـة بغمراسـن	القباضـة الماليّـة بقابـس عنّـوش
قباضة الديوانة تطاوين	القباضـة الماليّـة بمطماطـة
القباضـة الماليّـة نهج الميناء بجرجيـس	القباضـة الماليّـة بالمطويّـة

القباضـة الماليّـة برمـــادة	القباضـة الماليّـة بمطماطة الجديدة
القباضة المالية جرجيس نهج طاهر الصفر	القباضـة البلديّـة بقابـــس
القباضـة الديوانية بجرجيـس	قباضـة الديوانة بقابس عنّـوش
قباضـة الديوانة ببن قردان	القباضة الجهوية للديوانة بقابس
القباضـة الماليّـة بذهيبة	أمانـة المـال الجهويّـة بقابـس
قباضة الديوانة بالذهيبة	القباضـة الماليّـة بشنني نهال قابس
قباضة الديوانة مدنين	قباضـة المجلـس الجهـوي بقابـس
قباضة الديوانة جربة مليتة	القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظّاهري بقابس
القباضـة الماليّـة ببئر علـي بن خليفـة	القباضة الجهوية للديوانة صفاقس
القباضـة الماليّـة بطينـــة	قباضة الديوانة صفاقس
القباضـة الماليّـة بساقيـة الزّيـت	قباضة الديوانة الصخيرة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بصفاقس	القباضـة الماليّـة بالصّخيـرة
القباضـة الماليّـة بقرمـــدة	قباضـة المجلـس الجهـوي بصفاقـس
القباضـة الماليّـة بالشّيحيّـــة	أمانـة المـال الجهويّـة بصفاقـــس2
القباضـة الماليّـة بمنزل شاكـر	أمانـة المـال الجهويّـة بصفاقـــس 1
القباضـة الماليّـة نهج العربـي زرّوق بصفاقـس	المكتب الحدودي للديوانة بمطار صفاقس تينة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بساقية الزيت	قباضة الديوانة الشباك الموحد صفاقس 2
القباضـة الماليّـة بساقيـة الدّائـر	قباضة البلدية القيروان نهج حبيب بورقيبة
قباضة البلدية قرمدة صفاقس	قباضة العقود العدلية بالقيروان
قباضـة العقـود العدليّـة بصفاقـس	القباضـة الماليّـة ببوحجلـــة
القباضـة الماليّـة نهج أبوالقاسم الشابّـي بصفاقس	القباضـة الماليّـة بحفّـــوز
القباضـة الماليّـة طريق العين بصفاقـس	القباضـة الماليّـة بحاجب العيـون
قباضـة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقـس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقيروان
القباضـة الماليّـة بعقـــارب	القباضـة الماليّـة بالشبيكة
القباضـة الماليّـــة بجبنيانـــة	القباضـة الماليّـة نهج الخوارزمـي بالقيـروان
القباضـة الماليّـة بالحنشـــة	القباضـة الماليّـة بالشـرارة
القباضة البلدية بالشيحية	القباضـة الماليّـة بنصراللّـه

القباضـة الماليّـة طريـق تونـس بصفاقـس	القباضـة الماليّـة بالعلا
القباضـة الماليّـة بقرقنـــة	القباضـة الماليّـة بالوسلاتيّـة
القباضـة البلديّـة بساقية الزّيـت	القباضـة الماليّـة بالسّبيخـة
القباضـة الماليّـة بالمحـــرس	قباضـة المجلـس الجهـوي بالقيـروان
القباضـة الماليّـة ديـار الوفـاء بصفاقـس	قباضة الديوانة بالقيروان
قباضة التصرّف في المؤسّسات العموميّة بصفاقس	أمانـة المـال الجهويّـة بالقيـروان
القباضة البلدية بصفاقس	القباضـة الماليّـة بالمنصـورة
القباضة البلدية طريق العين بصفاقس	القباضـة الماليّـة بشربـــان
قباضـة تسجيل عقود الشّركـات بصفاقـس	القباضـة الماليّـة ببومـرداس
القباضـة الماليّـة بالشابّـــة	قباضـة المؤسسات بالمنستيـر
القباضـة الماليّـة بالجـــمّ	قباضة المالية المنستير المكتب الثاني
القباضـة البلديّـة بالجـــمّ	قباضة المالية منستير قبريال مدين
القباضـة الماليّـة بقصورالسّـاف	قباضة البلدية بطبلبلة
القباضـة الماليّـة بسيدي علـوان	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
قباضة المعاليم المختلفة بالمهديّة	القباضـة المالية بطبلبة
قباضة الديوانة بالمهدية	القباضـة المالية ببمبلة
القباضـة البلديّـة بالمهديّـــة	قباضة الديوانة صقانس المنستير
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضـة الجهوية للديوانة بالمنستير
القباضـة الماليّـة شارع علي البلهوان بالمهدية	القباضـة الماليّـة بزرمديـــن
القباضـة الماليّـة بالسّواســي	القباضـة الماليّـة بالوردانيـن
أمانـة المـال الجهويّـة بالمهديّـة	أمانـة المـال الجهويّـة بالمنستيـر
القباضـة البلديّـة بـالشابة	قباضـة المجلـس الجهـوي بالمنستيـــر
قباضـة المجلـس الجهـوي بالمهديّـــة	القباضـة الماليّـة بالسّاحليـــن
القباضـة البلديّـة بقصـور السّـاف	القباضـة الماليّـة نهج الإستقـلال بسوســة
القباضـة الماليّـة بصيّـــادة	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوســة
القباضـة الماليّـة الحـيّ الإداري بجمّـال	القباضـة الماليّـة شارع محمّد معروف بسوســة
القباضة الماليّـة بجمال المكتب الثاني	القباضـة الماليّـة لمنتوجات الإختصاصات

القباضـة الماليّـة نهج فـرج الإميّـم بقصـر هلال	القباضـة الماليّـة نهج فيكتور هيقـو بسوســة
القباضـة البلديّــة بقصـر هـلال	القباضـة الماليّـة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوســة
القباضـة الماليّـة بالبقالطــة	القباضـة الماليّــة بالنّفيضـــة
القباضـة المالية المكنين شارع 7 نوفمبر	قباضة الديوانة مطار النفيضة
القباضة المالية شارع الجمهورية	القباضـة الماليّــة بسيدي بوعلـي
القباضـة الماليّـة بقصيبة المديونـي	القباضـة الماليّــة ببوفيشـــة
القباضـة الماليّـة ببنـي حسّــان	القباضـة الماليّــة بالقلعـة الكبـرى
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير	القباضـة الماليّــة بأكــودة
القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستيـر	القباضـة الماليّــة بالقلعـة الصّغرى
قباضة المالية منزل حياة	القباضـة الماليّـة شارع فرحات حشّـاد بمساكـن
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقلعة الكبرى	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات
القباضـة البلديّــة بمساكــن	القباضة المالية بني خيار
القباضـة الماليّـة شارع محمّد الخامس بسوســة	القباضة المالية بقليبية
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بسوسة	القباضة البلدية بقليبية
قباضــة تسجيل عقـود الشركـات بسوســة	القباضة المالية بقربة
قباضة الديوانة الميناء سوسة	القباضة المالية ببني خلاد
القباضـة الماليّـة زاوية سوســة	القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبة بمنزل تميـم
القباضة الجهوية للديوانة سوسة المدينة	القباضة البلدية بمنزل تميم
أمانـة المـال الجهويّـة بسوســة	القباضـة الماليّـة شارع الطيّب المهيـري بنابـل
قباضـة المجلـس الجهـوي بسوســة	القباضـة الماليّـة بـدار شعبان الفهـري
قباضة الديوانة الشباك الموحد بسوسة	القباضـة البلديّــة بـدار شعبان الفهـري
القباضـة الماليّــة بحمّـام سوســة	القباضـة البلديّــة بنابــل
القباضـة البلدية بحمّـام سوســة	القباضـة الماليّـة شارع فرنســا بنابـل
القباضـة الماليّــة حيّ الرّيـاض بسوسـة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضـة الماليّــة بالهواريّــة	
القباضـة الماليّــة ببوعرقوب	القباضـة الماليّـة بسليمــان
القباضة البلدية بقرمبالية	القباضـة الماليّـة بمنزل بوزلفـة

القباضة المالية قرمبالية نهج السلم	أمانـة المـال الجهويّـة بنابــل
قباضة الديوانة بقرمبالية	قباضـة المجلـس الجهـوي بنابــل
القباضة البلدية بالحمامات	قباضة الديوانة نابل
القباضة المالية بالحمامات	القباضة المالية بتاكلسة

2–قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	ابيدجان	46	مونيخ
2	ابو ظبي	47	نانتر
3	ابوجا	48	نابولي
4	اديس ابابا	49	دلهي الجديدة
5	الجزائر "س"	50	نيويورك
6	عمان	51	نيس
7	انقرة	52	نواق الشط
8	عنابة "ق"	53	اوسلو
9	اثينا	54	اوتاوا
10	باماكو	55	بالارمو
11	بغداد	56	باريس "س"
12	بلغراد	57	باريس "ق ع"
13	برلين	58	بكين
14	بارن	59	براغ
15	بيروت	60	بريتوريا
16	برازيليا	61	الرباط
17	بروكسال "س"	62	روما "س"
18	بروكسال "ق"	63	روما "ق ع"
19	بيونس ايرس	64	الرياض
20	داكار	65	سيول
21	دمشق	66	ستوكهولم
22	بون	67	سترازبورغ
23	جنوة "ق"	68	تبسة
24	جنيف "م د"	69	طهران
25	قرمنوبل	70	طوكيو "س"
26	همبورغ	71	تولوز
27	اسلام اباد	72	فارصوفيا
28	جاكرتا	73	فيان
29	جدة	74	واشنطن
30	كنشاسا	75	ياونداي
31	الكويت	76	طولون
32	الخرطوم	77	بوخراست
33	لاهاي	78	الدوحة
34	لافالات	79	هلسنكي
35	القاهرة	80	باريس يونسكو
36	لشبونة	81	بودابست

37	لندن	82	طرابلس "ق ع"
38	ليون	83	دبي
39	مدريد	84	اسطنبول
40	مرسيليا	85	نيروبي
41	المنامة	86	واقادوقو
42	مسقط	87	طرابلس "س"
43	ميلانو	88	رام الله
44	منتريال	89	صنعاء
45	موسكو	90	بنغازي

الجمهوريـــة التونسـية

وزارة الماليـــــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2022

03 ماي 2024

02

قانون عدد.....لسنة.....مؤرخ في.....يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2022.

الفصل الأول:
يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2022 وفقا لأحكام القانون عـــــدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:
بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2022 ما جملته **41 607 104 308,000 دينار**

مفصلة كما يلي :

- تقديرات قانون المالية التعديلي **41 130 000 000,000 دينار**
  - المداخيل الجبائية 36 040 000 000,000 دينار
  - المداخيل غير الجبائية 3 975 000 000,000 دينار
  - الهبات 1 115 000 000,000 دينار

- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة 154 605 613,000 دينار

- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة 322 498 695,000 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 3:
بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2022 ما جملته **51 391 104 308,000 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*** النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية** **43 660 113 818,000 دينار**

- نفقات التأجير 21 407 246 219,000 دينار
- نفقات الاستثمار 2 846 808 260,000 دينار
- نفقات العمليات المالية 133 663 016,000 دينار
- نفقات أخرى 19 272 396 323,000 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة** **1 194 095 000,000 دينار**

- نفقات الاستثمار 856 898 000,000 دينار
- نفقات أخرى 337 197 000,000 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة** **1 601 400 613,000 دينار**

- نفقات الاستثمار 196 082 282,000 دينار
- نفقات أخرى 1 405 318 331,000 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة** **382 494 695,000 دينار**

- نفقات التأجير 6 820 399,000 دينار
- نفقات الاستثمار 187 628 591,000 دينار
- نفقات أخرى 188 045 705,000 دينار

*** نفقات التمويل** **4 553 000 000,000 دينار**

*** النفقات الطارئة وغير الموزعة** **182,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2 ،3، 4 ،5 ، 6 و 7 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته **9 784 000 000,000 دينار**

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2022 ما جملته **46 869 051 693,547 دينار**

مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية 40 788 014 427,102 دينار

القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية 4 712 089 987,675 دينار

القسم الثالث: الهبات 1 368 947 278,770 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2022 ما جملته **49 632 393 912,783 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل و الأقسام كالآتي:

*** النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية** **42 662 336 350,818 دينار**

- نفقات التأجير 21 123 173 227,154 دينار
- نفقات الاستثمار 2 652 992 411,734 دينار
- نفقات العمليات المالية 133 661 693,000 دينار
- نفقات أخرى 18 752 509 018,930 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة** **826 088 431,402 دينار**

- نفقات الاستثمار 607 393 937,938 دينار
- نفقات أخرى 218 694 493,464 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة** **1 348 799 950,098 دينار**

- نفقات الاستثمار 179 109 221,560 دينار
- نفقات أخرى 1 169 690 728,538 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة** **242 675 774,675 دينار**

- نفقات التأجير 1 674 375,932 دينار
- نفقات الاستثمار 85 556 908,232 دينار
- نفقات أخرى 155 444 490,511 دينار

*** نفقات التمويل** **4 552 493 405,790 دينار**

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 2 ، 8 ،9 ، 10 ، 11 و12 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره **2 763 342 219,236 دينار**

ناتج عن:

فـــــــــائض النفقـــــات المنجزة على الموارد الحـــــاصلة للميـــزانية دون إعتبـــار الحســـــابات الخـــاصة **10 545 539 482,127 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **7 782 197 262,891 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

- يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون إعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2022 الذي بلغ **10 545 539 482,127 دينار** على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره **7 782 197 262,891 دينار** في موفى سنة 2022 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 7 181 471 989,389 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 600 725 273,502 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2023 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت إعتمـادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره **1 758 710 395,217 دينار** ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2022 ما قدره **19 690 000 000,000 دينار**

تستعمل هاته الموارد كالآتي:

- تمويل عجز الميزانية 9 784 000 000,000 دينار
- تسديد نفقات الخزينة 9 906 000 000,000 دينار

بلغت الموارد المستخلصة لموارد الخزينة لسنة 2022 ما قدره **365 459 331 243,429 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2022 ما قدره **365 446 774 347,133 دينار**

مما أدى إلى فائض لعمليات الخزينة لسنة 2022 قدره **12 556 896,296 دينار**

يتم إضافته إلى الفـــارق بيـــن فائـــض مقابيـــض وفائـــض نفقـــات عمليـــات الخزينـــة المنقوليـــن مـــــن سنة 2021 والبالغ **4 653 756 316,884 دينار**

ليبلغ فائض المقابيض على نفقات عمليات الخزينة لسنة 2022 **4 666 313 213,180 دينار**

ينقل إلى سنة 2023.

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره **2 763 342 219,236 دينار**

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

الفصل 10:

بلغت الموارد الحاصلة للمراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2022 ما جملته 217 589 253,590 دينار بينما بلغت النفقات المنجزة ما جملته 211 513 822,313 دينار مما أسفر عن فائض قدره **6 075 431,277 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 15 الملحق بهذا القانون.

الفصل 11:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 879 651 016,950 دينار بينما بلغت الموارد الحاصلة 1 504 535 185,229 دينار والنفقات المنجزة 1 258 492 603,653 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للموارد الحاصلة على النفقات المنجزة بما قدره **246 042 581,576 دينار** ينقل إلى سنة 2023 وعن اعتمادات غير مستعملة بما قدره **621 158 413,297 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 16 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2022

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	التقديرات التعديلية	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	المداخيل الحاصلة	مقارنة المداخيل الحاصلة بالتقديرات النهائية	
							+	-
مداخيل ميزانية الدولة دون الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
القسم الأول: المداخيل الجبائية								
جملة القسم الأول	35,091,000,000,000	949,000,000,000	36,040,000,000,000	0,000	36,040,000,000,000	40,788,014,427,102	4,748,014,427,102	
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية								
جملة القسم الثاني	3,067,000,000,000	908,000,000,000	3,975,000,000,000	0,000	3,975,000,000,000	4,712,089,987,675	737,089,987,675	
القسم الثالث: الهبات								
جملة القسم الثالث	460,000,000,000	655,000,000,000	1,115,000,000,000	0,000	1,115,000,000,000	1,368,947,278,770	253,947,278,770	
جملة 1	38,618,000,000,000	2,512,000,000,000	41,130,000,000,000	0,000	41,130,000,000,000	46,869,051,693,547	5,739,051,693,547	0,000
الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة				154,605,613,000	154,605,613,000			154,605,613,000
ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة				322,498,695,000	322,498,695,000			322,498,695,000
جملة 2	0,000	0,000	0,000	477,104,308,000	477,104,308,000	0,000	0,000	477,104,308,000
الجملة العامة	38,618,000,000,000	2,512,000,000,000	41,130,000,000,000	477,104,308,000	41,607,104,308,000	46,869,051,693,547	5,739,051,693,547	477,104,308,000

5,261,947,385,547

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022

بالدينار

النفقات حسب مصدر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	التقديرات التعديلية	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية							
نفقات التأجير	21,566,631,000,000	-20,675,000,000	21,545,956,000,000	-138,709,781,000	21,407,246,219,000	21,123,173,227,154	284,072,991,846
نفقات الاستثمار	3,153,225,000,000	-469,690,000,000	2,683,535,000,000	163,273,260,000	2,846,808,260,000	2,652,992,411,734	193,815,848,266
نفقات العمليات المالية	130,930,000,000	0	130,930,000,000	2,733,016,000	133,663,016,000	133,661,693,000	1,323,000
نفقات أخرى	14,606,305,000,000	4,292,960,000,000	18,899,265,000,000	373,131,323,000	19,272,396,323,000	18,752,509,018,930	519,887,304,070
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	39,457,091,000,000	3,802,595,000,000	43,259,686,000,000	400,427,818,000	43,660,113,818,000	42,662,336,350,818	997,777,467,182
موارد القروض الخارجية الموظفة							
نفقات الاستثمار	901,467,000,000	-146,219,000,000	755,248,000,000	101,650,000,000	856,898,000,000	607,393,937,938	249,504,062,062
نفقات أخرى	276,532,000,000	0	276,532,000,000	60,665,000,000	337,197,000,000	218,694,493,464	118,502,506,536
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	1,177,999,000,000	-146,219,000,000	1,031,780,000,000	162,315,000,000	1,194,095,000,000	826,088,431,402	368,006,568,598
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة							
نفقات الاستثمار	96,500,000,000	0	96,500,000,000	99,582,282,000	196,082,282,000	179,109,221,560	16,973,060,440
نفقات أخرى	1,350,295,000,000	0	1,350,295,000,000	55,023,331,000	1,405,318,331,000	1,169,690,728,538	235,627,602,462
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	1,446,795,000,000	0	1,446,795,000,000	154,605,613,000	1,601,400,613,000	1,348,799,950,098	252,600,662,902
موارد حسابات أموال المشاركة							
نفقات التأجير	6,703,000,000	0	6,703,000,000	117,399,000	6,820,399,000	1,674,375,932	5,146,023,068
نفقات الاستثمار	32,000,000,000	0	32,000,000,000	155,628,591,000	187,628,591,000	85,556,908,232	102,071,682,768
نفقات أخرى	21,293,000,000	0	21,293,000,000	166,752,705,000	188,045,705,000	155,444,490,511	32,601,214,489
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	59,996,000,000	0	59,996,000,000	322,498,695,000	382,494,695,000	242,675,774,675	139,818,920,325
نفقات التمويل	4,326,000,000,000	227,000,000,000	4,553,000,000,000	0	4,553,000,000,000	4,552,493,405,790	506,594,210
النفقات الطارئة وغير الموزعة	698,119,000,000	-135,376,000,000	562,743,000,000	-562,742,818,000	182,000	0	182,000
الجملة العامة	**47,166,000,000,000**	**3,748,000,000,000**	**50,914,000,000,000**	**477,104,308,000**	**51,391,104,308,000**	**49,632,393,912,783**	**1,758,710,395,217**

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	15,570,000,000	980,000,000		6,285,000,000	22,835,000,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية	130,891,000,000	15,509,000,000		42,755,800,000	189,155,800,000
3	مهمة رئاسة الحكومة	173,483,000,000	5,129,650,000		62,491,169,000	241,103,819,000
4	مهمة الداخلية	3,760,839,823,000	170,818,500,000		1,308,107,833,000	5,239,766,156,000
5	مهمة العدل	729,361,000,000	48,080,052,000		75,229,000,000	852,670,052,000
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	179,680,000,000	8,574,000,000		123,985,000,000	312,239,000,000
7	مهمة الدفاع الوطني	2,432,664,000,000	532,082,608,000		534,151,208,000	3,498,897,816,000
8	مهمة الشؤون الدينية	139,790,000,000	2,001,250,000		29,916,000,000	171,707,250,000
9	مهمة المالية	892,364,665,000	104,132,743,000		114,274,846,000	1,110,772,254,000
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط	76,302,800,000	1,575,118,000	47,863,016,000	712,031,600,000	837,772,534,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	59,413,276,000	4,750,534,000		6,035,738,000	70,199,548,000
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	668,197,800,000	370,393,455,000	85,000,000,000	507,349,995,000	1,630,941,250,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	37,265,000,000	9,855,000,000		7,716,073,800,000	7,763,193,800,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	49,412,000,000	6,403,000,000		3,900,696,400,000	3,956,511,400,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	18,500,000,000	5,522,000,000		10,265,000,000	34,287,000,000
16	مهمة السياحة	65,006,143,000	385,000,000		68,323,255,000	133,714,398,000
17	مهمة التجهيز والإسكان	119,008,400,000	711,694,000,000	800,000,000	253,918,800,000	1,085,421,200,000
18	مهمة البيئة	35,910,000,000	6,340,000,000		234,651,000,000	276,901,000,000
19	مهمة النقل	22,667,742,000	5,221,000,000		780,987,503,000	808,876,245,000
20	مهمة الشؤون الثقافية	214,649,000,000	34,102,000,000		96,196,200,000	344,947,200,000
21	مهمة الشباب والرياضة	585,415,000,000	95,476,000,000		89,151,000,000	770,042,000,000
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	132,674,000,000	28,202,000,000		43,202,700,000	204,078,700,000
23	مهمة الصحة	2,596,352,000,000	304,869,500,000		211,152,000,000	3,112,373,500,000
24	مهمة الشؤون الاجتماعية	234,300,000,000	9,133,000,000		1,412,710,000,000	1,656,143,000,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية	6,146,398,170,000	213,025,000,000		463,145,776,000	6,822,568,946,000
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,434,413,000,000	144,856,750,000		336,983,800,000	1,916,253,550,000
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني	415,376,000,000	6,845,000,000		38,614,800,000	460,835,800,000
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	2,520,000,000	550,000,000		3,154,000,000	6,224,000,000
29	مهمة المحكمة الدستورية	0	0		0	0
30	مهمة محكمة المحاسبات	24,530,400,000	302,100,000		5,386,500,000	30,219,000,000
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14,292,000,000			85,170,600,000	99,462,600,000
32	نفقات التمويل					0
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0
	الجملة	21,407,246,219,000	2,846,808,260,000	133,663,016,000	19,272,396,323,000	43,660,113,818,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة			0
4	مهمة الداخلية			0
5	مهمة العدل			0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
7	مهمة الدفاع الوطني			0
8	مهمة الشؤون الدينية			0
9	مهمة المالية	11,000,000,000		11,000,000,000
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط		40,000,000,000	40,000,000,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	247,236,000,000	74,665,000,000	321,901,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		11,400,000,000	11,400,000,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	1,491,000,000	17,882,000,000	19,373,000,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,630,000,000		17,630,000,000
16	مهمة السياحة			0
17	مهمة التجهيز والإسكان	424,281,000,000		424,281,000,000
18	مهمة البيئة		17,500,000,000	17,500,000,000
19	مهمة النقل	530,000,000	110,750,000,000	111,280,000,000
20	مهمة الشؤون الثقافية			0
21	مهمة الشباب والرياضة			0
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			0
23	مهمة الصحة	60,000,000,000		60,000,000,000
24	مهمة الشؤون الاجتماعية		54,000,000,000	54,000,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية	62,500,000,000		62,500,000,000
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	27,330,000,000		27,330,000,000
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني	4,900,000,000	11,000,000,000	15,900,000,000
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
29	مهمة المحكمة الدستورية			0
30	مهمة محكمة المحاسبات			0
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
32	نفقات التمويل			
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	856,898,000,000	337,197,000,000	1,194,095,000,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة		3,615,328,000	3,615,328,000
4	مهمة الداخلية	3,661,320,000	9,500,000,000	13,161,320,000
5	مهمة العدل			0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
7	مهمة الدفاع الوطني	7,590,000,000	1,995,000,000	9,585,000,000
8	مهمة الشؤون الدينية			0
9	مهمة المالية		100,000,000	100,000,000
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط			0
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	11,207,314,000	6,957,653,000	18,164,967,000
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		59,195,737,000	59,195,737,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		117,000,000,000	117,000,000,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		500,000,000	500,000,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	47,753,648,000	60,000,000,000	107,753,648,000
16	مهمة السياحة		18,000,000,000	18,000,000,000
17	مهمة التجهيز والإسكان	58,000,000,000		58,000,000,000
18	مهمة البيئة	67,870,000,000	28,644,754,000	96,514,754,000
19	مهمة النقل			0
20	مهمة الشؤون الثقافية		11,000,000,000	11,000,000,000
21	مهمة الشباب والرياضة		20,000,000,000	20,000,000,000
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			0
23	مهمة الصحة		45,000,000,000	45,000,000,000
24	مهمة الشؤون الاجتماعية		533,809,859,000	533,809,859,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية			0
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني	0	490,000,000,000	490,000,000,000
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
29	مهمة المحكمة الدستورية			0
30	مهمة محكمة المحاسبات			0
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
32	نفقات التمويل			
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	196,082,282,000	1,405,318,331,000	1,601,400,613,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0
2	مهمة رئاسة الجمهورية		4,787,348,000	18,309,502,000	23,096,850,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			1,965,800,000	1,965,800,000
4	مهمة الداخلية		22,000,000,000	2,300,000,000	24,300,000,000
5	مهمة العدل				0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			2,600,000,000	2,600,000,000
7	مهمة الدفاع الوطني		63,281,427,000	40,692,361,000	103,973,788,000
8	مهمة الشؤون الدينية				0
9	مهمة المالية	6,703,000,000		6,288,000,000	12,991,000,000
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط				0
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	17,399,000	7,366,326,000	182,241,000	7,565,966,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة				0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات				0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال		892,694,000	500,000	893,194,000
16	مهمة السياحة				0
17	مهمة التجهيز والإسكان		15,635,600,000	1,298,390,000	16,933,990,000
18	مهمة البيئة				0
19	مهمة النقل				0
20	مهمة الشؤون الثقافية			210,000,000	210,000,000
21	مهمة الشباب والرياضة				0
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن		413,400,000	806,900,000	1,220,300,000
23	مهمة الصحة	100,000,000	27,771,827,000	105,000,281,000	132,872,108,000
24	مهمة الشؤون الاجتماعية				0

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية		45,479,969,000	8,391,730,000	53,871,699,000
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني				0
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0
29	مهمة المحكمة الدستورية				0
30	مهمة محكمة المحاسبات				0
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
32	نفقات التمويل				
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة				
	الجملة	6,820,399,000	187,628,591,000	188,045,705,000	382,494,695,000

جدول عدد 7

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 (نفقات التمويل و النفقات الطارئة وغير الموزعة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
32	نفقات التمويل	4,553,000,000,000	
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة		182,000
	الجملة	4,553,000,000,000	182,000

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	15,169,123,959	0		1,467,050,860	16,636,174,819
2	مهمة رئاسة الجمهورية	125,035,722,836	13,570,011,370		32,878,459,692	171,484,193,898
3	مهمة رئاسة الحكومة	169,571,788,454	2,891,605,673		55,135,412,474	227,598,806,601
4	مهمة الداخلية	3,742,274,871,579	168,082,338,805		1,294,226,196,367	5,204,583,406,751
5	مهمة العدل	723,840,842,841	42,233,552,000		73,952,672,573	840,027,067,414
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	177,392,095,123	8,240,127,763		120,876,464,148	306,508,687,034
7	مهمة الدفاع الوطني	2,432,226,953,421	531,855,494,395		533,285,487,700	3,497,367,935,516
8	مهمة الشؤون الدينية	133,570,857,177	1,546,111,639		29,133,659,475	164,250,628,291
9	مهمة المالية	887,877,745,368	27,848,170,142		93,397,859,072	1,009,123,774,582
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط	68,041,592,533	1,340,046,745	47,861,693,000	461,483,516,689	578,726,848,967
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	58,982,862,613	4,051,776,584		5,945,910,856	68,980,550,053
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	650,401,761,693	369,422,348,108	85,000,000,000	506,460,094,357	1,611,284,204,158

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	35,818,477,257	326,589,213		7,700,117,396,564	7,736,262,463,034
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	47,978,899,487	1,456,905,110		3,863,898,060,400	3,913,333,864,997
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	15,840,218,108	1,040,338,176		9,094,588,345	25,975,144,629
16	مهمة السياحة	64,994,568,616	132,064,700		39,221,381,254	104,348,014,570
17	مهمة التجهيز والإسكان	113,785,625,517	705,814,074,317	800,000,000	245,879,818,920	1,066,279,518,754
18	مهمة البيئة	34,737,230,139	3,108,461,472		214,802,021,067	252,647,712,678
19	مهمة النقل	19,373,435,655	1,534,702,646		774,771,759,716	795,679,898,017
20	مهمة الشؤون الثقافية	208,463,342,807	33,605,732,571		89,579,937,089	331,649,012,467
21	مهمة الشباب والرياضة	524,017,353,888	91,582,519,768		84,916,993,616	700,516,867,272
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	122,402,947,857	28,197,254,484		41,378,469,771	191,978,672,112
23	مهمة الصحة	2,552,715,071,951	250,774,654,629		205,644,124,946	3,009,133,851,526
24	مهمة الشؤون الاجتماعية	227,994,363,694	5,790,931,233		1,376,961,622,169	1,610,746,917,096

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية	6,118,380,481,620	213,023,930,798		444,385,490,416	6,775,789,902,834
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,411,033,993,765	143,669,963,360		332,354,952,445	1,887,058,909,570
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني	402,216,492,321	1,480,619,666		30,086,056,637	433,783,168,624
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	430,153,708	107,264,934		739,412,349	1,276,830,991
29	مهمة المحكمة الدستورية	0	0		0	0
30	مهمة محكمة المحاسبات	24,312,353,167	264,821,433		5,263,548,963	29,840,723,563
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14,292,000,000			85,170,600,000	99,462,600,000
32	نفقات التمويل					
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة					
	الجملة	21,123,173,227,154	2,652,992,411,734	133,661,693,000	18,752,509,018,930	42,662,336,350,818

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة			0
4	مهمة الداخلية			0
5	مهمة العدل			0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
7	مهمة الدفاع الوطني			0
8	مهمة الشؤون الدينية			0
9	مهمة المالية	0		0
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط		9,735,450,000	9,735,450,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	218,489,373,014	74,665,000,000	293,154,373,014

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		0	0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	207,925,241	1,497,524,785	1,705,450,026
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	3,918,342,603		3,918,342,603
16	مهمة السياحة			0
17	مهمة التجهيز والإسكان	303,083,141,958		303,083,141,958
18	مهمة البيئة		10,141,948,447	10,141,948,447
19	مهمة النقل	0	80,593,700,232	80,593,700,232
20	مهمة الشؤون الثقافية			0
21	مهمة الشباب والرياضة			0
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			0
23	مهمة الصحة	0		0
24	مهمة الشؤون الاجتماعية		42,060,870,000	42,060,870,000

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية	57,988,434,959		57,988,434,959
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	23,706,720,163		23,706,720,163
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني	0	0	0
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
29	مهمة المحكمة الدستورية			0
30	مهمة محكمة المحاسبات			0
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
32	نفقات التمويل			
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	607,393,937,938	218,694,493,464	826,088,431,402

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة		3,604,232,300	3,604,232,300
4	مهمة الداخلية	0	9,400,000,000	9,400,000,000
5	مهمة العدل			0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
7	مهمة الدفاع الوطني	1,421,435,866	866,215,149	2,287,651,015
8	مهمة الشؤون الدينية			0
9	مهمة المالية		17,624,624	17,624,624
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط			0
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	11,207,311,300	5,060,762,971	16,268,074,271
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		53,747,672,000	53,747,672,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		77,226,403,073	77,226,403,073
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		0	0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	45,438,031,576	60,000,000,000	105,438,031,576
16	مهمة السياحة		8,670,367,481	8,670,367,481
17	مهمة التجهيز والإسكان	53,568,213,000		53,568,213,000
18	مهمة البيئة	67,474,229,818	28,644,753,178	96,118,982,996
19	مهمة النقل			0
20	مهمة الشؤون الثقافية		10,364,436,315	10,364,436,315
21	مهمة الشباب والرياضة		15,912,723,000	15,912,723,000
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			0
23	مهمة الصحة		45,000,000,000	45,000,000,000
24	مهمة الشؤون الاجتماعية		460,216,607,172	460,216,607,172

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية			0
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني	0	390,958,931,275	390,958,931,275
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
29	مهمة المحكمة الدستورية			0
30	مهمة محكمة المحاسبات			0
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
32	نفقات التمويل			
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	179,109,221,560	1,169,690,728,538	1,348,799,950,098

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0
2	مهمة رئاسة الجمهورية		1,944,859,234	11,811,081,608	13,755,940,842
3	مهمة رئاسة الحكومة			1,870,400,000	1,870,400,000
4	مهمة الداخلية		13,291,183,525	1,507,110,792	14,798,294,317
5	مهمة العدل				0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			1,603,629,858	1,603,629,858
7	مهمة الدفاع الوطني		14,281,270,647	28,865,861,831	43,147,132,478
8	مهمة الشؤون الدينية				0
9	مهمة المالية	1,664,756,000		3,540,721,650	5,205,477,650
10	مهمة الاقتصاد والتخطيط				0
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	9,619,932	4,332,898,206	122,760,690	4,465,278,828

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة				0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات				0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال		368,487,087	0	368,487,087
16	مهمة السياحة				0
17	مهمة التجهيز والإسكان		5,277,500,589	867,908,883	6,145,409,472
18	مهمة البيئة				0
19	مهمة النقل				0
20	مهمة الشؤون الثقافية			210,000,000	210,000,000
21	مهمة الشباب والرياضة				0
22	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن		278,784,065	745,050,000	1,023,834,065
23	مهمة الصحة	0	21,627,073,123	98,870,906,000	120,497,979,123
24	مهمة الشؤون الاجتماعية				0

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2022 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التربية		24,154,851,756	5,429,059,199	29,583,910,955
26	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
27	مهمة التشغيل والتكوين المهني				0
28	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0
29	مهمة المحكمة الدستورية				0
30	مهمة محكمة المحاسبات				0
31	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
32	نفقات التمويل				
33	النفقات الطارئة وغير الموزعة				
	الجملة	1,674,375,932	85,556,908,232	155,444,490,511	242,675,774,675

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة لسنة 2022

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
32	نفقات التمويل	4,552,493,405,790
	الجملة	4,552,493,405,790

جدول عدد 13

نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2022

بالدينار

البيانات حسب مصادر التمويل		الإنجازات		الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة	
		الموارد	النفقات	بالزيادة	بالنقص
الموارد العامة للميزانية		36,669,290,274,481	47,214,829,756,608		(*) 10,545,539,482,127
موارد القروض الخارجية الموظفة		826,088,431,402	826,088,431,402		
	جملة 1	**37,495,378,705,883**	**48,040,918,188,010**		**10,545,539,482,127**
الحسابات الخاصة					
الحسابات الخاصة في الخزينة		8,530,271,939,487	1,348,799,950,098	7,181,471,989,389	
حسابات أموال المشاركة		843,401,048,177	242,675,774,675	600,725,273,502	
	جملة 2	**9,373,672,987,664**	**1,591,475,724,773**	(**) **7,782,197,262,891**	
	الجملة	**46,869,051,693,547**	**49,632,393,912,783**	**7,782,197,262,891**	**10,545,539,482,127**

(***)
2,763,342,219,236

(*) فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة .

(**) فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة ينقل إلى سنة 2023 .

(***) نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2022 (عجز) .

جدول عدد 14

التوازن العام للخزينة

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	مقارنة الإنجازات بالتقديرات	
			بالزيادة	بالنقص
عمليات الميزانية لسنة 2022				
موارد الميزانية لسنة 2022	41,607,104,308,000	46,869,051,693,547	5,261,947,385,547	
نفقات الميزانية لسنة 2022	51,391,104,308,000	49,632,393,912,783		1,758,710,395,217
نتيجة ميزانية الدولة لسنة 2022 (عجز في التقديرات والإنجازات)	9,784,000,000,000	2,763,342,219,236		7,020,657,780,764
عمليات الخزينة لسنة 2022				
موارد الخزينة لسنة 2022	19,690,000,000,000	365,459,331,243,429	345,769,331,243,429	
نفقات الخزينة لسنة 2022	9,906,000,000,000	365,446,774,347,133	355,540,774,347,133	
نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2022 (فائض في التقديرات وفائض في الإنجازات)	9,784,000,000,000	12,556,896,296		9,771,443,103,704
تمويل عجز الميزانية لسنة 2022	9,784,000,000,000	2,763,342,219,236		7,020,657,780,764
نتيجة عمليات الميزانية وعمليات الخزينة لسنة 2022 (عجز في الإنجازات)	0	2,750,785,322,940	2,750,785,322,940	
موارد الخزينة المستعملة لتمويل عجز الميزانية		2,763,342,219,236		
فائض مقابيض عمليات الخزينة للسنة المنقضية		58,298,991,535,580		
فائض نفقات عمليات الخزينة للسنة المنقضية		53,645,235,218,696		
النتيجة النهائية لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة		4,666,313,213,180		

جدول عدد 15
وضعية المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2022

بالدينار

البيانات	الإعتمادات النهائية للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج	الإنجازات		الفارق بين الإعتمادات النهائية والإنجازات
الموارد		217,589,253,590		
النفقات	217,589,253,590	211,513,822,313		6,075,431,277
الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة		6,075,431,277	(*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

جدول عدد 16
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2022

بالدينار

البيانات	التقديرات الأولية للموارد والنفقات	التنقيحات	التقديرات النهائية للموارد والنفقات	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
الموارد الحاصلة	1,261,384,000,000	618,267,016,950	1,879,651,016,950	1,504,535,185,229	375,115,831,721	
النفقات المنجزة	1,261,384,000,000	618,267,016,950	1,879,651,016,950	1,258,492,603,653	621,158,413,297	(**)
فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة				246,042,581,576 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2023

(**) إعتمادات غير مستعملة يتم إلغاؤها

من المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص

2024 ديسمبر 25 إلـــــــــى 878-40100-08-2024-9

السيد الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات

الموضوع: ردود وزارة المالية على ملاحظات وتوصيات محكمة المحاسبات الواردة في تقريرها الأوّلي المتعلّق بغلق ميزانيّة الدولة لسنة 2022.

المرجـــــع: مراسلتكم عدد 171 بتاريخ 13 ديسمبر 2024 الواردة على الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتاريخ 16 ديسمبر 2024 تحت عدد 3504-40100-08-2024-9.

*****

يشرّفنا إحالة ردود وزارة المالية على ملاحظاتكم وتوصياتكم الواردة بتقريركم الأوّلي حول غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2022.

والسّـــــــــلام

المدير العام
للمحاسبة العمومية والاستخلاص
الإمضاء: محمد الأزهر مازيغ

مكتب الضبط المركزي
الجمهورية التونسية
2024 ديسمبر 25
2306/02/2024
محكمة المحاسبات

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات

حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2022

الصفحة	الملاحظات	ردود وزارة المالية
صفحة 17	**1. تقديم الحسابات** نص الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة". كما نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به. وخلافا لهذه الأحكام تواصل إحالة الحسابات من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. فقد تمّ إيداع حساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2022 بتاريخ 8 مارس 2024 أي بتأخير فاق 7 أشهر والحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** أوكل الفصل 184 من مجلة المحاسبة العمومية إلى أمين المال العام للبلاد التونسية مهمة محاسب مركزي للخزينة. ويتولى بصفته تلك الجمع بحساباته لكل العمليات المنجزة من طرف بقية محاسبي الدولة حتى يتمكن من ضبط حسابية آخر السنة. وبالتالي يبقى إعداد حساب تصرفه وتقديمه رهين استكمال جميع المراكز المحاسبية لكل عملياتهم المتعلقة بالسنة المعنية. وعلاوة على ذلك فإن تقديم حساب تصرف أمين المال العام للبلاد التونسية مرتبط بموافاته بمذكرة الغلق المؤقت لميزانية الدولة من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات التي ترخص له بتسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بنتيجة تنفيذ ميزانية الدولة وختم السنة المالية.

	بتاريخ 3 ماي 2024 أي بتأخير ناهز 4 أشهر والملاحق الخاصة به بتاريخ 19 نوفمبر 2024 أي بتأخير فاق 10 أشهر .... وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها وزارة الماليّة إلى احترام تعهداتها السابقة بتقليص هذه الآجال واتخاذ الإجراءات اللازمة قصد التسريع في إرساء منظومة التصرف المحاسبي من نظام محاسبي للدولة وأدلة ونظم معلومات بما يمكّن من مسك حسابات الدولة وضبط الحسابات وإيداعها وإصدار قوانين غلق الميزانية في أفضل الآجال. ورغم تعهدها ضمن ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 لم تتول وزارة المالية إرساء منظومة إعلامية تمكن من إعداد الحسابيات وتجميعها في الآجال.	كما تجدر الإشارة أن حساب تصرف أمين المال العام للبلاد التونسية لسنة 2022 قد تم إيداعه لدى محكمة المحاسبات بتاريخ 29 ديسمبر 2023 وأن النسخة التعديلية هي التي تم إيداعها بتاريخ 08 مارس 2024. **إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** يعتمد الحساب العام للدولة في انجازه ومقاربته على العديد من الوثائق والمعطيات الصادرة من مختلف الهياكل صلب وزارة المالية. فعلى سبيل المثال لا الحصر يتم استغلال ومراقبة حساب تصرف امين المال العام والوثائق المصاحبة له، حسابات تصرف الامين العام للمصاريف وامناء المصاريف لدى الوزارات، كتاب الدين العمومي، بطاقات غلق ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة، وضعية موارد ونفقات الصناديق الخاصة التي يقتضي انجازها التوصل بقوائمها المالية من طرف المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين الموكول لها التصرف فيها.... علاوة على ذلك، يتم مسك مختلف حسابيات الدولة بما فيها الحساب العام بطريقة يدوية مما يتطلب قدرا مهما من الوقت والحرص في اعدادها بغية إحالتها لمحكمة المحاسبات. كل هذا من شأنه أن يسبب تأخيرا في إنجاز الحساب العام للدولة.

		تعمل وزارة المالية حاليا على تنقيح القانون الاساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بالقانون الاساسي للميزانية وتنقيح مجلة المحاسبة العمومية. كما أمضت مؤخرا على اتفاقية تمويل مع مؤسسة بنكية أجنبية بهدف إرساء منظومة معلوماتية مجمّعة للحسابات، **من شأنها أن تحسّن طرق تجميع الحسابيات وتقصّر آجال إعدادها وإحالتها لمحكمة المحاسبات.**

صفحة		
17 و 18	**2. وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة** بلغ الرّصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في 31 ديسمبر 2022ما قدره 10.111,153 م.د مقابل 10.112,013 م.د في سنة 2021 و10.120,267 م.د في سنة 2020 و10.123,010 م.د في سنة 2019. وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2022 (10.545,539 م.د) و2021 (10.419,795 م.د) و2020 (11.388,527م.د) و2019 (1.073,285 م.د) و2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 44.167,273م.د. ولم يتمّ إدراج نتيجة السنة لتصرف سنوات 2020 و2019 و2018 و2017 بهذا الحساب وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفي سنة2022. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ غلق هذه الميزانيّات تباعا بالقوانين عدد 21 و20 و19 و18 المؤرخة في 5 مارس 2024. وتمّ إيداع بمجلس نواب الشعب مشروع قانون عدد 075/ 2024 يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 وذلك بتاريخ 05 نوفمبر 2024. ويمثل هذا الرصيد المدين ما نسبته 94,24 % من جملة موارد ميزانيّة الدولة (الموارد الذاتيّة) المحصّلة لسنة 2022 مقابل 38 % في سنة 2017. ويعكس تفاقم هذا الرّصيد ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل .كما ينمّ عن نقص في دقّة	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** يقتصر دور الخزينة العامة على عملية التسجيل المحاسبية ضمن هذا الحساب لنتيجة تنفيذ الميزانية التي يأذن بها قانون غلق الميزانية. ولا يعتبر "الحساب القار لتسبقات الخزينة " حساب تسبقة عادية يجب الحرص على تسوية رصيده بل هو حساب تنزل به سنويا نتائج تنفيذ الميزانية. ويعتبر رصيد هذا الحساب معيارا تقيم به نجاعة التصرف المالي للدولة. **إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** يعتمد إعداد غلق الميزانية لسنة 2019 و ما قبلها على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد 42 لسنة 2004 و الذي يصنف موارد الاقتراض ضمن موارد الميزانية و يصنف نفقات تسديد أصل الدين ضمن نفقات الميزانية. و بالتالي فإن احتساب فائض النفقات على موارد العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة يأخذ بعين الاعتبار موارد الاقتراض ونفقات تسديد أصل الدين. أما بالنسبة لسنة 2020 و ما يليها تم اعتماد التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019 و الذي صنف كل من موارد الاقتراض و نفقات تسديد أصل القروض ضمن موارد الخزينة و تكاليفها.

	تقدير الموارد الذاتيّة للدولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين الموارد والنفقات المنجزة ممّا يترتّب عنه اللجوء المفرط إلى متوفرات الخزينة.	و بالتالي فإن عدم اعتمادها ضمن موارد و نفقات ميزانية الدولة أدى إلى الارتفاع الملحوظ لفائض المصاريف على مقابيض الميزانية و بالتالي ارتفاع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة. بالنسبة لسنة 2022 فإن فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة و الذي تم تحميله على الحساب القار لتسبقات الخزينة بلغ 10.545,539 مليون دينار باعتماد التبويب الجديد في حين أن هذا الرصيد لو تم احتسابه بالتبويب القديم فسيكون في حدود 3.188,282 مليون دينار. و بالتالي فإن الفارق بين الرصيدين (7.357,258 مليون دينار) هو مجموع موارد الاقتراض صافي نفقات تسديد أصل الدين.

صفحة		
21	**5. تبويب نفقات ميزانية الدولة** تواصل في سنة 2022 دمج نفقات قسم التسيير مع نفقات قسم التدخلات ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2022 وهو ما يخالف مقتضيات الفصل عدد 15 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وقرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019. وفضلا عن مخالفتها المقتضيات القانونية والترتيبية سالفة الذكر فان التصرف على النحو المذكور من شأنه أن تخالف مبدأ الشفافيّة المنصوص عليه بالفصل عدد 8 من القانون الأساسي آنف الذكر والذي يقتضي توضيح دور مختلف هياكل الدّولة وتوفير المعلومة حول ميزانيّة الدّولة حسب الأساليب والطرق المتداولة. وتدعو المحكمة وزارة المالية إلى تفعيل ما تعهدت به سابقا في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 وذلك بتفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية للسنة وقانون المالية التعديلي ومشروع قانون غلق الميزانية بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتضمين هذه المعطيات التفصيلية ضمن جداول إضافية ترفق بمشروع قانون غلق الميزانية.	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** نص الفصل 52 من القانون الأساسي للميزانية على أن الوزير المكلف بالمالية يوزع الاعتمادات المصادق عليها بقانون المالية داخل كل برنامج بين نفقات التأجير ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية **والنفقات الأخرى**. والهدف من ذلك إعطاء المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية. وبهدف إضفاء مزيد من الشفافية على المعطيات المقدمة سيتم العمل مستقبلا على تفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية للسنة وقانون المالية التعديلي ومشروع قانون غلق الميزانية، بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات. وسيتم تضمين هذه المعطيات التفصيلية ضمن جداول إضافية ترفق بمشروع قانون غلق الميزانية.

صفحة		
21 و 22 و 23	**6. تعبئة الموارد الذاتية للدولة** تقتضي ديمومة الميزانية وقدرة الدولة على مواصلة الإيفاء بتعهداتها إحكام تعبئة الموارد العمومية لتمويل مختلف تدخلات الدولة وذلك في إطار التوازن الاقتصادي والمالي للسنة المعنية والعمل على حسن متابعة تطور هيكلة هذه الموارد بما يضمن استدامة توازناتها المالية. وفضلا عن تعزيز الموارد الذاتية للدولة للتحكم في مستوى العجز يستوجب ذلك العمل على تدعيم حصة المداخيل غير الجبائية ضمن هذه الأخيرة بهدف ضمان مستوى مقبول من الضغط الجبائي. **6.1 تغطية الموارد الذاتية للنفقات** طبقا للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 تتكون موارد الدولة من موارد الميزانية (التي تمثل الموارد الذاتية) وموارد الخزينة. وتقتضي أفضل الممارسات أن تخصص موارد الاقتراض لتغطية نفقات التنمية (نفقات الاستثمار حسب القانون الأساسي المذكور) على أن يتم تمويل بقية النفقات (بما في ذلك تسديد أصل الدين) بواسطة الموارد الذاتية وأفرزت دراسة تطور مؤشرات الميزانية عدم التقيد بهذه الضوابط فقد بلغت الموارد الذاتية والنفقات في سنة 2022 ما قيمته على التوالي 46.869,051 م.د و56.903,120 م.د مقابل على التوالي 37.983,269 م.د و50.019,549 م.د في سنة 2021. ويؤدي هذا الوضع إلى استعمال جانب من موارد الاقتراض لتسديد نفقات أصل الدين وذلك على حساب نفقات التنمية.	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 ضمن توجه إصلاحي يهدف إلى الاستعادة التدريجية للتوازنات و ضمان استدامة المالية العمومية و ذلك من خلال التحكم التدريجي في العجز الأولي للميزانية و بلوغ مستوى 0% في غضون سنة 2026. و يعكس العجز الأولي للميزانية نتيجة السياسة المالية المتبعة دون الأخذ بعين الاعتبار خدمة الدين العمومي باعتبارها تراكمات لسياسات مالية معتمدة خلال الفترات السابقة. و استنادا للتصنيفات الدولية للنفقات و نذكر منها خاصة "دليل إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي (GFS) لسنة 2014 " يصنف تسديد أصل الدين ضمن معاملات على الخصوم أو الأصول و لا يتم احتسابه ضمن النفقات باعتبار أن لا يؤثر على القيمة الصافية. لذلك يعتبر طبقا للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 ضمن موارد الخزينة و تكاليفها و بالتالي لا يتم احتسابها ضمن نفقات الميزانية.

ويبرز الرسم الموالي تطور الموارد الذاتية والنفقات المعنية خلال الفترة 2022/2013

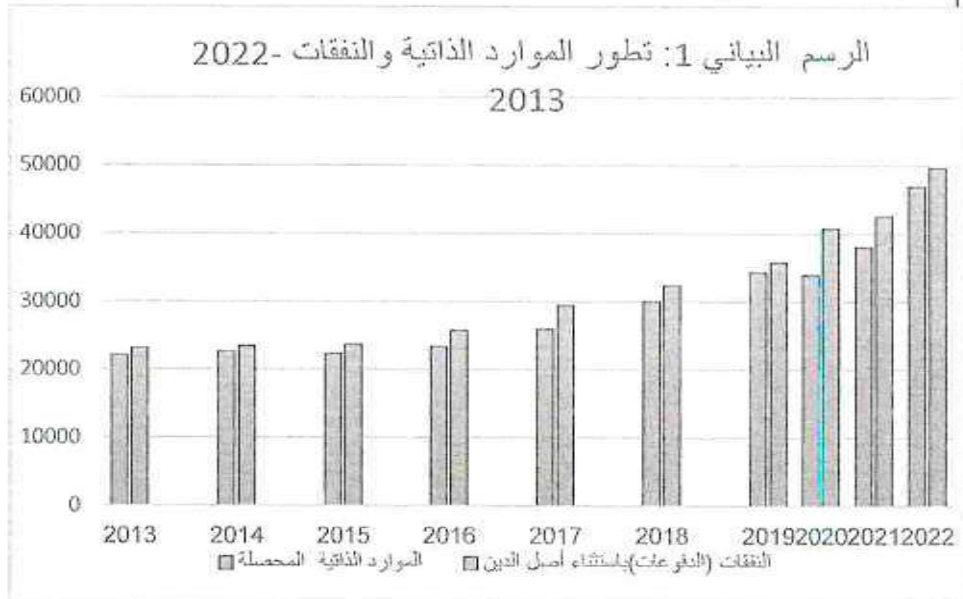

6.2 هيكلة الموارد الذاتية

يكتسي إحكام ضبط هيكلة تمويل الميزانية أهمية بالغة خاصة من حيث تعزيز الموارد الذاتية للميزانية دون أن تشكل نسبة الضغط الجبائي عائقا أمام الحركة الاقتصادية.

وتتكون الموارد الذاتية للميزانية حسب نفس القانون الأساسي للميزانية من المداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والهبات.

على مستوى الموارد الذاتية للدولة، تعمل وزارة المالية على تدعيمها تكريسا لسياسة التعويل على الذات كخيار وطني للتحكم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين. وذلك أساسا عبر:

- ✓ تحسين استخلاص المداخيل الجبائية من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وادماج القطاع الموازي ومواصلة التصدي للتهرب الجبائي بالإضافة إلى مواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية والمالية وتكثيف مجهود الاستخلاص.
- ✓ تنشيط تعبئة واستخلاص المداخيل غير الجبائية (محاصيل أملاك الدولة من أكرية ولزمات، وأحكام قضائية وخطايا إدارية ...) بالتنسيق المتواصل مع كل الهياكل المعنية حتى يتسنى الارتقاء بمساهمة المداخيل غير الجبائيّة في تعبئة الموارد الذّاتيّة بالمقارنة مع المداخيل الجبائيّة.

و تجدر الإشارة أنه تم خلال شهر نوفمبر 2024 انعقاد مجلس وزاري مضيق حول تحسين تعبئة الموارد الذاتية للدولة من المداخيل غير الجبائية.

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة خلال الفترة 2013/2022:

الرسم البياني 2: تطور الموارد الذاتية بتركيبتها (موارد جبائية /موارد غير جبائية/هبات)2013-2022

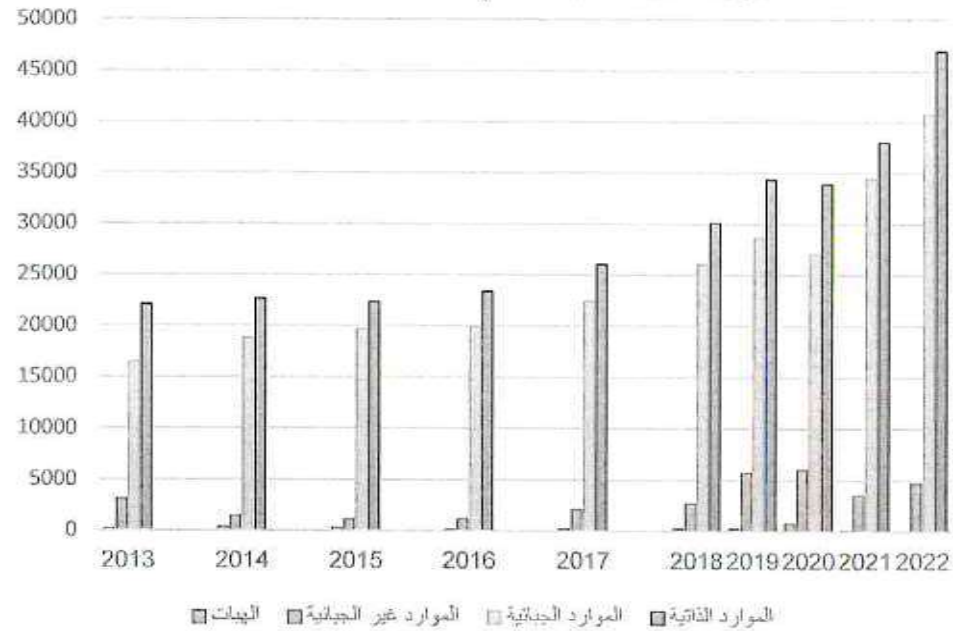

	يتضح من خلال دراسة تطور هيكلة موارد الميزانيّة أهمية حصّة الموارد الجبائية التي مثلت ما نسبته 87,03% مقارنة بالموارد غير الجبائية التي عرفت تذبذبا في نموها. واتسمت المداخيل الجبائيّة بهيمنة حصة الضّرائب غير المباشرة والبالغة 26.396,068 م.د في سنة 2022 حيث مثلت ما نسبته 64,71% من جملة المداخيل الجبائيّة. وتعلق الجزء الأوفر منها بالأداء على القيمة المضافة. أما الضرائب المباشرة فقد مثلت الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ما نسبته69,27 % منها في سنة 2022 مقابل 73,81 % في 2021 علما بأن تحصيل هذا الصنف من الموارد يتم أساسا عبر آلية الخصم من المورد وذلك على حساب الضريبة على الشركات. وتوصي محكمة المحاسبات بالعمل على حصة المداخيل غير الجبائية بما يمكّن من تعزيز الموارد الذّاتيّة للدولة دون التعويل المفرط للمداخيل الجبائيّة.	

صفحة		
23 و 24 و 25	**6.3استخلاص الموارد الجبائية** تشكو المداخيل الجبائية إجمالا ضعفا في الاستخلاص ففضلا عن أهمية عدد المنضوين تحت النظام التقديري والبالغ عددهم 406.000 في موفى ديسمبر 2022 ساهمت محدودية المراقبة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها تلك التي هي في حالة إغفال في ضعف الموارد الجبائية. ويشار في هذا الخصوص إلى أن محكمة المحاسبات قامت خلال السنوات الأخيرة بإنجاز عدة مهام رقابية تعلقت بمصالح راجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للأداءات (مراكز مراقبة الأداءات بصفاقس 1 وصفاقس 2 ومدنين وإدارة المؤسسات الكبرى ...) أفرز عديد النقائص تعلقت خاصة بضعف نسبة تغطية المطالبين بالأداء وبمحدودية اعتماد منهجية تحليل المخاطر عند برمجة المراجعات سواء الأولية منها أو المعمقة فضلا عن ضعف متابعة الامتيازات الجبائية خاصة من خلال التنسيق مع كافة الأطراف المعنية بها وذلك بالرغم من أهمية الرهانات المرتبطة بها. كما ساهمت الإخلالات التي رصدتها محكمة المحاسبات بمناسبة المهام الرقابية المنجزة لدى عدد من المصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في محدودية تحصيل الموارد الجبائية. وخلصت هذه المهمات التي شملت كافة جوانب حوكمة مسار استخلاص الديون العمومية إلى معاينة جملة من الإخلالات تمحورت خاصة حول وجود حجم هام من الديون المتعثرة تعلقت بذمّة الأشخاص والمؤسسات المصادرة أملاكهم وبديون مشمولة بإجراءات التصفية والإجراءات الجماعية وأخرى تعود لفترات قديمة جدا بما يحد من حظوظ استخلاصها. كما ساهمت محدودية الوسائل والآليات	**إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية الاستخلاص:** جوابا على ملاحظة محكمة المحاسبات حول تطهير الديون الجبائية المثقلة نفيدكم علما بان هذه العملية تندرج ضمن الأعمال التحضيرية لإعداد الموازنة الافتتاحية للدولة وتتطلب حصر الديون العمومية المثقلة وتصنيفها إلى ديون قابلة للاستخلاص وأخرى غير قابلة للاستخلاص حسب مقاييس موضوعية حتى يتسنى اتخاذ قرار طرح الديون غير القابلة للاستخلاص بقانون على معنى الفصل 25 من مجلة المحاسبة العمومية (على غرار قوانين العفو الجبائي). وقصد تصنيف الديون الجبائية المثقلة، تولّت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تطوير منظومة scoring وهي منظومة تعنى بتصنيف الديون العمومية وفقا لمقاييس محددة تأخذ بعين الاعتبار قابلية الدين للاستخلاص على غرار أهمية مبلغ الدين، أقدمية الدين، طبيعة نشاط المدين.... وتقوم على استغلال قواعد المعطيات (سندة، رفيق، صادق...). وتهدف هذه المنظومة إلى مساعدة القبّاض على أخذ القرار المناسب وتحديد أولويات الاستخلاص من أجل ضمان مزيد من النجاعة وترشيد التتبّعات. **إجابة الإدارة للآداءات:** إجابة عن النقطة المتعلقة باستخلاص الموارد الجبائية و خاصة الملاحظة المتعلقة بمحدودية المراقبة الجبائية و ضعف نسبة التغطية و عدم اعتماد منهجية تحليل

	المعتمدة وضعف التنسيق والتعاون بين جميع المصالح المعنية بالاستخلاص ووجود نقائص بالمنظومة الإعلامية للتصرّف في الديون في ضعف نسب استخلاصها. ومن شأن تفعيل توصيات المحكمة بخصوص المهمات الرقابية المشار إليها أعلاه أن يمكن من الرفع من نسق استخلاص مستحقات الدولة من تدعيم الموارد الذاتية للميزانية. ومن بين هذه التوصيات يذكر خاصة ▪ تدعيم نسق اعتماد منهجية تحليل المخاطر في المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية ▪ توفير الوسائل الضرورية للقيام بأعمال المسح الجبائي والاستقصاء ▪ إيجاد الآليات المناسبة لدعم التنسيق والتعاون بين مصالح المراقبة الجبائية ومصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص وبقية المتدخلين العموميين في المجال لتقديم المساعدة اللازمة في أعمال البحث عن المدينين والاستقصاء والتبليغ، ▪ مراجعة شروط الطرح وتيسير إجراءاته لتطهير حسابات الدولة من الديون التي استحال استخلاصها بما يضفي أكثر مصداقية وشفافية على الحجم الحقيقي للديون التي يمكن استخلاصها. ▪ ضبط قائمة في الديون التي استحال استخلاصها وعرضها على البرلمان للمصادقة على تطهيرها.	المخاطر عند برمجة المراجعات و ضعف متابعة الإمتيازات الجبائية، تتقدم الإدارة العامة للآداءات بالتوضيحات التالية: * دابت الإدارة العامة للآداءات سنويا على إصدار مذكرة توجيهية حول إعداد برنامج المراجعة المعمقة و نخص بالذكر المذكرة الصادرة في الغرض بعنوان سنة 2022 بتاريخ 09 مارس 2022 و التي تم بمقتضاها إرساء التوجهات الكبرى لعمليات المراجعة اعتمادا على استغلال التطبيقة الإعلامية التي تقوم بانتقاء الملفات بصفة موضوعية و آلية "SEDAR" اعتمادا على تقييم المخاطر (نسبة 70% بالنسبة للمراجعة المعمقة و 50% بالنسبة للمراجعة المحدودة). *تم خلال السنة المذكورة و تبعا لإرساء آلية المراجعة المحدودة التركيز على المطالبين بالآداء الذين انتفعوا بامتيازات جبائية و كذلك الذين انتفعوا بفائض آداء أولي. *بلغ العدد الجملي للمراجعات بعنوان سنة 2022 حوالي 16223 منها 1184 مراجعة محدودة و بمردود جملي يقدر ب 4891,3 مليون دينار محققا تطورا هاما مقارنة بالسنوات السابقة، و ذلك رغم النقص الحاد في الأعوان المكلفين بهذه الأعمال و الذين لا يتجاوز عددهم 2200 عون.

	▪ تطوير النظام المعلوماتي للتصرّف في الديون المثقلة. وتم بمقتضى الفصلين 66 و67 من قانون المالية لسنة 2022 إقرار عفو جبائي حيث تم بمقتضى الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2022 تمكين الأشخاص الطبيعيين الذين بحوزتهم مبالغ متأتية من أنشطة خاضعة للأداء وغير مصرح بها من تسوية وضعياتهم الجبائية بخصوص هذه المبلغ وذلك بإيداع هذه المبالغ في أجل أقصاه موفي شهر جوان 2022بحساب بنكي أو بريدي ودفع ضريبة تحررية بنسبة % 10 من المبالغ المذكورة. كما أقرّ الفصل 67 من نفس القانون إقرار التخلي كليا أو جزئيا عن الخطايا والعقوبات المالية ومصاريف التتبع المستوجبة من قبل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين ينخرطون في إجراءات التسوية المنصوص عليها بموجب هذه الأحكام والمتعلقة بالديون الجبائية وبالخطايا والعقوبات المالية أو بالخطايا الجبائية الإدارية أو بالإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء أو بالتصاريح الجبائية المنقوصة. وقد تطورت الموارد الجبائية المحصلة في سنة 2022 بما قيمته 6.363,755 م.د وما نسبته 18,49% لتبلغ 40.788,014 م.د مقابل 34.424,259 م.د في سنة 2021. وأمام غياب للمعطيات الرسمية حول مردود العفو الجبائي الذي تمّ إقراره في سنة 2022 لم يتسن ضبط مفعول الإجراءات التي تمّ إقرارها بهذا العفو على الزيادة المحصلة في سنة 2022 بعنوان الموارد الجبائية.	*تم اتخاذ عديد الإجراءات لتحسيس المطالبين بالآداء بضرورة احترام واجب التصريح بالآداء و دفعه و بلغت نسبة المطالبين بالآداء الذين قاموا بإيداع التصاريح السنوية بالضريبة في الآجال القانونية بلغت 39,1% بالنسبة للمداخيل و الأرباح المحققة خلال سنة 2021 و المصرح بها خلال سنة 2022. *لغاية تسوية وضعية المطالبين بالآداء المتخلفين عن إيداع التصاريح الجبائية التي حل أجلها تولت هياكل المراقبة الجبائية خلال سنة 2022 تسوية الوضعية الجبائية ل 77660 مطالبا وبلغ مردود الصلح بعنوان تسوية هذه الإغفالات 1926,8 م.د خلال نفس السنة.

	وخلافا لمقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينص على أنه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتحليلا حول الأثار المالية للإجراءات الجبائية لم يتوفر للمحكمة ما يفيد قيام وزارة الماليّة بذلك. وحسب التقرير السنوي للاداء لسنة 2022 لمهمة المالية فقد مكن العفو الجبائي من توفير ما قدره 1.101,62 م.د تأتت أساسا من الديون الجبائية المثقلة بمبلغ 1.082,88 م.د ومن الخطايا والعقوبات المالية بمبلغ 18,18 م.د وقصد الوقوف على نجاعة الإجراءات التي يتمّ اتخاذها بخصوص العفو الجبائي تؤكد المحكمة على ضرورة اجراء تقييم من طرف وزارة المالية لمثل هذه الإجراءات وتحديد الاثار المالية المباشرة على موارد الميزانية وذلك عملا بمقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينص على أنه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتحليلا حول الأثار المالية للإجراءات الجبائية.	

صفحة 25 و26	**6.4 المداخيل غير الجبائيّة** وفقا للفصل الثالث من قرار وزير الماليّة المؤرّخ في غرّة أكتوبر 2019 تبوّب المداخيل غير الجبائيّة إلى أربعة أصناف وهي دخل الملكية ومبيعات سلع وخدمات وخطايا وعقوبات ومصادرات ومداخيل غير جبائيّة أخرى. وعلى مستوى الهيكلة، بلغت مداخيل الملكيّة في سنة 2022ما قدره 3.608,886 م.د وهو ما يمثل 76,57 %من جملة المداخيل غير الجبائيّة. ويتمثل الجزء الأوفر من هذه مداخيل الملكية في الموارد المتأتية من أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة (2.834,014 م.د منها 2.758,081 م.د بعنوان أتاوة عبور الغاز) وفوائض مرابيح المنشآت العموميّة (518,474 م.د) التي تتأتى خاصة من حصّة الدّولة من مرابيح البنك المركزي. **أ-مرابيح البنك المركزي** وينصّ الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي على أنّه تتكون الأرباح من الحاصل الصافي بعد طرح جميع الأعباء والاستهلاكات والمدخرات . وتخصص خمسة عشرة في المائة من هذه الأرباح لفائدة الاحتياطي القانوني. ويصبح هذا التخصيص غير وجوبي إذا بلغ الاحتياطي نصف رأس المال. ويستمر العمل به إذا لم يبلغ الاحتياطي تلك النسبة. ويبرز	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** ويتمثل الجزء الأوفر من هذه مداخيل الملكية في الموارد المتأتية من أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة (2.834,014 م.د منها 1.828,749 م.د بعنوان أتاوة عبور الغاز و 922 م د بعنوان مرابيح تسويق النفط) وفوائض مرابيح المنشآت العموميّة (518,474 م.د) التي تتأتى خاصة من حصّة الدّولة من مرابيح البنك المركزي (360,724 م.د).

الجدول الموالي تطور الموارد المحصلة لفائدة ميزانيّة الدولة بعنوان مرابيح البنك المركزي التونسي خلال الفترة 2018-2022

	2018	2019	2020	2021	2022
نتيجة السنة المحاسبية	881,321	1.049,156	621,704	451,224	715,226
القسط الراجع للدولة	676,321	704,156	567,704	360,724	406,726

ب -مردود المنشآت العمومية

أدت النتائج السلبية الصافية التي حققتها العديد من المنشآت العمومية في سنة 2021 والتي ناهزت بخصوص منشأة عمومية من أصل 114 منشأة ما قيمته 1706,2 م.د (تعلقت ب 48 منشأة) إلى تراجع مردود هذه المنشآت في ميزانية 2022.

وشملت هذه النتائج خاصة ديوان الحبوب (- 477.2 م د) وشركة نقل تونس (- 225.6 م د) بقيمة وديوان الطيران المدني والمطارات (- 173.4 م د) والمؤسسة التونسية

للأنشطة البترولية (- 139 م د) والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (-137.3 م د) يليها الديوان التونسي للتجارة (-120.2 م د).

وساهمت وضعية هذه المنشآت في تفاقم ديونها تجاه الدولة التي بلغت بخصوص عينة تتكون من 50 من جملة 114 في موفى 2022 ما قيمته 10.692,1م.د وشملت الديون الجبائية وحصص المرابيح على التوالي في حدود 50,3% و37,6 %.

وفي المقابل بلغت ديون الدولة تجاه هذه المنشآت العمومية في سنة 2022 ما قيمته 7.043,6م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 1,9 % مقارنة مع سنة2021.

وفضلا عن تواصل وجود ديون متقاطعة بين الدولة وهذه المنشآت تواجه هذه الأخيرة عديد المخاطر التي ساهمت في هشاشة وضعيتها المالية وحدت من قدرتها على تعزيز الدور التنموي للدولة. وتتوزع هذه المخاطر حسب التقرير حول المنشآت العمومية المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2024 بين ما هو هيكلي مرتبط بالديون المتقاطعة وبسياسة الأسعار وحجم الأعباء التشغيلية وما هو اقتصادي يرتبط بمناخ الأعمال.

ويتطلب ضمان ديمومة هذه المنشآت والحد من العبء الذي تتحمله الميزانية بعنوانها وتأمين دورها في تعزيز الموارد الذاتية للميزانية العمل على مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المتعلق بحوكمة المساهمات والمؤسسات والمنشآت العمومية ووضع برنامج إصلاح

	المنشآت العمومية حيّز التطبيق من خلال الضغط على الأعباء التشغيلية عبر إيجاد الحلول الملائمة.	

صفحة		
27	**6.5 إدراج الهبات الموظفة بميزانيّة الدولة** بلغت الهبات التي تحصيلها في سنة 2022 ما قدره 1.368,947 م.د مسجلة نموا هاما بمبلغ قدره 1.323,755 م.د مقابل تراجعا بما قيمته 733,947 م.د % في سنة 2021. وارتفعت حصتها من جملة الموارد الذاتية للدولة إلى غاية 2,92 % مقابل 0,12 % في سنة 2021. وتواصل في سنة 2022 عدم إدراج الهبات الخارجية الموظفة لتمويل البرامج والمشاريع العمومية والتي تفتح في شأنها حسابات خاصة بالبنوك التجارية أو البنك المركزي التونسي. ويخالف التصرف على النحو المذكور مقتضيات الفصل 14 القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019. كما يخالف التعليمات الواردة بكلّ من منشوري رئيس الحكومة المؤرخين في 13أفريل 2023 و29 مارس 2024 والمتعلقين بإعداد مشروعي ميزانية الدولة لسنتي 2024 و2025 والتي أكدت على إدراج مجمل الهبات الخارجية الموظفة ضمن مشروع ميزانيات مختلف المهمات عبر اعتماد آلية حسابات أموال المشاركة. وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها كلّ من وزارة المالية والجهات المنتفعة بهذه الهبات إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراجها بالميزانيّة وذلك عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** يتم سنويا إدراج الهبات الموظفة لدعم الميزانية غير أن بقية الهبات النقدية يقتصر إدراجها على الهبات التي يتم التصرف فيها عن طريق حساب أموال مشاركة وعند التأكد من إمكانية تحصيل هذه الهبات عند تقدير ميزانية الدولة. ولمزيد حوكمة التصرف في هذه الهبات تم التأكيد في كل من منشور رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ في 13 أفريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ومنشور رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ في 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على إدراج مجمل الهبات الخارجية الموظفة ضمن مشروع ميزانيات مختلف المهمات عبر اعتماد آلية حسابات أموال المشاركة. بالإضافة إلى أن مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية تضمن في فصله 14 مكرر وجوبية إدراج الهبات الموظفة النقدية بميزانية الدولة. **مشروع الفصل 14 مكرر:** يمكن تمويل بعض نفقات ميزانية الدولة على موارد هبات. تكون الهبات إمّا هبات ميزانية الدولة أو هبات موظفة.

	العمومية وهو ما يمكن من ضمان شمولية الموارد المدرجة بميزانيّة الدولة وإجراء الرقابة المطلوبة.	تنقسم الهبات الموظفة إلى هبات نقدية موظفة لتمويل المشاريع وهبات في شكل مساعدات فنية أو تمويل دراسات وهبات عينية. وتدرج الهبات الموظفة النقدية وجوبا بميزانية الدولة وتسجل كل الهبات ضمن المحاسبة العامة للدولة.

صفحة		
27 و28	**7. مسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية** تمّ في إطار تفعيل مقتضيات التصرف المبني على النتائج اعتماد تمشّي تدريجي قصد تطوير النظام المحاسبي للدّولة. ويهدف هذا التمشّي إلى الانتقال من نظام المحاسبة القائم على الدفع إلى نظام المحاسبة القائم على الاستحقاق بالاعتماد على معايير محاسبيّة مستمدّة من المعايير الدوليّة تمكّن من تقديم صورة أمينة للوضعية الماليّة للدّولة وتوفّر لمستعملي القوائم الماليّة معلومة ماليّة تستجيب إلى مبادئ المصداقيّة والشفافيّة والسّلامة. وتبعا لذلك تمّ في سنة 2014 إحداث مجلس وطني لمعايير الحسابات العمومية ومراجعة النّظام المحاسبي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلّة المحاسبة العمومية. وتمت المصادقة على الإطار المرجعي للمعلومة المالية لذوات القطاع العمومي بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 26 نوفمبر 2019. ويضبط هذا الإطار ويوضح المفاهيم التي ينبغي اعتمادها لإعداد معايير الحسابات العمومية. كما ينص على أهداف المعلومة المالية والمبادئ التي تمثّل الأسس المرجعية لها. وتولى المجلس المذكور إعداد 12 معيار محاسبي تمت المصادقة عليها بمقتضى قرارات صادرة عن وزير الماليّة منها 7 معايير محاسبية خاصة بحسابات الدولة و5 معايير محاسبية تتعلق بحسابات الجماعات المحلية.	**إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية الاستخلاص:** جوابا على ملاحظة محكمة المحاسبات التي تقترح فيه القيام بمبادرة تشريعية أو إدراج مقتضيات صلب مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2022 قصد تسوية وضعية عدم احترام آجال دخول حيز التطبيق للمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية وآجال التصديق على القوائم المالية المنصوص عليها ضمن القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، نفيدكم بما يلي: تولت وزارة المالية إعداد مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 و قد تمت إحالة هذا المشروع على مصالح رئاسة الحكومة بتاريخ 08 أوت 2024 قصد استكمال الإجراءات المتعلقة باستصداره. وقد تضمن هذا المشروع تنقيحا للفصل 72 بحيث تتم مراجعة الآجال الواردة به بالصيغة التالية: **"...تدخل أحكام الفصلين 27 و28 وأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 66 (جديد) من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيز النفاذ سنة 2029.**

	وفي نفس هذا التمشي نصّ الفصل 27 من القانون الأساسي للميزانيّة على ضرورة مسك المحاسبة العامّة حسب أسلوب القيد المزدوج وفق مبدأ إثبات الحقوق والتزامات الدولة استنادا إلى معايير تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على رأي المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة. وحسب نفس هذا الفصل يتولى المحاسبون العموميون مسك وإعداد حسابات الدولة وفق المبادئ المتعارف عليها وخاصة منها أن تكون هذه الحسابات سليمة وصادقة وتعكس بصورة أمينة الوضعية المالية للدولة ولممتلكاتها. وتخضع القوائم المالية السنوية للدولة التي يعدها وزير المالية إلى المصادقة السنوية لمحكمة المحاسبات. وطبقا لمقتضيات الفصل 28 والفقرة الأخيرة من الفصل 66 من نفس القانون المذكور تمسك محاسبة تحليلية لتحديد الكلفة الحقيقية للبرامج الموضوعة لتحقيق أهداف السياسات العمومية ويحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة. وخلافا لمقتضيات الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانيّة الذي ينصّ على أنّه " تدخل أحكام الفصلين 27 و28 المتعلقة بمسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية	**تدخل أحكام العددين 2 و3 من الفقرة الأولى من الفصل 68 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيز النفاذ سنة 2030."** علما وأن مراجعة هذه الآجال إقتضاها تعصير النظام المحاسبي للدولة من متطلبات تقنية وهيكلية وقانونية على غرار: تركيز نظام معلوماتي محاسبي للدولة سنة 2029، إعادة هندسة المسارات المهنية وإعادة تنظيم المراكز المحاسبية التابعة لوزارة المالية، إعداد أو مراجعة التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل على غرار استكمال معايير حسابات الدولة والآراء التفسيرية لها، مراجعة مجلة المحاسبة العمومية...، القيام بالأعمال التحضيرية لإعداد الموازنة الافتتاحية، إرساء رقابة داخلية محاسبية وخلية تدقيق داخلي.

	والفقرة الأخيرة من الفصل 66 المتعلقة بآجال تقديم مشروع قانون غلق الميزانية سنة 2022." لم يتمّ بخصوص تصرف سنة 2022 تطبيق المقتضيات القانونية سالفة الذكر. ووفق نفس مقتضيات الفصل 72 المذكور سابقا يرفق مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة المالية المعنية بالقوائم المالية للدولة بما في ذلك المجمعة عند الاقتضاء وتقرير محكمة المحاسبات المتعلق بالمصادقة على صحة القوائم المالية للدولة وسلامتها وذلك في أجل أقصاه سنة 2023. وأمام استحالة تطبيق هذه المقتضيات في الأجل المذكور وتفاديا لمخالفته عند اعداد وتقديم حسابات الدولة لتصرف سنة 2023 تدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة إلى اقتراح مبادرة تشريعية أو إدراج مقتضيات قانونية صلب مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2022 قصد تسوية الوضعية.	

صفحة 28 و 29 و30

8. تقديرات سلبية لموارد الخزينة الأخرى

نصّ الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه تدرج موارد الدولة وتكاليفها في الميزانية بمبالغها الجملية والخام دون مقاصة بينها وتستعمل جملة موارد الدولة لتسديد جملة تكاليفها. وتشتمل موارد الدولة وتكاليفها على موارد الميزانية وتكاليفها وعلى موارد الخزينة وتكاليفها طبقا للفصل 12 من نفس القانون.

وتشمل موارد الخزينة وتكاليفها وفق ما جاء بالفصل 17 من هذا القانون على الموارد والتكاليف الناتجة عن إدارة الدين العمومي وإدارة الصكوك ومسك حسابات الإيداعات وتداول النقود والقيم الشبيهة بها وإدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها وقروض الخزينة وتسبيقاتها.

وتبينّ بخصوص تصرف سنة 2022 أنّه تمّ ادراج تقديرات سلبية لموارد الخزينة الأخرى بقانوني المالية الأصلي والتعديلي تقديرات سلبية بما قدره على التوالي - 1.310 م.د و- 1.504 م.د.

وللوقوف على مبررات ادراج هذه التقديرات السلبية في مستوى الموارد تولت محكمة المحاسبات طلب توضيحات من الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية بتاريخ 12 نوفمبر 2024. وجاء برد الإدارة العامة المذكورة الوارد على المحكمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بأنه لا تحتسب تسدبدات آليات الدين قصيرة المدى وأبرزها

إجابة الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي:

موارد التمويل 2022

(م د)	ق م 2022	ق م ت 2022
حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)	**18673**	**19690**
تمويل عجز الميزانية	8548	9784
أصل الدين	10025	9806
قروض والتسبيقات الصافية للخزينة	100	100
موارد التمويل (موارد الخزينة)	**18673**	**19690**
موارد الاقتراض	**19983**	**21194**
موارد الاقتراض الداخلي	7331	9278
موارد الاقتراض الخارجي	12652	11916

رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع والايداعات لدى الخزينة العامة ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه ا الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة. ويبرز الجدول الموالي تفصيلا لهذه التقديرات السلبية الواردة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2022:

ويخالف إدراج تقديرات ضمن قانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2022 بعنوان آليات الدين قصيرة المدى مقتضيات الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية سالف الذكر. كما يمس اعتماد

موارد الخزينة الأخرى	تقديرات قانون المالية لسنة 2022	تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2022
الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى (1) :	- 3010	-1654
- الإصدارات	6131	8233
- التسديدات	- 9141	- 9887
الايداعات لدى الخزينة العامة (2)	1550	-
استخلاص أصل قروض الخزينة (3)	150	150
المجموع (1+2+3)	- 1310	-1504

الموارد الأخرى للخزينة:	-1310	-1504
استخلاص أصل قروض الخزينة	150	150
موارد مختلفة :	-1460	-1654
منها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13و26 أسبوع	-3010	-1654
منها موارد أخرى (الايداعات بالخزينة)	1550	0

ق م 2022	ق م ت2022
إجمالا تقدر حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2022 بـ 18673 م د منها 8548 م د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و10025 م د لتسديد أصل الدين (متوسط وطويل المدى) و100 م د قروض وتسبيقات الخزينة.	إجمالا تقدر حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة2022 بـ 19690م د منها 9784م د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و9806 م د لتسديد أصل الدين (متوسط

النتيجة الصافية لهذه الموارد عند ادراجها بموارد الدولة بمبدأ الشفافية المنصوص عليه بالفصل 8 من نفس القانون.

وتوصي المحكمة بضرورة التقيد بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة عند إدراج التقديرات بقوانين الماليّة بعنوان موارد ونفقات الخزينة الأخرى.

ومن ناحية أخرى لوحظ أنّ التقديرات التي يتمّ إدراجها سنويا بقوانين المالية بعنوان موارد الخزينة الأخرى لا تشمل كافة الأقسام الثلاثة المكونة لها (حسابات الأصول وحسابات الخصوم والعمليات الترتيبية) ويقتصر ادراجها في مستوى استخلاصات أصل قروض الخزينة والإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى والإيداعات لدى الخزينة العامة فقط وهو ما ترتب عنه تسجيل فوارق كبيرة بين التقديرات والإنجازات. كما أنّ احتساب الموارد المتعلقة بعمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف وتلك المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين ضمن الموارد المحصلة سنويّا بعنوان موارد الخزينة الأخرى من شأنه تضخيم موارد الميزانيّة دون موجب وهو ما يخالف مقتضيات الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة. ويبرز الجدول الموالي تطور هذه الموارد المحصلة خلال الفترة 2020 و2022:

من المتوقع استخلاص 150 م د بعنوان أصل قروض الخزينة، ومن المنتظر أن تبلغ النتيجة الصافية (الفارق بين الإصدارات والتسديدات) لرقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع حوالي (-3010) م د (أي تسديد 3010 م د). بالإضافة إلى احتساب مبلغ 1550 م د إيداعات لدى الخزينة العامة. وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض لسنة 2022 بـ 19983م د.	وطويل المدى) و100 م د قروض وتسبيقات الخزينة. من المتوقع استخلاص 150 م د بعنوان أصل قروض الخزينة، ومن المنتظر أن تبلغ النتيجة الصافية (الفارق بين الإصدارات والتسديدات) لرقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع حوالي (-1654) م د (أي تسديد 1654 م د). وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض لسنة 2022 بـ 21194 م د.

آليات الدين قصير المدى:

أبرزها "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" بالإضافة إلى الايداعات لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية. وتجدر الإشارة أنه لا

السنة	2020	2021	2022
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف (1)	31 332,210	36 119,479	47 143,635
تداول الأموال بين المحاسبين (2)	116 423,550	120 089,810	137 481,313
المجموع (1) + (2)	147 755,760	156 209,289	184 624,948
جملة موارد الخزينة الأخرى (3)	291 593,439	326 344,812	347 306,291
النسبة من موارد الخزينة الأخرى (3/2+1)	50,67	47,87	53,16

وتدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة إلى تسوية هذه الوضعية وذلك من خلال حذف هذه الموارد من موارد الخزينة الأخرى والتي تعتبر تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين خاصة وأنّ الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية سالف الذكر لم ينصّ صراحة عن هذه الأموال عند استعراضه لمكونات موارد الخزينة.

ومن شأن إدراج موارد الخزينة الأخرى ونفقاتها في الميزانية بمبالغها الجملية والخام دون مقاصة وحذف منها كلّ العمليات التي تعتبر تداولا للسيولة بين المحاسبين العموميين أن يضفي المصداقية والشفافية على نتائج تنفيذ ميزانيّة الدولة ويلغي كلّ ما من شأنه أن يضخم النتائج دون مبرر.

تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة. لا تصنف تسديدات رقاع الخزينة قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتحتسب الإصدارات الصافية (الإصدارات-التسديدات) ضمن الموارد الأخرى للخزينة في التوازنات المالية

- **"رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" :**

(مليون دينار)	ق م 2022	ق م ت 2022
الموارد الأخرى للخزينة:		
الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى	**-3010**	**-1654**
الإصدارات	6131	8233
التسديدات	-9141	-9887

- **الايداعات والحسابات ن مكرر المفتوحة لدى الخزينة العامة (ق م 2022):**

في إطار اعتمادات منح الدعم المخصصة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز "STEG" والشركة التونسية لصناعات التكرير "STIR " ومن جملة المبالغ المرسمة بعنوان ميزانية سنة 2022 تم الاتفاق مع الشركتين المذكورتين على تأجيل تحويل مبلغ 1550 م د واحتسابه ايداعات لفائدة الشركتين لدى الخزينة العامة، وفي المقابل تأجيل خلاص المزود الجزائري.

(مليون دينار)	ق م 2022
الموارد الأخرى للخزينة:	
الايداعات لدى الخزينة العامة (STEG وSTIR)	**1550**

صفحة من 31 إلى 35	**10. الإجراءات الجبائية الواردة بقانون الماليّة لسنة 2022** تمحورت الأحكام الجبائية الواردة بقانون المالية لسنة 2022 حول مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار وتعبئة الإدخار وتشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ومواصلة الإصلاح الجبائي فضلا عن التشجيع على الرقمنة والدفع الالكتروني ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب وتعبئة موارد إضافية للدولة وإجراءات ذات طابع اجتماعي وصحي وإجراءات لدعم المصالحة والامتثال الضريبي. خلافا للسنوات السابقة لم تتول وزارة الماليّة نشر وثيقة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2022 والتي تستعرض مختلف الإجراءات مبوبة حسب محاور الإصلاحات المقترحة ومشاريع الأحكام الجبائية المقترحة مع بيان شرح أسبابها والمردود المالي المنتظر منها. ومن شأن توفير هذه الوثيقة ونشرها أن تساعد المحكمة على تقييم مردود وفاعلية مختلف الإجراءات الواردة بقانون المالية. ونصّ الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول ميزانية الدولة في إطار التوازنات العامة يتضمن خاصة تحليلا حول الأثار المالية للإجراءات الجبائية. وتدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة إلى مدها بمبررات عدم نشر هذه الوثيقة بموقعها الرسمي. وتمثلت الأحكام الواردة بقانون المالية لسنة فيما يلي:	**إجابة الادارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية:** تم، أثناء إعداد التقرير الخاص بالنفقات الجبائية والامتيازات المالية الملحق بقانون المالية لسنة 2024، إدراج النفقات الجبائية الممنوحة بموجب قوانين المالية لسنوات2021 و2022 و2023 وحذف النفقات الجبائية التي تم إبطالها بمفعول نفس هذه القوانين كما تم أيضا تحيين النفقات الجبائية المدرجة بالتقارير السابقة والتي طرأ عليها تغييرا بموجب قوانين المالية المذكورة، على غرار الترفيع في سقف المبالغ القابلة للطرح من أساس الضريبة على الدخل والمتأتية من الايداعات في الحسابات الخاصة للادخار من 5000 د إلى 10000 د علما وأنّ النفقات التي تمّ إدراجها أو تحيينها منها 6 اجراءات مقيّمة و8 اجراءات غير مقيّمة. أما فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية الممنوحة في مادة التسجيل فلم يتمّ إدراجها ضلب التقرير الخاص بالامتيازات الجبائية الذي اقتصر في المرحلة الأولى على النفقات الجبائية الخاصة بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بالنسبة للضرائب المباشرة وعلى الأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك والمعاليم الديوانية بالنسبة للضرائب غير المباشرة.

	10.1 مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الإستثمار وتعبئة الإدخار تم بمقتضى الفصل 20 من قانون المالية لسنة 2022 تمكين الشركات من إعادة تقييم عقاراتها المبنية وغير المبنية التي تتضمنها موازنتها في 31 ديسمبر2021 حسب قيمتها الحقيقية مع اعفاء من الضريبة على الشركات القيمة الزائدة عند إعادة التقييم والقيمة الزائدة المتأتية التفويت في العقارات المعاد تقييمها في حدود مبلغ القيمة الزائدة الناتجة عن إعادة التقييم. وأقرّ الفصل 21 من نفس القانون تمكين المؤسسات من طرح إضافي بنسبة 50 % من مصاريف البحث والتطوير التي تبذلها في إطار اتفاقية مبرمة مع مؤسسات عمومية تنشط في مجال البحث العلمي وذلك شريطة ألا تقل مساهمة المؤسسة في المصاريف الجملية للبحث والتطوير موضوع الاتفاقية عن 10 % مع حد أقصى ب 200 ألف دينار سنويا. كما تم بمقتضى الفصل 24 منه الترفيع، من 5000 دينار إلى 10000 دينار سنويا، في المبلغ الأقصى للفوائض القابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل المحققة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي ومن القروض الرقاعية على أن لا تتجاوز الفوائض القابلة للطرح المتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار الوطني التونسي 6000 دينار عوضا عن 3000 دينار سنويا. وفي سياق متصل تم بمقتضى الفصل 25 من هذا القانون منح المؤسسات الصناعية المصدرة كليا إمكانية بيع منتجاتها بالسوق المحلية خلال سنة 2022 في حدود 50 % من	

	رقم معاملاتها المحقق خلال سنة 2019 عوضا عن 30 % من رقم معاملاتها المحقق خلال السنة السابقة دون أن يفقدها صفة المصدر الكلي. وقصد دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة في مجال النقل الجوي الدولي أقرّ الفصل 26 من نفس القانون منح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان التوريد والإقتناء المحلي للمنتجات والتجهيزات والمعدات والخدمات الضرورية لنشاط النقل الجوي الدولي والخدمات المرتبطة به. وتم بمقتضى الفصل 27 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار في مبلغ الطرح من قيمة المساكن المشيّدة من قبل الباعثين العقاريين المعفى من معلوم التسجيل النسبي المحدد ب % 3 من قيمة المسكن والمنصوص عليه بالفصل 23 مكرر من القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بالبعث العقاري. ومكن الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2022 الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين على معنى التشريع المتعلّق بالصرف من امتياز التسجيل بالمعلوم القار لإقتناءاتهم بالعملة الأجنبية للعقارات المبنية المعدة لممارسة نشاط إقتصادي. **10.2 تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة** تعلقت الفصول 28 و30 و31 و32 من قانون المالية لسنة 2022 بإجراءات لدعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ومزيد التشجيع على استعمال الطاقات البديلة غير الملوثة.	

	فقد تم بمقتضى الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2022 دعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال تشجيع الأفراد على الإكتتاب في القروض الرقاعية الخضراء والقروض الرقاعية المسؤولة اجتماعيا والقروض الرقاعية المستدامة التي تصدرها هذه المؤسسات وذلك بتمكينهم من طرح مبلغ الفوائض المتأتية من الرقاع المذكورة في حدود 1000 دينار سنويا. وتم بمقتضى الفصل 30 من قانون المالية لسنة 2022 التخفيض ب 50 % في المعلوم على الإستهلاك الموظف على العربات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي والإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة على العربات السيارة المجهزة بمحرك كهربائي والتخفيض في المعلوم المستوجب على السيارات المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي بنسبة 50 %. وتم بمقتضى الفصل 31 من قانون المالية لسنة 2022 التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية المدرجة بعدد التعريفة الديوانية م85.41 من 20 %إلى 10 %. وتم بمقتضى الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع في نسبة المعلوم للمحافظة على البيئة من 5 % إلى 7 % وذلك لتوفير الموارد الضرورية لتمويل احداث مصبات المراقبة والفرز ومراكز تثمين النفايات.	

10.3 مواصلة الإصلاح الجبائي

تم بمقتضى الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2022 إخضاع تجارة التفصيل للمشروبات الكحولية والخمور والجعة للأداء على القيمة المضافة مع منحهم حق الطرح بعنوان المخزونات (فائض أولي). وتم بمقتضى الفصل 34 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء العمولات الراجعة لوكلاء أسواق الجملة المتعلقة بمنتجات الفلاحة والصيد البحري من الأداء على القيمة المضافة. وتم بمقتضى الفصل 36 من قانون المالية لسنة 2022 الإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة على توريد بعض مدخلات الأعلاف. وتم بمقتضى الفصل 37 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء الهبات الممنوحة الممنوحة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والجمعيات بما في ذلك المسندة في إطار التعاون الدولي وجميع العقود الممولة بموجب هذه الهبات من معاليم التسجيل. كما تم منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى بعنوان السيارات السياحية الممولة أو المسلمة في إطار هبة.

وتم بمقتضى الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2022 توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عمليات بيع لفائدة الدولة للتجهيزات ذات الصبغة العسكرية والدفاعية والسيارات المعدة لمقاومة الحرائق والسيارات ذات التجهيزات الخاصة بالخدمات الأمنية. كما يمنح الامتياز المذكور أعلاه للأجزاء والقطع المنفصلة والتوابع المتعلقة بهذه التجهيزات والسيارات. وتم بمقتضى الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء اقتناءات بمقابل أو بدون مقابل للعقارات من قبل الدولة بما في ذلك العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية من معاليم التسجيل.

10.4 التشجيع على الرقمنة والدفع الالكتروني ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب

بهدف تيسير تكوين الشركات وتجمعات المصالح الاقتصادي، أقر الفصل 42 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء من إجراء التسجيل عقود تكوين هذه الذوات المعنوية التي لا تتضمّن إلتزاما أو إبراء أو إحالة أملاك منقولة أو عقارات بين الشركاء أو الأعضاء أو غيرهم من الأشخاص.

وتم بمقتضى الفصل 43 من قانون المالية لسنة 2022 إعفاء من الأداء على القيمة المضافة للعمولات التي يتحملها المزود أو مسدي الخدمة في إطار عمليات الدفع الإلكتروني بواسطة المطارف والأنترنات والهاتف الجوال وذلك بهدف التشجيع على اعتماد الدفع الإلكتروني وتكريس شفافية المعاملات المالية.

وتم بمقتضى الفصلين 47 و48 من قانون المالية لسنة 2022 إحداث صنف جديد للمراجعة الجبائية يسمى "المراجعة المحدودة"، ويتميز هذا الصنف بإقتصاره على مراجعة الوضعية الجبائية لفترة محدودة لا تتجاوز السنة وبإعتماد آجال مختصرة تتعلق بسير عملية المراجعة وبختم أعمالها وذلك بهدف مزيد التحكم في النسيج الجبائي والتصدي لأعمال التهرب الضريبي وتسريع نسق البت في مطالب استرجاع مبالغ الأداء الزائدة.

وبهدف مزيد تحسين مردود الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل في صنفي الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية، تم بمقتضى الفصل 51 من قانون المالية

10.6 إجراءات ذات طابع اجتماعي وصحي

تم بمقتضى الفصل 62 من المرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 التنصيص على إجراءات لمساندة الصيدلية المركزية التونسية، من خلال التخفيض إلى 0 % نسبة المعاليم الديوانية المستوجبة على الأدوية التي لها مثيل مصنوع محليا الموردة من قبل الصيدلية المركزية التونسية والمدرجة بالعددين 30.03 و30.04 من تعريفة المعاليم الديوانية وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2023 .

ويوُقف العمل بالأداء على القيمة المضافة المستوجب على الأدوية التي لها مثيل مصنوع محلياً الموردة من قبل الصيدلية المركزية التونسية والمدرجة بالعددين 30.03 و30.04 من تعريفة المعاليم الديوانية وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2023.

كما تعفى الصيدلية المركزية التونسية من الأداءات والمعاليم المستوجبة والخطايا المتعلقة بها بعنوان وارداتها من منتجات الحماية الفردية المنجزة خلال سنة 2020 والتي انتفعت في شأنها بنظام المستودع الخاص للحساب الشخصي طبقا لأحكام الفصل 181 من مجلةّ الديوانة.

وقصد تخفيف جباية منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقي من انتشار فيروس كورونا تم بمقتضى الفصل 63 من قانون المالية لسنة 2022 مراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة بعنوان توريد وصنع وبيع منتجات الحماية الفردية المخصصة للتوقي من انتشار فيروس كورونا. وتطبق أحكام هذا الفصل إلى غاية 31 ديسمبر2022 .

لسنة 2022 مضاعفة الخطية المستوجبة بعنوان عدم توظيف التسبقة المنصوص عليها بالفصل 51 رابعا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات. وساهم هذا الإجراء في استخلاص ما قدره 7,611 م.د خلال سنة 2022.

وبهدف مقاومة التهرب الضريبي وتحويل وجهة الامتيازات الجبائية، تم بمقتضى الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2022 حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة بعنوان الإقتناءات المحلية والتوريد.

10.5 تعبئة موارد إضافية لخزينة الدولة

تم بمقتضى الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع في تعريفة معلوم التسجيل القار والمعلوم المستوجب على تسليم نسخ من العقود المسجلة من 25 دينار إلى 30 دينار عن كل صفحة أو عن كل عقد. ونصّ الفصل 54 من المرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 على إحداث معلوم طابع جبائي على تذاكر البيع المسلّمة من قبل المغازات التجارية والمستغلّين لعلامة تجارية أجنبية وذلك بواقع 100 مليم على كل تذكرة بيع. ويشمل هذا القرار المستغلّين تحت التسمية الأصلية لتسمية أو لعلامة أجنبية. وبلغت الموارد المحصلة بهذا العنوان 11,619 م.د.

ونصّ الفصل 55 من المرسوم المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 الترفيع في مبالغ معلوم الجولان الموظف على السيارات السياحية.

	وتم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2022 منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والإعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان المدخلات اللازمة لصنع الأقنعة الواقية الخاصة بالأطفال المصابين بمرض كزرودرم بقمنتوزم" (أطفال القمر). وتم بمقتضى الفصل 65 من قانون المالية لسنة 2022 منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والإعفاء من المعاليم الديوانية والمعلوم على الإستهلاك عند توريد المحضرات الغذائية الموجهة للتغذية السريرية بالأنبوب المدرجة ضمن العدد 21.06 من التعريفة الديوانية من قبل الأشخاص المرخص لهم من قبل وزارة الصحة. **10.7 إجراءات لدعم المصالحة والامتثال الضريبي** تم بمقتضى الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2022 تمكين الأشخاص الطبيعيين الذين بحوزتهم مبالغ متأتية من أنشطة خاضعة للأداء وغير مصرح بها من تسوية وضعياتهم الجبائية بخصوص هذه المبلغ وذلك بإيداع هذه المبالغ في أجل أقصاه موفى شهر جوان 2022بحساب بنكي أو بريدي ودفع ضريبة تحررية بنسبة % 10 من المبالغ المذكورة. وتمّ بمقتضى أحكام الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2022 إقرار التخلي كليا أو جزئيا عن الخطايا والعقوبات المالية ومصاريف التتبع المستوجبة من قبل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين ينخرطون في إجراءات التسوية المنصوص عليها بموجب هذه	تمت الإجابة على هذه الملاحظة بالصفحة عدد 11 و12 و13 من هذا الجدول ضمن رد الإدارة العامة للأداءات.

	الأحكام والمتعلقة بالديون الجبائية وبالخطايا والعقوبات المالية أو بالخطايا الجبائية الإدارية أو بالإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء أو بالتصاريح الجبائية المنقوصة.	

صفحة 123	1. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2022،	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** تتم تسوية تسبقات الخزينة وفق مذكرات تصدر في الغرض والتي تنص على آجال وكيفية التسوية. وتقع تسوية هذه التسبقات في أغلب الحالات على اعتمادات ميزانية الدولة للسنة المالية التي يتم فيها إسناد التسبقة. وتحرص مصالح الخزينة العامة للبلاد التونسية على القيام بكل الإجراءات المتعينة لتسوية هذه التسبقات في الآجال المحددة لها غير أنه في بعض الحالات ونظرا للصعوبات المالية التي تشكو منها بعض المؤسسات العمومية يمكن أن تتبقى بعض المبالغ غير مسواة عند غلق السنة المحاسبية والتي تقع عادة تسويتها خلال السنة الموالية.